الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السّياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية:

السياسة الخارجية للدول الكبرى

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس
تخصص: العلاقات الدولية
السداسي السادس

اعداد الاستاذة: سميرة شرايطية

-2025-

مقدمة

السياسة الخارجية هي مجال دراسي بالغ الأهمية في العلاقات الدولية يسعى إلى استكشاف كيفية تفاعل الدولة مع الدول الأخرى، والجهات الفاعلة غير الحكومية في الساحة العالمية، وهي تنطوي على صياغة وتنفيذ وتقييم استراتيجية الدولة نحو تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية. تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم نظرة شاملة على نظرية ومفاهيم السياسة الخارجية، وستستكشف التوجهات الرئيسية التي تشكل جوهر السياسة الخارجية لما يعتبر على الساحة الدولية الدول الكبرى، مثل القوة والأمن والدبلوماسية والتعاون الدولي، وما يؤثر على ديناميكيات عملية صنع القرار في هذه الدول.

1. التّعريف بالمادة

مقياس السياسات الخارجية للدول الكبرى موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص العلاقات الدولية، تناول المقرر مجموعة من الأطر النظرية والآليات البحثية التي تتيح للطالب التعرف على السياسات الخارجية للدول الكبرى وتحليلها وتفسيرها، من أجل فهم حقيقة وأبعاد توجهات هذه الوحدات السياسية وتفاعلاتها على الساحة الدولية .

في إطار البرنامج المعتمد يتم استعراض مجموعة من المعارف التي تتيح شرح هيكل السياسة الخارجية لأكبر الوحدات الدولتية، وأكثرها تأثيرا والتي تتكون من مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية النظامية والأيديولوجية والموضوعية والنفسية... في دائرة نفوذ تتبلور في ضوئها الأساليب المختلفة لتطوير وتفعيل السياسات الخارجية.

أهداف المادة

مقرر مادة السياسات الخارجية للدول الكبرى يستهدف تحقيق الغايات العلمية التالية:

1-رصد الأنماط العامة للسياسة الخارجية، والمحددات الموجهة للسلوك الخارجي لدول.

2-لفت انتباه الطلبة لمكانة تحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى ضمن تخصص العلاقات الدولية.

3-التعرف على المبادئ، التوجهات، الأطر المؤسساتية، التي توجه صناعة القرار الخارجي للدول الكبرى.

4-الكشف على صور تفاعلات الدول الكبرى مع بعضها البعض، وعن اشكال سلوكاتها اتجاه بقية أعضاء الجماعة الدولية.

5-تمكين الطلبة من تحليل وتفسير مواقف الدول الكبرى اتجاه بعض المواقف والقضايا الدولية من خلال اسقاط النماذج النظرية على السلوكات الخارجية للدول الكبرى.

3.منهجية التّدريس

يقدم المقياس في شكل محاضرتين كل أسبوع من طرف الأستاذة وفق أسلوب التعليم التفاعلي كما يلزم الطلبة بعرض اعمال بحثية في كل حصة من حصص الإعمال الموجهة.

المحور الأول :مدخل نظري لدراسة السياسة الخارجية للدول الكبرى

أولا الدول الكبرى :المفهوم والمحددات

إن إحدى الخصائص الأساسية لأي نظام دولي هي توزيع القوة بين الدول، إن الحقيقة المطلقة المتمثلة في أن الدول غير متكافئة من حيث القوة تنطوي على عدد من الآثار المهمة على السياسة الدولية . على سبيل المثال، في حين يتم إهمال رغبات ومخاوف الدول الضعيفة غالبا، فإن مطالب الدول القوية تشكل عادة الأجندة الدولية؛ وتؤثر العلاقات بين الدول القوية بدورها بشكل كبير على أنماط الاستقرار والنظام والتغيير الدولي .باختصار، تسليط الضوء على بعض الديناميكيات الأساسية للشؤون الدولية لأغراض تحليلية أو عملية، يثير دائماً مجموعة من الأسئلة البسيطة للغاية: كيف يتم توزيع السلطة بين الدول؟ من هي الدول القوية؟ وكيف يقفون في مواجهة بعضهم البعض؟ على الرغم من أن علاقة القوى ليست بأي حال من الأحوال المتغير التفسيري الوحيد المؤثر، إلا أنها في كثير من الأحيان تقطع شوطا طويلا في تفسير "من يحصل؟ على ماذا؟ متى؟ وكيف؟" على المسرح الدولي، في هذا السياق يؤكد البعض على الوظائف الخاصة التي تؤديها القوى الكبرى، ويعتمد البعض على عدد القوى الكبرى الموجودة؛ ويرى البعض أن صعود وانحدار القوى العظمى هو القوة الأساسية وراء التغيير الدولي[1].

إن ما نسميه عمومًا "**الدول القوية**" غالبًا ما يُشار إليه باسم "**القوى العظمى**"، أو" **القوى الكبرى**" للوهلة الأولى، يبدو تعريف "القوة العظمى" غير مثير لأي إشكال، ففي نهاية المطاف، ألسنا نعرف من هي القوى العظمى اليوم؟ ألا نعرف من هي القوى العظمى في القرن التاسع عشر على سبيل المثال؟ ألا ندرك

[1] Marco Cesa , Great Pow ers.IN An Introduction to International States. Cambridge University press.2011.pp268-280.

وجود قوة عظمى عندما نراها؟ ومع ذلك، إذا نظرنا عن كثب وحاولنا التوصل إلى تعريف عملي، تصبح الأمور أكثر تعقيدًا على الفور، وبالتالي، سيركز القسم الأول من هذه الدروس على سمات القوة العظمى وعلى العناصر – أو مجموعة العناصر – التي تسمح لنا بالتمييز بين القوة العظمى والدول الأخرى .ومثل هذا الجهد المفاهيمي سيعقبه مراجعة تاريخية موجزة تهدف إلى إظهار الدور الذي لعبته القوى العظمى في النظم الدولية الحديثة والمعاصرة .بعد ذلك، سندرس النظريات الرئيسية للعلاقات الدولية التي تدعي تفسير أنماط واسعة من التعاون والصراع بين القوى العظمى، من خلال محاولة تفسير السياسات الخارجية لهذه الدول.

1-ما هي القوة الكبرى؟

من السهل عادة تحديد القوى الكبرى بسبب هيمنتها المطلقة على الساحة العالمية. من ناحية أخرى، قد يكون تعريف القوة العظمى أكثر صعوبة، عندما تفتقر هذه القوى إلى الهيمنة المطلقة، ولكنها تمارس قوتها بطرق أخرى لتمييز نفسها عن الدول الأقل قوة.

إن الهيمنة يمكن أن تظهر بطرق مختلفة، ولكن النتيجة عادة ما تكون واحدة، فالغرض من القوة في نهاية المطاف، هو ضمان حصول حاملها على ما يريده، وتحتاج الدولة القوية إما إلى أن تكون قادرة على تقديم فائدة كبيرة (مثل المال) لأنصارها أو فرض عقوبة كبيرة على منافسيها وأعدائها. وكلما كانت الجزرة أو العصا (أو كليهما) أكبر، كلما كانت الدولة أقوى.[1]

ومع ذلك نبقى نتساءل ما هي الدول الكبرى؟ وكيف تشكل النظام الدولي؟ تقترح الأدبيات في العلاقات الدولية ثلاث طرق رئيسية لتحديد الهوية الدول الكبرى والدور الذي تلعبه؛ الاتجاه الأول يرى الدول الكبرى

[1]Australian Institute of International Affairs, Britain Still Thinks it's a Great Power – But it Isn't. (https://www.internationalaffairs.org.au/britain-still-thinks-its-a-great-power-but-it-isnt/).

محددة بحتة من حيث القدرات المادية، الاتجاه الثاني يحددها من حيث طبيعة مصالحهم، أما الاتجاه الثالث يرى أن القوى الكبرى هي ذات سلطة أو اللاعبين الفاعلين على الساحة الدولية.

يركز النهج الأكثر شيوعًا لتصور الدول الكبرى رجحان قوتهم المادية، ويرى أنصار هذه المجموعة أنه في الحديث عن الدول الكبرى في النظام الدولي، نقصد الدول التي تقع على قمة الشجرة العسكرية، فهي ذات أهمية ليس فقط بسبب التوازن، ولكن لأنه يعتقد أن توزيع السلطة أمر ذو أهمية بالنسبة للنظام الدولي التعبير الكلاسيكي الأكثر تأثيرا وقد صاغ هذا الرأي الأب الألماني للتاريخية ليوبولد فون رانك Leopold von Ranke. يستعرض مقالته الشهيرة "القوى العظمى" Great power: The Theory and Practice of history الثروات المتنوعة للقوى الكبرى في أوروبا منذ أواخر ثمانينيات القرن السابع عشر، وحتى منتصف القرن التاسع عشر، ويجادل بأن ظهور القوى العظمى، وتفاعلها يمثل محرك تطور تاريخ العالم. ولم تنشأ القوى العظمى فقط للدفاع عن مصالحها في ظروف معينة، انما فكرة وجود قوة عظمى كقوة محددة يُعتقد أنه جزء طبيعي، بل لا مفر منه، من تطور المجتمع الدولي.

يشير تعريف رانك الذي يُستشهد به كثيرًا إلى أنه "إذا تمكنت الدولة من إثبات نفسها أنها القوى العظمى في السياسة العالمية بداية يجب عليها أن تكون قادرة على الحفاظ على نفسها ضد كل الآخرين وحتى عندما يكونوا متحدين، وقد رفع فريدريك بروسيا إلى هذه الرتبة، ويأتي أفضل مثال على هذا النهج في الدراسات المعاصرة من أعمال والتز Waltz في نظرية الواقعية الجديدة، أن مكانة القوة العظمى يتم تحديدها من خلال "كيفية تسجيلهم في جميع العناصر التالية: حجم السكان والإقليم؛ هبة الموارد؛ القدرة الاقتصادية القوة العسكرية؛ الاستقرار السياسي؛ والكفاءة، بتفوق الدولة في القدرات المادية ستتمتع بفعالية فائقة، ولن

تتمكن القوة المقاتلة من الوصول إلى أعلى الهرم ،ما لم تكن قادرة على مواجهة الدول الأخرى في النظام الدولي على مستوى على جميع الأصعدة.[1]

بالنسبة **للمجموعة الثانية،** يمكن تحديد القوى العظمى من خلال خصائصها المميزة، و الدور الذي تؤديه في النظام الدولي، وهو ما يجمع كلاً من سمات القوة المادية الخاصة بهم وكذلك طبيعة اهتماماتهم. الطابع الواسع النطاق للمخاوف لهذه الدول، من حيث النطاق الجغرافي واتساع منطقة الاهتمام والنفوذ للدرجة أنهم يلعبون دورًا مختلفًا تمامًا في المجتمع الدولي عن دورهم كدول العادية. البيان الكلاسيكي لهذا الموقف يأتي من المؤرخ البريطاني أرنولد توينبيArnold toynbee ، مفصل في دراسة دولية والعلاقات في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى يؤكد أن "القوة الكبرى تُعرف بأنها قوة سياسية تمارس تأثيرًا ممتدًا على أوسع نطاق في المجتمع الذي تعمل فيه. على نحو غير عادي، فهو يجادل بأنه تاريخيا ظهرت الشخصية المميزة للقوى العظمى عام 1417م مع مجمع كونستانس الذي أدى إلى نهاية البابوية العظيمة الانقسام.

وبالاعتماد بشكل واضح على هذا النهج، يرى مارتن وايت Martin Wightأن القوى هي دول ذات مصالح شاملة، أي مصالحها واسعة بقدر ما نظام الدول نفسه، وهو ما يعني اليوم "عالميًا". النقطة الأساسية في ذلك يكمن الوزن في علاقة الدولة بالنظام وبشكل أكثر تحديدًا إلى الطريقة التي يعمل بها النظام من وجهة نظر وايت، هذا هو التوسع للممارسة الأوروبية للدبلوماسية والعلاقات الدولية على المستوى العالمي المرحلة التي تجعل فكرة تمييز "القوى العظمى" عن كل الدول أخرى ذات أهمية خاصة. وبالمثل، يضع روبرت جيرفيسRobert Jervis تصورًا لـ القوى العظمى التي يكون مكانها المميز فيها مرتبطًا بموقعها فيها.

---

[1] Diane Éthier, Introduction aux relations internationales.[4em] Ed (Montréal: presse de l'Université de Montréal.2010)

فالقوة العظمى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأعداد أكبر من الدول الأخرى، مقارنة بقوة صغيرة، لأنه يحتوي على مشاركات في جميع أنحاء العالم، وكل سلوك تقوم به الدول الكبرى فانه يؤثر على بقية الدول، ويحدث تغييرات في العلاقات بين الدول الأخرى.[1]

يربط المسار الثالث للتفكير في الأدب الدول الكبرى ليس فقط بالسلطة، ولكن أيضًا بدرجة من المسؤولية التنظيمية .القوى العظمى في النظام الدولي المتغير إن التعبير الأكثر وضوحًا وتأثيرًا عن هذا النهج تم تحديده بواسطة هيدلي بولHedley Bull الذي يرى أن القوى العظمى التي تعمل بنشاط لإدارة النظام هو سمة أساسية للنظام الحديث ، وكما يكتب فإنهم "يساهمون في النظام الدولي بطريقتين رئيسيتين: من خلال إدارة علاقاتهم مع بعضهم البعض، واستغلال تفوقهم بطريقة إضفاء درجة من التوجيه المركزي لشؤون المجتمع الدولي وبالمثل، يرى جيري سيمبسونJ.Sipson أن هذه العملية التي تستلزم الموضوعية يحدث فيها هيمنة القوى العظمى على نظام المساواة الرسمية المعترف بها في ممارساتـ وبعض مبادئ القانون الدولي، يمثل"الهيمنة القانونية". تحاول هذه الفكرة التقاط الأرضية الوسطى المحرجة الموجودة بين المساواة الرسمية التي هي رسالة القانون الدولي، والمبدأ الأساسي للسياسة الدولية، ألا وهو التفاوت الجوهري في السياسة العالمية كما هو موجودة بالفعل. مثل بول، يرى سيمبسون أن الهيمنة القانونية تستلزم قيام القوى العظمى بحملها بشكل قاطع أدوار مختلفة عن الأعضاء العاديين في المجتمع الدولي، والتي تنبع من حقوقها الخاصة كقوى عظمى، ولكنها تنطوي أيضًا على مجموعة معينة من الواجبات، يحدد نهج سيمبسون القوى العظمى من خلال قوتها القدرة العسكرية الكبيرة، والطابع النظامي لمصالحهم، والوضع الراهن، هو الوضع الخاص الذي منحته لهم الهياكل القانونية وهو الهيمنة. إن القوى العظمى تتحمل مسؤوليات تجاه

[1] Nick Bisley, Great Powers in the Changing International Order .Border: Lynne Rienner.2012. pp7-8

النظام الدولي نقل حقوق معينة، وعلى هذا النحو، فإن القوى العظمى ليست مدينة بالفضل لهذا النوع من الحقوق القيود الأخلاقية والقانونية والسياسية التي يعاني منها الأعضاء العاديون المجتمع الدولي.[1]

ومن الأمور الأساسية لهذه المجموعة الثالثة هو اعتراف الدول الأخرى بقوة ومكانة هذه القوى، وهذه المكانة كفئة مميزة وغير متكافئة تمتد الى مجتمع المنظمات الدولية لأنه يُعتقد أنه امر أساسي في توفير استقرار النظام من خلال الإدارة الصريحة من قبل الأقوياء، فالقوى، من هذا المنظور، ليست دولًا مثل أي دولة أخرى، انما هي تحمل دور المسؤولية تجاه النظام، ما يعتبر أساسيا للحفاظ على النظام في ظل ظروف الفوضى. فالنظام يعتمد على تسخير عدم المساواة من أجل الفائدة الشاملة لعمله واستقراره، وهو بذلك يضع تناقضاً مهماً مركز النظام، نظرا للأهمية الشكلية للمساواة في السيادة باعتبارها المبدأ التنظيمي الأساسي. وبالتالي فإن عدم المساواة ليست بالأمر المؤسف الذي يجب على الدول أن تتعايش معه، ولكنه وسيلة ضرورية لمصالحة التوزيع غير المتكافئ للسلطة مع حقيقة الفوضى[2].

بالنسبة ل لبولBull ، فإن القول بأن الدولة هي قوة عظمى يعني بحكم التعريف أنها كذلك "تعتبر نفسها ويعتبرها الأعضاء الآخرون في مجتمع الدول، ذات طابع خاص"الحقوق والواجبات"، فكرة الحقوق الخاصة هي مقابل لا مفر منه، فقبول المسؤوليات الخاصة من جانب القوى العظمى هو أمر واقع مركزي في الأدبيات المتعلقة بإدارة القوى العظمى كمؤسسة أساسية في المجتمع الدولي، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالفهم التعددي للنظام الدولي، بالنسبة للأولى، يرى شونجي كويShunji Cui وباري بوزانBarry Buzan أن التمييز بين القوى العظمى وغير العظمى يعتمد على اعتراف الأخيرة بالقوى العظمى "الحقوق والمسؤوليات الإدارية للنظام الدولي ."وفيما يتعلق بالأخيرة، يسلط أندرو هوريل الضوء على التفسير التعددي لمناطق النفوذ كقاعدة سياسية (وليست قانونية) في المجتمع الدولي، تفسير على وجه التحديد ينبغي أن ينبهنا

[1] Ibid,8-9.
[2] Ibid,p9.

الى النهج المتبع في التعامل مع مناطق النفوذ إلى حقيقة أنه كما هو مستخدم في الممارسة العملية، إن مفهوم مجال النفوذ لا يتمتع بتعريف ملتزم به بشكل موحد ومع ذلك لأغراضنا هنا، فإن تعريف بول كيل سيكون كافيا .فهو يحدد أ مجال النفوذ باعتباره "منطقة محددة تمارس فيها قوة خارجية واحدة" تأثير سائد مما يحد من استقلالية أو حرية العمل السياسي الكيانات داخلها[1].

2-القوى العسكرية كمتغير مركزي في تحديد مكانة وقوة الدول

في معظم أنحاء العالم، يشكل الجيش (بقواته الأرضية والجوية والبحرية) ونظام الأسلحة العنصر المركزي لجهاز الدفاع والرد على الاعتداءات الخارجية، ما لا يقل عن 21 دولة صغيرة (المواقع الرئيسية في جزر الأنتيل والمحيط الهادئ ومحيط الهند) لا تمتلك جيشًا، و هناك المزيد من الدول الأخرى ذوي الأهمية، مثل كندا وسويسرا والدول الاسكندنافية، الذين يتطلعون إلى تحالفاتهم العسكرية مع الأصدقاء، والحياد والسياسة الخارجية الهادئة التي تستفيد من جيوش هذه التحالفات، لضمان حماية أراضيهم . إن المدفوعات التي تخصص 20% وأكثر من ميزانيتها الوطنية للمعدات العسكرية هي في معظمها أقل من القليل أو من القوى الصغيرة التي تتوقع هجومًا من جانب دول أخرى (دول الخليج، بيرسيك، سوريا، إسرائيل، باكستان، الهند إيران، إريثري، السودان، الكوريتين، تايوان، إلخ.). بينما تمتلك بعض هذه الدول والكيانات (باكستان والهند وإسرائيل) سلاحًا نوويًا، فإن قوة الضرب العالمية أقل بكثير من بعض القوى الذرية الكبيرة (روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة)،علما أن إمكانات التدمير هي الأفضل في ما يتعلق بدول الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، صرح زبغنيو بريجنسكي، مستشار العديد من الرؤساء الأمريكيين الديمقراطيين، أثناء انعقاد مؤتمر مونتريال في 24 أبريل 2010،أنه إذا كان النظام العالمي الحالي متعدد الأقطاب من وجهة النظر

[1] Benjamin Zala, Interpreting great power rights in international society: Debating China's right to a sphere of influence. Journal of International Political Theory.(2020)pp3-4.(1-21).

الاقتصادية، فهو سلوك أحادي القطب على الخطة العسكرية امكانات القوة العسكرية للولايات المتحدة تعادل قوة جميع البلدان الأخرى في الكوكب.

على مر التاريخ، كانت القوة العسكرية دائما موزعة بشكل غير متساو بين الدول، وهو ما كان يحدد طبيعة النظام الدولي، والأطراف الموجهة له، ولكن يضاف الى متغير القوة العسكرية للتأثير على الساحة الدولية متغيرا آخر هو المتغير الاقتصادي. في نهاية الحرب الباردة وبعد تفكيك الاتحاد السوفييتي (1989-1991)، شهدنا إنشاء نظام عسكري أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى حد كبير، وظهور نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب، يتميز بتوازن نسبي، وتراجع التفوق الأميركي لصالح عدد قليل من البلدان النامية الأخرى (اليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة) والقوى الناشئة في مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين، لكن هذا النظام المتعدد الأقطاب يظل غير متكافئ.ومازال يضع الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة القوى الكبرى، في هذا السياق يشير بول كينيدي، يتم تحديد القوة العسكرية للدولة من خلال الموارد الاقتصادية واستثماراتها في الأبحاث وتطوير التقنيات العسكرية الجديدة .في ضوء هذا القانون، أكد التاريخ أن تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية يجب أن يؤدي إلى ظهور نظام عسكري متعدد الأقطاب أو أكثر.[1]

تمثل معظم القوى العظمى أقطابًا على المسرح العالمي، إن روسيا تعود من جديد اعتماداً على قوتها في مجال الطاقة .لقد أصبحت الصين بالفعل قوة تجارية، فضلاً عن كونها حاملاً رئيسياً للعملة الأجنبية . الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا أعضاء في مجلس الأمن .لقد عادت ألمانيا مرة أخرى لتصبح الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا وأكبر دولة مصدرة على مستوى العالم، كما تلعب المؤسسة العسكرية

[1] Éthier, Introduction aux relations internationales.

الألمانية دوراً متزايداً خارج أوروبا، كما تلعب دبلوماسيتها . على سبيل المثال في دول الاتحاد الأوروبي الثلاثة (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى) فيما يتصل بالمسألة الإيرانية .فاليابان ليست فقط ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولا تزال الاقتصاد المركزي في آسيا، ولكنها تعمل على تطوير دبلوماسية نشطة في آسيا والآن على المستوى العالمي .إن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا هي في المقام الأول قوى إقليمية، وهي في طريقها إلى الاضطلاع بدور عالمي.

الاتحاد الأوروبي، الذي تلعب فيه ثلاث من القوى العظمى دوراً حاسماً، يشكل لاعباً مهماً في التجارة وأحد المفاوضين الرئيسيين في الساحة الديبلوماسية الدولية.،كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر مقدم للمساعدات الإنمائية، حيث يمثل ما يقرب من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية،وفي مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فإنها تترجم استراتيجيتها المشتركة إلى أفعال، ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي سوف يستغرق سنوات عديدة لبناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة تتسم بالكفاءة والشمولية[1].

ثانيا تعريف السياسة الخارجية

الباحث عن تعريف في أدب السياسة الخارجية، سيلاحظ عدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من النشاط الدولي، وذلك لاختلاف منطلقات كل اتجاه فكري، وزاوية النظر المعتمدة عند محاولة الوقوف عند هذه السياسة، وفي هذا السياق يمكن تعريفها من خلال ثلاث تصورات:

الاتجاه الأول يقدم السياسة الخارجية بصورتها العامة على انها نشاط، في هذا الاتجاه نجد ***جيمس روزنو*** يعرف السياسة الخارجية بأنها "خط النشاطات التي يتبعها المسؤولون الرسميون لمجتمع معين من أجل

[1] Karl Kaiser et David Rochefort, Les grandes puissances au xxie siècle.politique étrangére.3(Automne2007)627(

تمثيل او تغيير وضعية في النظام الدولي حتى تتوافق مع الأهداف التي وضعها هؤلاء المسؤولين او الذين سبقوهم".[1]

في نفس السياق يعتبر ***حامد ربيع*** أن السياسة الخارجية هي" جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" [2] .

في نفس اتجاه حامد ربيع يعرف " ***موديلسكي*** "السياسة الخارجية بأنها": نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ، ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة : المدخلات و المخرجات[3]."

الاتجاه الثاني يعتبر السياسة الخارجية بأنها سلوك صانع القرار وفي هذا الاتجاه من أهم رواد هذا الاتجاه ***"تشارلز هيرمان"*** الذي عرف السياسة الخارجية قائلا "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي، قصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية"

في ذات التوجه ومركزا على البعد الادراكي لصناع القرار، اعتبر ***ريتشارد سنايدر*** 'ان سياسة الدولة تحدد بصانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة".[4]

---

[1] K. J. Holsti, « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy », *International Studies Quarterly*, 14, 3 (1970), 233-309.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة :مكتبة النهضة المصرية،1997)36.

[3] المرجع نفسه، 37.

[4] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان :دار زهران للنشر والتوزيع.2009)20.

الاتجاه الثالث يعتبر السياسة الخارجية مجموعة نشاطات خارجية، في هذا السياق يذهب مفكر سوسيولوجيا العلاقات الدولية **مارسيل ميرل** للتأكيد على أن السياسة الخارجية هو ذلك الجزء من النشاط الدولاتي الذي يوجه نحو الخارج، بمعني التي تعالج المشاكل –مقارنة بالسياسة الخارجية– التي تطرح خارج الحدود."[1]

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه كذلك الدكتور"***محمد السيد سليم***"إذ عرف السياسة الخارجية بأنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي". [2]

يظهر أن أهم ما يميز هذين التعريفين انهما يوضحان بدقة مجال عمل النشاطات الدولتية

الاتجاه الرابع يركز رواده على تعريف السياسة الخارجية بانها الأهداف الوطنية مثل تعريف **جانيس ستاين Janice** STEIN الذي يعتبر أن السياسة الخارجية هي "مجموعة السلوكات التي تترجم انشغالات الدولة". [3]

أو **كالفي هولستي**, K. J. **HOLSTI** الذي يعتبر أن السياسة الخارجية هي مجموعة التوجهات، التعهدات والأفعال التي تميز الدور الوطني للدولة" .[4]

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة بتوجهاتها المتعددة يمكن تقديم تعريف اجرائي للسياسة الخارجية كما يلي "السياسة الخارجية هي جملة برامج العمل، والنشاطات، والتوجهات التي يقودوها الممثلون الرسميون للفواعل الدولتية لتحقيق الأهداف الوطنية في البيئة الخارجية."

السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة

السياسة الخارجية والسياسة الدولية:حسب الموسوعة الدولية للإدارة العامة فان السياسة الدولية تربط بأبعاد عبر قطاعية، ولكنها تحمل معنين أساسين:

---

[1] Marcel Merl, La politique étrangère (Paris: Présse Université de France,1984)7

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 12.

[3] D Etier, Introduction au relations internationales. 135.

[4] Ibidem.

المعنى الأول يشير الى علاقات السلطة بين الفواعل الدولتية عبر الحدود، بينما يشير المفهوم الثاني الى التخصص الأكاديمي الذي يهتم بالقضايا الدولية.[1]

بخلاف التوجهات السابقة نجد أن "حامد ربيع" يعط تصورا مخالفا للسياسة الدولية من خلال تعريفها بأنها "التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة" .[2]

وضح ربيع أن السياسة الدولية هي عبارة عن مجموعة من التفاعلات بين الوحدات السياسية، ولكنه حصرها في التفاعلات ذات الطبيعة الصراعية، وهو أمر استثنائي، وليس خاصية للسياسة الدولية.

حسب أطلس العلوم السياسية فان ***السياسة الخارجية*** "بالمعني المحدود هي مستوى العمل السياسي الذي تمارس الدول ذات السيادة نشاطها في نطاقه، أو تسمح بممارسته في المستقبل أيضا، أما ***السياسة الدولية*** فإنها تصنف كافة العلاقات بين النظم السياسية في مواضيع تتمحور بشكل رئيسي حول التأثيرات الخارجية لهذه الأنظمة، الى جانب تلك المتبادلة بينها، والفاعلون في هذا السياق هم المتمثلون بالدرجة الأولى في الدول الوطنية والتجمعات الإقليمية والمنظمات الدولية"[3].

ونستخلص من المضامين الاصطلاحية سالفة الذكر لمفهوم (السياسة الخارجية) ستة معطيات كاشفة لفضائه المعرفي

أولها السياسة الخارجية تتعلق بسياسة وحدة دولية واحدة أي بالبرامج التي تنتهجها تلك الوحدة تجاه الوحدات الدولية الأخرى .وهي بذلك تختلف عن العلاقات الدولية التي هي محصلة لتفاعل مجموعة السياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية في زمن معين.

---

[1] Paquin, S. (2012). « Politique internationale », dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.), *Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique*, [en ligne], www.dictionnaire.enap.ca

[2] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان:دار زهران للنشر،2009)28.

[3] أندرياس فيرايكة، بيرند مايرهوفر، فرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: االنظرية السياسية، الأنظمة السياسية العلاقات الدولية.تر:سامي أبو يحي(بيروت:المكتبة الشرقية.2012)190-163.

وثانيها السياسة الخارجية عملية مخططة وليست عفوية تتجسد في استراتيجة يحولها صانعو القرار في وحدة دولية إلي برنامج حاكم لسلوكياتها في التعامل على الصعيد الدولي.

و**ثالثها** السياسة الخارجية وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فهي وسيلة لتحقيق

أهداف محورها هو المصلحة، وما دامت الوحدات الدولية التي يمكن الحديث عن سياسة خارجية لها تتعدى الدول فإن تلك المصلحة لم تعد قاصرة على المصلحة القومية.

رابعها محورية دور صانعي القرار في كل وحدة دولية في صنع سياستها الخارجية يستلزم دراسة عملية صنع السياسة الخارجية من خلال تحديد المشاركين في تلك العملية وكيفية صنعها ، والمتغيرات المؤثرة فيها ، ونوعية السلوك الخارجي للوحدة الدولية ، والحد الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

و**خامسها** لما كانت عملية صنع السياسة الخارجية تستند إلى استراتيجية لخدمة مصلحة ما فإنها تتأثر بأمرين الثوابت والمتغيرات، الأولى تؤدي إلي التواصل، والثانية تؤدي إلي التغيير في ضوء تغير العنصر البشري القائم على عملية صنعها، والتغير في موازين القوة وفي طبيعة العلاقات بين أطرافها.[1]

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

لقد صاغ جيريمي بينثام مصطلح ***"العلاقات الدولية"***، واستخدمه في عمله المعنون "مبادئ الأخلاق والتشريع". ويشير استخدام بينثام لهذا المصطلح إلى تحول كبير. ففي نهاية القرن الثامن عشر، بدأت الوحدات السياسية الدولية القائمة على الإقليم تكتسب طابعًا وطنيًا أكثر وضوحًا، مما جعل العلاقات بينها تبدو "دولية" حقًا مع آثار على الإقليم بأكمله.

ومفهوم العلاقات الدولية يستخدم لتوصيف تخصص أكاديمي، كما يستخدم للإشارة الى مجموعة من الوقائع، فالعلاقات الدولية كتخصص أكاديمي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى وبالضبط بجامعة ويلز" ببريطانيا، وتعرفه موسوع « Britannica » بأنه " العلاقات الدولية هي دراسة علاقات الدول مع بعضها البعض

[1] السيد عمر، مقدمة في نظرية السياسة الخارجية(القاهرة: دار المهندس للطباعة.)25.

ومع المنظمات الدولية وبعض الكيانات دون الوطنية (مثل البيروقراطيات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح). وهي مرتبطة بعدد من التخصصات الأكاديمية الأخرى، بما في ذلك العلوم السياسية والجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة."[1]

يعنى علم العلاقات الدولية بالعلاقات عبر حدود الدول القومية. وتتناول الاقتصاد السياسي الدولي والحوكمة العالمية، والعلاقات بين الثقافات، والهويات الوطنية والعرقية، وتحليل السياسة الخارجية ودراسات التنمية، والبيئة، والأمن الدولي، والدبلوماسية، والإرهاب، والإعلام والحركات الاجتماعية وغير ذلك الكثير. وهو مجال متعدد التخصصات لا يقيد الطلاب بنهج واحد ويستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب بما في ذلك تحليل الخطاب والإحصاءات والتحليل المقارن والتاريخي.[2]

أما العلاقات الدولية كواقع، حيث تعدد ت التعاريف التي قدمت لها، انطلاقا من أن اعتبارها واقع للتفاعلات التي تحدث على الساحة الدولية حصر بعض المفكرين العلاقات الدولية كظاهرة في التفاعلات بين الوحدات السياسية من بين هؤلاء نجد غريسون كيرك ووالترشارب في العام 1940م اللذان كتبا أن العلاقات الدولية تعني تلك القوى السياسية الاكثر تأثيراً في السياسة الخارجية، واعتبر هانس مورغنثاو وكينيس تومسون في عام 1950 ان جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من اجل القوة بين الدول ذات السيادة ".[3]وهنا نجد ان هذا المفهوم لا يحصر العلاقات الدولية في التفاعلات الدولتية فقط، وانما في طابعها الصراعي بشكل أساسي.

بمقابل هذه التعريفات الاختزالية نجد توجهات فكرية أخرى تقدم تصورا موسعا، فتظهر العلاقات الدولية على أنها " تفاعل بين دولة وأطراف دولية أخرى. بشكل عام، تعريف العلاقات الدولية هو العلاقة بين الدول،

[1] Robert Pfaltzegraff, Charles A.Mclelland .international relations. Encyclopedia Britannica.jull242024.
[2] Departement of International Relations San Franciso state University,Waht is International Relations.(https://internationalrelations.sfsu.edu/what-international-relations)
[3] سيد محمد طيطيائي، علي جاسم محمد التميمي، العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والاستراتيجية. المجلة السياسية والدولية.العدد 37-38(جوان 2018)ص ص51-81(56)

أي الوحدات السياسية المحددة وفقًا للإقليمية والسكان والاستقلال الإقليمي التي تسيطر فعليًا على الإقليم وسكانه بغض النظر عن التجانس العرقي. و تشمل العلاقات الدولية جميع أشكال العلاقات بين الدول والمجموعات الوطنية في المجتمع العالمي وطرق التفكير البشرية"[1].

من بين التعاريف الموسعة للعلاقات الدولية هو ما قدمه "مارسيل ميرل" الذي قال بأن العلاقات الدولية هي" مجموع التعاملات والتدفقات التي تعبر الحدود أو التي تميل الى عبور الحدود".[2]هذا التعريف وان وسع من طبيعة العلاقات الدولية، الا انه لم يحدد الفواعل التي تتولى هذه التفاعلات.

فاذا كانت العلاقات الدولية هي جملة التفاعلات السلمية واللاسلمية التي تحدث بين مختلف فواعل الجماعة الدولية من دول سيادية، ومنظمات دولية وإقليمية، حكومية وغير حكومية وحتى التفاعلات بين المجتمعات والأفراد التي يكون لها امتدادات واثار عالمية، فتكون السياسة الخارجية أداة لتسيير جزء من هذه العلاقات.

السياسة الخارجية والدبلوماسية

من تعاريف الدبلوماسية في الفقه الدولي المعاصر تعرف الدكتور " عبد العزيز محمد سرحان "إلى القول بأن الدبلوماسية هي " :الطريقة التي يسلكها أشخاص القانون الدولي العام من أجل تسهيل قيام علاقات ودية وسلميه بينها للقضاء على التضارب في الآراء و المصالح المتبادلة".[3]

أما روبرت كانتر فانه يعرف الدبلوماسية بأنها" فن وممارسة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية".[4]

---

[1] Muhammad Rafif Wibowo, The Relationship Between International Relations and International Law in The Aspects of International Politics. April 2021.pp3-7(https://www.researchgate.net/publication/351127540_The_Relationship_Between_International_Relations_and_International_Law_in_The_Aspects_of_International_Politics)

[2] Merle Marcel, *Sociologie des relations internationales.revue française de sociologie.19-7(1978)p.pp288-292.*

[3] علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية (الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع،2011)2

[4] زايد عبيد مصباح، الدبلوماسية (ليبيا: دار الكتب الوطنية)26.

الدبلوماسية بمعناها الواسع هي جميع الإجراءات التي تنظم الدول بواسطتها علاقاتها الخارجية ويفهم منها بالمعنى الأضيق قيام الدولة بمتابعة مصالحها نحو الخارج، من خلال الأجهزة ذات الصلة(وزارة الخارجية. السفارات، القنصليات)ويشمل هذا المفهوم أيضا اللقاءات الدولية لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية أو الوزراء المختصين.[1]

بذلك يظهر أن الدبلوماسية وسيلة لتسيير العمليات التفاوضية لتحقيق الأهداف القومية، وإدارة مصالح الدولة والاشراف عليها على المستوى الخارجي، وهي بذلك تعتبر أحد أدوات السياسة الخارجية للدول.

ثالثا أهداف السياسة الخارجية

يرتبط رسم السياسة الخارجية بتحقيق مجموعة من الأهداف، التي تعكس القيم والمصالح المحورية للوحدة الدولية في الساحة الدولية، ويقصد بالأهداف هي الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك.[2]

الدول من خلال تفاعلاتها مع الدول الأخرى والجهات الفاعلة الدولية تسعى الى تحقيق عدد من الأهداف والأولويات التي تختلف اعتمادًا باختلاف مصالحها وتطلعاتها الخاصة. من ناحية أخرى، فإن أهداف سياسة التجارة الخارجية هي الأهداف والأغراض المحددة التي تحددها الدولة لأنشطتها التجارية الخارجية، مثل الصادرات والواردات والاستثمارات.

بالنسبة لنظريات العلاقات الدولية فانها تختلف هي الأخرى في تحديد أهداف السياسة الخارجية للدول فنجد الواقعيون الكلاسيك يختزلون اهداف السياسة الخارجية في هدف واحد عاما ومحددا، صالحًا للجميع وفي جميع الظروف، وهو أمر عالمي ومعاصر، وهو تحقيق المصلحة القومية المعرفة بمفهوم القوة، بينما يرى كينيث والتز" أن الدول على المستوى الدولي تسعى لتحقيق هدف واحد وهو الأمن لأنه بدون هذا الهدف لا

---

[1] أندرياس بيرند ، فرانتس ، أطلس العلوم السياسية.197.

[2] ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، لسياسة الدولية ، العدد 69 (1982)73.

يمكن للدول أن تحقق أي هدف آخر. بالنسبة لستيفن كراسنر، على سبيل المثال يرى أن السياسة الخارجية تتمثل في حماية السيادة الوطنية ويفترض أن «جميع المجموعات في المجتمع تساعد على الحفاظ على السلامة الإقليمية والسياسية».

في حين بعض محللي العلاقات الدولية مثل داريو باتيستيلا الذين يميلون إلى تلك النظريات ولكنهم يفككون هذا الهدف الى جملة من الأهداف المترابطة ، حيث يعتبر أن السياسة الخارجية تتجه نحو استقرار النظام الدولي، وتراكم الثروات، ونمو القوة النسبية، والحفاظ على التوجه نحو القدرة، أو تعزيز إعادة إنتاج الهوية الوطنية. [1]

فيما يصنفها روبرت أوسجود إلى نوعين :أولا الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول كالأمن وحماية الذات ودعم التنمية ، ثانيا :الأهداف الوطنية ذات النزعة المثالية كالرغبة في دعم السلام العالمي وتأييد حكم القانون والعدالة الدولية ، ودعم الرفاهية الإنسانية، ونشر الحرية.[2]

لأن مفهوم المصلحة الوطنية وبشكل عام، يختلف باختلاف الفترات والدول والأفراد. فانه بالنسبة لريموند آرون، على سبيل المثال، "كان كليمنصو Clemenceau يريد الأمن، نابليون Napoléon القوة ولويس الرابع عشر Louis XIV la مجد فرنسا، وهو ما جعل ارون يحدد أهداف السياسة الخارجية في :الأمن، القوة، والمجد.، و هذا الاختلاف قاد آرون إلى استنتاج أنه لا يمكن أن تكون هناك نظرية

القاعدة العامة للعلاقات الدولية، صالحة في جميع الظروف وعلى كل الأسئلة.

وتماشيًا مع رأي آرون، يرى معظم محللي السياسة الخارجية أنه لا يمكن تحديد بشكل جامد أهداف السياسة الخارجية التي تختلف من دولة الى أخرى، ومن فترة الى أخرى، ومن وضع دولي الى اخر،

مقابل ذلك هناك طريقتان ممكنتان:

[1] Battistella D., 2002, « L'intérêt national. Une notion, trois discours », *in* Charillon F.(dir.), *Politique étrangère : nouveaux regards*,Paris, Presses de Sciences .pp139-166.

[2] صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية.178.

اعتبار أن الأهداف المعلنة من قبل الممثلين الرسميين، هب التي يسعون لتحقيقها.

أو استنتاج الأهداف المنشودة في الواقع من سلوكياتهم المعتمدة.

أ-الأهداف السياسية المعلنة: يمكن لمحللي السياسة الخارجية تحديد ذلك في بعض الحالات أهداف السياسة الخارجية من خلال البيانات العامة الحكوماتية، البيانات السياسية، والخطب الرسمية، والتقارير من الحكومة إلى البرلمان، على الرغم من أن هذه التصريحات العامة عادة ما يتم صياغتها كأدوات اتصال، فإنها تتحول في بعض الأحيان، الى عقيدة للعمل للجهاز البيروقراطي

هدف السياسة الخارجية اذا تم ذكره بدقة في بيان عام سيشير إلى أربعة عناصر، إما الهدف، أو الحركة، أو آثار هذه الحركة والأفق الزمني.

وتنشأ الصعوبة من حقيقة أن أهداف السياسة الخارجية نادرا ما يتم ذكر ها بهذه الدقة والعلنية. حيث يلجأ العديد من القادة السياسيين الى فكرة المصلحة الوطنية لعدم الإعلان عن الأهداف الحقيقية لسياستهم الخارجية.[1]

ب- استنتاج الأهداف المنشودة

بدلا من الاعتماد على الأهداف المعلنة بشكل صريح، بعض التقنيات تسمح لنا باستنتاج أهداف السياسة الخارجية للدولة سلوكها الدولي. واحد منهم هو تحليل النتائج المحققة، إذا تم الحفاظ على السياسة على مدى فترة طويلة من الزمن وصناع القرار بما يتيح العديد من الفرص لتقييمه وتعديله ويمكن الاستدلال عليها بما تتوافق نتائجها مع الأهداف المنشودة.

ومع ذلك، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن تحديد الهدف لا يستبعد تلقائيا الاحتمالات الأخرى. نفس السياسة الخارجية يمكن أن يستهدف في نفس الوقت عدة أهداف، بعضها بالاستحواذ وآخرون ذات الوسط؛ بعضها وسائلي والبعض الآخر تواصلي؛ بعضها قصير المدى والبعض الآخر على المدى الطويل بعضها

[1] JEAN- FRÉDÉRIC MORIN,La politique étrangére:Théories,methode,référance(Paris:Armod Colin,2013)26.

داخلي والبعض الآخر خارجي. إذا كان ذلك يساعد على التنمية ويهدف بشكل فعال إلى تعزيز التحالفات السياسية، ولا شيء مستبعد وأنها مدفوعة أيضًا باعتبارات أخلاقية وتجارية أو انتخابية.

في الواقع، يبدو أن إضافة مجموعة طويلة من الأهداف هو القاعدة بدلاً من الاستثناء في المجتمعات التعددية. السياسات الخارجية هي في كثير من الأحيان نتيجة للتسويات بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية في عملية صنع القرار الداخلي. للوصول إلى سياسة بشكل عام، يتم تشجيعهم على ابتكار صيغة تسمح لهم بتجميع أهداف كل الأطراف.

يفضل جميع السياسيين المنتخبين الإعلان عن سياسة خارجية تهدف في وقت واحد، بنفس الأداة، إلى مجموعة واسعة من الأهداف. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يتجنبون المواقف التي تجبرهم على التحكيم بين مجموعة مختلفة من الأهداف، لأنها ستخيب بالضرورة بعضًا منها الناخبين. مسألة العقوبات التجارية على جمهورية الصين الشعبية، على سبيل المثال، عينت العديد من الزعماء الغربيين في موقف حساس يعارض السعي وراء المصالح التجارية دفاعاً عن حقوق الإنسان.[1].

اما على ضوء معايير الأهمية والبعد الزمني فإنه من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف، أهداف استراتيجية عليا والأهداف المتوسطة المدى وأهداف هامشية:

أ – أهداف استراتيجية عليا :وهي الأهداف ، التي يعادل تحقيقها وأهميتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون أساس وجود الدولة كالسيادة الوطنية ، وحماية الحدود ، بل يعني البقاء المادي والمعنوي وديمومة وظائفها الداخلية والخارجية ، واستمرارية محافظتها على أمنها القومي لكل مفرداته ، كقدرتها على الدفاع عن نفسها وهو ما يمثل الأمن العسكر ، و محافظتها على ثرواتها الوطنية وحركية مسيرتها التنموية وهو ما يحقق الأمن الاقتصادي وتماسك بنائها الاجتماعي(الأمن المجتمعي) وبنائها الحضاري والأيدولوجي وهو ما يضمن الأمن الثقافي، الأمن السياسي من خلال ترصين نظامها ووحدتها الوطنية ،

[1] Ibid,p27.

ومن أجل ذلك لا تمانع الدول من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها أو تطويرها ، وتنضوي مجمل هذه الأهداف تحت المفهوم الموسع للأمن القومي[1].

هذا النوع من الأهداف يعتبر حساسا جدا، فهي تعتبر أهداف وجودية بالنسبة للدولة، بالتالي لا يمكن لصانع القرار التنازل عنها، لذلك توجه السياسة الخارجية للدولة نحو تحقيقها بمختلف الوسائل المتاحة.

ب – أهداف استراتيجية متوسطة المدى : هذه الأهداف تأتي بالدرجة الثانية بعد الأولى من ناحية ضرورة أنجازها ، وقد يدخل أحياناً صناع القرار في مساومات لاختيار بدائل عنها ويترددون عن الدخول في حروب من أجل أنجازها ، ولكنها لا تتصف بطابع الالحاح الذي يميز الأهداف الاستراتيجية العليا ، كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة اتجاه وحدات دولية أخرى ، ويمكن اجمال أهم تلك الأهداف ، والتي تمثل قاسم اً مشتركاً بين العديد من الوحدات الدولية فيمايلي:

–الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

–الاتصالات مع العالم الخارجي كالحصول على القروض أو المعونات الخارجية وفتح أسواق جديدة.

–المجالات المرتبطة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية، وخدمة المصالح العامة للدولة.

–تكريس الهيبة والسمعة الدوليتين.

ج – أهداف هامشية:وهي الأهداف التي لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قد ا رتها واستثمارها من أجل تحقيقها تعكس هذه الاهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي ، كالنظام الاقتصادي الدولي ، او للنظام الاقليمي .[2] مع اختلاف التحليلات في تحديد أهداف السياسة الخارجية، فانه بعض الحالات، تبدو أهداف السياسة الخارجية لها نفس وظيفة الأدوات التي تم نشرها سابقًا.

---

[1] أندريه بوفر ، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة : أكرم ديري ، (بيروت : المؤسسة العربية، 1978) 27.

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 47.

فهل الاستثمارات في الأسلحة تخدم الأغراض العسكرية مثلا؟أو بالأحرى الأهداف العسكرية التي تعمل على تبرير الاستثمارات في القوات المسلحة ؟ هل الاستقرار السياسي في منطقة البلقان يهدف إلى توسيع الاتحاد الأوروبي أم هو التوسع الذي يهدف إليه الاستقرار السياسي؟ في بعض الأحيان يكون من الصعب التمييز بين الأهداف، التعبئة والأدوات والنتائج. [1]

رابعا أدوات السياسة الخارجية

مفهوم أدوات السياسة الخارجية الى الموارد المادية والمعنوية التي تجندها الجهات الرسمية بغية تحقيق أهدافها، وتجدر الإشارة الى أن أهمية وسائل السياسة الخارجية لا تكمن فقط في تنفيذ الأهداف ، ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ، ومحددا لمسار معالم تلك السياسة ، ذلك أن توفر وسيلة معينة للسياسة الخارجية يعزي باستخدامها لتحقيق الأهداف السياسة الخارجية ، فحين تمتلك الدولة القوة العسكرية المتاحة ، فإنها تتجه إلى استخدامها بدرجة أكبر من الوحدات الدولية التي قد لا يكون فيها تلك القوة متاحة ، كما أن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية ، يطبع تلك السياسة بطابع معين[2].

اذا استخدمنا تصور جوزيف .س.ناي فان أدوات السياسة الخارجية تتراوح بين محددات القوة اللينة وامكانيات القوة الصلبة أي انها تدور حول الدبلوماسية و القوة العسكرية. بين هذين التطرفين، ستجد العديد من أنواع الأدوات التي يمكن إعادة تجميعها في فئات أخرى، مثل التنشئة الاجتماعية، والتي تلزم بالحفاظ على الأفكار أو تعديلها، والإكراه، الذي يلزم بالحفاظ على الاهتمامات أو تعديلها، وما إلى ذلك من أشكال "التدخل" الذي يهدف إلى الحفاظ على أو تعديل الهياكل السياسية الداخلية لدولة أخرى .[3]

[1] MORIN, La politique étrangére.28.

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 90.

[3] MORIN, La politique étrangére..34.

وبصفة عامة فانه سيتم اعتماد التقسيم الذي قدمه "هيرمان" لأدوات السياسة الخارجية، والتي تتمثل في ثمان أدوات، يمكن ايجازها فيمايلي:

أولا الأداة الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية ظاهرة قديمة قدم وجود الانسان في جماعات، فهي انعكاس موضوعي لحركة الجماعات البشرية في تفاعلاتها مع بعضها البعض، وحاجاتها لتنظيم وضبط العلاقات فيما بينها، على الرغم من ذلك فإن الإنسان بطبيعته الاجتماعية السياسية، أتجه إلى تقنين وتنظيم كل حاجاته الداخلية والخارجية وتسوية مشاكله مع غيره من البشر من خلال مبدأ واحد يبقى ملازماً له في كل العصور، ألا وهو التفاوض، وما يطلق عليه الأسلوب الدبلوماسي أي الوسيلة التي يمكن من خلالها ايقاف الحروب والنزاعات، وحتى في حالة السلم من أجل بناء علاقات ودية قوية تعود بالنفع العام على جميع الأطراف.[1]

وتشمل الأدوات الدبلوماسية المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، والتفاوض معها، بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها، وممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الهياكل، التي تتمثل في السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.[2]

وتعتبر الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تمكن الدولة من مواجهة التحديات الخارجية، وتحقيق الرقي والتقدم، نظراً لذلك فإن الدبلوماسية خرجت عن النطاق السياسي التقليدي، واتسعت لتشمل الدبلوماسية الثقافية والأمنية والاقتصادية، وأصبح للأخيرة تأثير دولي يتسع يوماً بعد يوم بسبب تأثير العامل الاقتصادي، وازدياد أهميته بشكل كبير في تنمية العلاقات الدولية وتحقيق المصالح القومية للدول.[3]كما واكبت الدبلوماسية

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دليل عمل الدبلوماسي، والبعثات الدبلوماسية (عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001)497.

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،92.

[3] محي الدين صفي سعدون، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية. مجلة الجامعي. العدد37. (ربيع 2023)119(117-134)

التطورات الدولية، وتم خصخصتها فأخذت تهتم بقضايا كانت تعتبر من مجالات السياسة الدنيا، وذلك بمشاركة الفواعل غير الدولتية، فظهرت الدبلوماسية الصحية، والدبلوماسية الإنسانية، ودبلوماسية الطاقة...الخ، وأي كان شكل الدبلوماسية فان هدفها هو تحقيق مصلحة الدولة في الخارج.

ثانيا–الأدوات العسكرية:

تعتبر الوسائل العسكرية أحد أبرز الأدوات التي تستخدمها الدول في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية. فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبًا إلى جنب ،ولطالما اعتبرت الدول أن اللجوء إلى القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية هو أحد المظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية دوما، وتؤثر القرارات العسكرية للدولة في قراراتها السياسية أثناء فترتي الحرب والسلم، ففي فترة السلم مثلا يتجسد تأثيرها في سلوك متخذ القرار باعتبارها أداة للترهيب والتهديد بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى، بما يجعلها تؤدي دور الأداة غير المباشرة لإنجاح القرار المتخذ خصوصا، وأهداف السياسة الخارجية عمومًا، لذلك فان القوة العسكرية لا زالت هي أداة الحسم في السياسة الدولية، وذلك عندما تعجز الوسائل الأخرى عن تحقيق المصلحة القومية. ويشير مفهوم القوة كمتغير عسكري الى القدرات العسكرية للدولة، حيث توظف الأخيرة لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا، ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدولة كافة.[1]

ويشير مفهوم القدرات العسكرية الى مجموعة الإمكانيات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولتية الأخرى وتشمل هذه الأدوات انشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح وعمليات نشر القوات بالنقل

[1] محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية. مجلة الكوفة.العدد6 .147–174(157ص).

البحري، أو الجوي، وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية[1]، المشورة العسكرية، والتعاون العسكري، والتحالفات العسكرية، وتدريب قوات الدول الأخرى، وتبادل الخبرات العسكرية.

وتجدر الإشارة هنا الة انه يجب التمييز بين مفهوم القوة الذي يشير جملة الإمكانيات المادية وغير المادية المتوفرة لدى الدولة، وبين القدرات التي يقصد بها تجنيد الدولة الى الإمكانيات المتوفرة لديها بما يضمن لها تغيير سلوك دولة أخرى، أو اخضاعها لإرادتها، فبعض الكتاب يطلقون على مجموع عناصر القوة اسم " القدرات" Capabilities " وبهذا المعنى يمكن تعريف القدرات على انها تلك العوامل الموجودة لدى الدولة والتي تمكنها من التهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية اتجاه غيرها من الفواعل الدولية.[2]

ثالثا-الأدوات الاقتصادية:

تكتسب الأدوات الاقتصادية مكانة بارزة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، وتشمل الأنشطة التي تستخدم للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات أخرى وتشمل تلك الأنشطة انتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، وتبادل الثروات والمعاملات المالية وغيرها، من أمثلة الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، القروض المالية، إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية، والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، إعطاء أفضليات تجارية سواء في التعاملات الثنائية، أو التعاملات الجماعية في اطار التنظيمات الإقليمية والدولية، مثل الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملات الوطنية.[3]

فيما يخص استخدام الأدوات الاقتصادية بالأسلوب القصري فانه يأخذ صورتين العقوبات السلبية، والعقوبات الإيجابية، فالشروط الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لتوسيعه تدرج ضمن العقوبات الإيجابية.

---

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 92.

[2] سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية.149.

[3] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 92.

بينما ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من عقوبات اقتصادية على الدول التي لا تتبع سياستها او تخالف توجهاتها تندرج ضمن العقوبات السلبية.[1]

رابعا–الأدوات الرمزية وتجنيد وسائل الاعلام:

تندرج ضمن الأدوات الرمزية مجموعة الأدوات التي تحاول التأثير في أفكار الاخرين بما يضمن تعديل سلوكاتهم. وتشمل هذه الأدوات الوسائل الثقافية، والأيديولوجية والدعائية.

الأدوات الأيديولوجية تهدف الى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بينما يشير استخدام الوسائل الثقافية في السياسة الخارجية الى توظيف الإنتاج الثقافي والموروث الحضاري في التأثير على الوحدات الأخرى[2]، وهو ما يسميه جوزيف ناي "بالقوة الناعمة"، ومن أمثلة ذلك إقامة العروض الثقافية في الخارج، أو نشر الثقافة الاستهلاكية أو نشر نموذج معيشي معين.

أما الوسائل الدعائية فإنها تعتبر من بين أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العصر الحالي سواء من حيث كثافة الاستخدام، أو من حيث تنوع الأساليب، وقد سهل التطور التكنولوجي من استخدام هذه الوسائل، وبشكل متصاعد، فلم يجد صناع القرار أو صناع الرأي العام صعوبة في بث رسالتهم الدعائية في أرجاء العالم بشكل سريع ، وأصبحت رسائلهم لا تدخل وحدات أتخاذ القرار على مستوى الوحدات السياسية فقط، بل تدخل كل بيت أيضاً لتستميل الرأي العام بأسرع وقت ممكن ، واذا كانت الوحدات السياسية في سنوات ماضية، تجتهد في إيصال قيمها ورؤاها لمواطني الدول الأخرى من خلال الإذاعات الموجهة أو الأفلام السينمائية، أو المراكز الثقافية المنتشرة في البلدان الأخرى، أو المجلات والصحف غير أنها اليوم أصبحت

[1] [2] MORIN, La politique étrangére.36.

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 93–94.

تخاطب جمهور وصناع القرار في أرجاء المعمورة بشكل مباشر للفوز باستجابتهم لدعم وتعزيز تطلعاتهم، وأهداف سياستها الخارجية.[1]

خامسا–الأدوات العلمية والتكنولوجية:

تشمل الوسائل العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي ينطوي على استعمالها المعرفة العلمية أو النظرية وتطبيقها على الساحة الدولية، وتتراوح هذه الوسائل ما بين مجرد التبادل العلمي، برامج المساعدات الفنية إلى استخدام كل وسائل الاتصالات الحديثة كاستخدام الأقمار الصناعية، واستكشاف الفضاء الخارجي مع شركاء آخرين.[2]

لم يكن دور العلم في السياسة الخارجية واضحًا حتى اختراع القنبلة الذرية، فقد تسبب استخدام القنبلة في الحرب العالمية الثانية في انخراط العلماء في محادثات عالمية حول السلام ومنع الانتشار النووي وقضايا الأمن، وهو ما ساهم في ظهور ما يسمى بدبلوماسية العلوم، حيث كان للعديد من المنظمات الدولية دور أساسي في تطورها.

تواجه إدارة العلاقات الدولية تحديات جديدة بسبب المخاطر العالمية مثل انعدام الأمن في مجال الطاقة، وتغير المناخ، ونقص الغذاء، والمياه، ويتناول "العلم في الدبلوماسية" الدور الحاسم للمعلومات العلمية في دعم أهداف السياسة الخارجية. فهو يضمن تقديم المشورة العملية المستمرة لصناع السياسات. ويمكن للعلماء تقديم معلومات محدثة لصناع السياسات فيما يتعلق بالطبيعة والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، قد يحدد العلماء المجالات التي توجد فيها شكوك أو حيث تكون قاعدة الأدلة محدودة، مما يساعد القادة في اتخاذ قرارات سليمة على المستوى الوطني والدولي. وبشكل صريح، تتطلب المطالب

[1] صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية.248.

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،94.

المعقدة المفروضة على صناع السياسات في القرن الحادي والعشرين المشورة والمعلومات الدقيقة حول العلوم والتكنولوجيا، وتعتمد قرارات السياسة الخارجية بشكل كبير على معلومات المجتمع العلمي.[1]

سادسا–الأدوات الاستخباراتية:

وتشير الى المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل الأدوات والمهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، أدوات الرموز وفك الشيفرات وغيرها[2]

سابعا–أدوات السياسة الداخلية:

تنصرف أدوات السياسة الداخلية الى توظيف النظام السياسي للمهارات والأدوات التي تمكنه من كسب تأييد القوى الداخلية بشأن قضية خارجية.[3]من جهة أخرى قد تلجأ الدول الى أدوات و فواعل وجهات داخلية في الدول الأخرى لتغيير سلوكاتها، او للتأثير على توجهاتها أو حتى تغيير هذه النظم، مثل استعانة الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها الخارجية في أقاليم دول أخرى.

أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على توظيف عدد كبير من منظمات المجتمع المدني وجعلها أحد الوسائل التي تستخدمها ضد ما تعتبره هي نظم فاسدة، أو لا تحترم حقوق الانسان أو ما تقول عنه أنظمة لا تحترم القانون الدولي، فهي تلجأ الى منظمات المجتمع المدني من أجل إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، وفق الاملاءات الأمريكية. بذلك يظهر جانب مظلم لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، كونه يوظف وسيلة في السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية ترغب بأن يكون لها أثر في سلوك الدول الأخرى بدلاً منا

[1] Emad A. Ayasreh, The Role of Science in Foreign Policy: Science Diplomacy of Jordan. Human and Social Sciences, Volume **50**, No. 5, 2023. 518–531(522).

[2] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 93

[4] نفس المرجع،93.

استخدام القوة العسكرية الصلبة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية، والتي قد لا تحظ أحيانا بقبول القوى الداخلية.[1]

من الوسائل الداخلية التي تلجأ اليها الدول هي مراكز التفكير، حيث يعمل بعض الخبراء مع المنظمات التي أنشئت خصيصًا لغرض إقناع صناع القرار بصحة العلاقات السببية التي يدافع عنها هؤلاء الخبراء. هذه هي مجموعات التأمل، والمعروفة عمومًا باسم مراكز الفكر. العديد منها نشطة بشكل خاص في السياسة الخارجية، بما في ذلك مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ومؤسسة بروكنجز، ومجلس العلاقات الخارجية، وتشاتام هاوس، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ومجموعة الأزمات الدولية، والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

تتمتع بعض مراكز الفكر بوسائل كبيرة تحت تصرفها. تبلغ ميزانية مؤسسة راند وحدها السنوية أكثر من 200 مليون دولار وأكثر من 1700 موظف. كان لتحليلاتها حول الردع العقلاني تأثير كبير على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة.[2]

ورغم أن مراكز الفكر تقدم نفسها عموماً باعتبارها مستقلة وغير سياسية، فإن العديد منها تعمل بشكل وثيق مع الأحزاب السياسية. ففي عام 1975، على سبيل المثال، كتب خبراء يعملون في مؤسسة بروكينجز تقريراً عن كيفية التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، الذي توقف في عهد جيرالد فورد. وكان لهذا التقرير تأثير كبير على جيمي كارتر، وتم تبنيه في وقت لاحق في عهد إدارته. وقد غيّر التقرير النهج الأميركي في التعامل مع الصراع، وتم تعيين العديد من مؤلفيه في إدارة كارتر.[3]

---

[2] سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3.(2012)89.

[3] Jean-Frédéric Morin • Jonathan Paquin, Foreign Policy Analysis(Cham, Switzerland: palgrave macmillan)196.

[3] Ibidem.

ثامنا–الموارد الطبيعية:

في القرنين الماضيين، كانت التجارة الدولية والتقدم التقني من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن عمل الاقتصادات الحديثة لا يزال يعتمد على استخدام الموارد الطبيعية مثل الوقود الأحفوري والمعادن. ونظرًا لأن إمدادات هذه الموارد موزعة بشكل غير متساوٍ للغاية بين البلدان، فقد أصبحت تجارة الموارد جزءًا مهمًا من التبادلات الدولية.

على وجه الخصوص، تعتمد العديد من الاقتصادات الصناعية بشكل كبير على الواردات من البلدان الغنية بالموارد، وهيمنة استخراج الموارد الطبيعية في بعض الاقتصادات الوطنية تخلق مخاطر وفرصًا محددة للتنمية والقدرة التنافسية. العديد من الموارد قابلة للنضوب، وهذا هو السبب وراء تقلب أسعارها بشكل عام ومن المتوقع أن ترتفع أكثر في المستقبل. لذلك يظهر لتقلب الأسعار واتجاهاتها تأثير كبير على مواقف التجارة وشروط التجارة للاقتصادات المصدرة والمستوردة للموارد. جانب آخر من الموارد الطبيعية هو تلوث البيئة المرتبط باستخدامها. كل هذه العوامل جعلت من الموارد الأولية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية.[1] بالنظر لأهمية الموارد الطبيعية لاقتصاديات الدول، وأحيانا لاستقرارها السياسي والمجتمعي قد تكون هذه الموارد سببا لاندلاع الحروب والنزاعات، وموضوعا للضغوطات والمساومات مثل العقوبات الذكية (النفط مقابل الغذاء)، كما قد تستخدم للدفاع عن قضية وطنية أو قومية مثل حظر النفط عام 1973. للعلم فانه تاريخيا الولايات المتحدة كانت الأولى في استخدام البترول كسلا في خدمة دبلوماسيتها .فمنذ عام 1930 و بعد الاحتلال الياباني لمدغشقر و بعد الهجوم الياباني أيضا على الصين في عام1937.

[1] Lucas Bretschger · Simone Valente, International economics and natural resources: from theory to policy. Econ Econ Policy (2011) 8:115–120(p116-117).

خامسا أشكال السياسة الخارجية

هناك العديد من الأهداف والغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها للحفاظ على مكانتها على الساحة الدولية وترقيتها، وتتبع الدول المختلفة نهجًا مختلفًا تجاه هذه الأهداف، وهذه النهج هي سياساتها الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية، هناك مجموعة مختارة من أنواع السياسة الخارجية التي يجب على الدول أن تفكر فيها.

عبر التاريخ، اقترح المفكرون نماذج نظرية وتعليمية لتصنيف السياسة الخارجية، سنحاول عرض بعض التصورات الفكرية حول أنواع السياسات الخارجية التي مورست تاريخيا في الوحدات السياسية المختلفة .يقول كوتيليا Kautilya إن هناك ستة أنواع من السياسة الخارجية[1]:

1-سياسة ساندهي Sandhi وهي "سياسة الاستقبال" (السلام) يعرفها "كوتيليا" تقليد ساد في عصره يقضي بدعوة الملوك الاخرين على أقاليمهم في شكل إقامة فخمة. بهذه الاستراتيجية الكثير من المشاكل كانت تحل دون اللجوء الى السياسات المعادية، والحروب. في عصرنا هذا تعرف هذه السياسة باسم الزيارات الرسمية لرئيس دولة أو وزير. كما هو في الوقت فإنها كذلك قبل ألفين عام كانت هذه الزيارات في الغالب مؤقتة، ولكنها أحيانا كانت تكون دائمة.

2 -فرقاها-Vigraha والتي تعني "العداء السياسي" (الاستعداد للطوارئ). كوتيليا كان يعتقد اعتقادا راسخا أن الملوك كانوا دائما في حالة حرب ويبحثون عن القوة، ولكن بالنسبة لروسيا وُلدت سياسة خارجية معادية لكل شيء.

[1] Chloë Vaudelin ;Alfredo A. Torrealba, ANTI-DIPLOMATIE: Modèles, Méthodes, Méthodes, Exemples et Risques(2016)(https://www.academia.edu/23166245/LES_TYPES_DE_POLITIQUE_ETRANGERE).

3–أسانا ,Asana "سياسة اللامبالاة بين الممالك الحيادية" (سياسة الحياد) حسب كوتيليا هذه السياسة كانت فعالة في الحفاظ على استقرار البيئة الدولية. الا انه في الوقت الحالي هذه السياسة تم تجاوزها، لان التجارب الدولية أثبتت أن " سياسة اللامبالاة تخلق العداء.

4–دفايدهيبافا Dvaidhibhava "السياسة المزدوجة" "الخطاب المزدوج"، حسب "كوتيليا" فانه يجب توقع النصر السياسي، أي استباقه.بالنسبة لكوتيليا يجب أن تتبنى المملكة سياسة واضحة ومختلفة عن الممالك التي توازيها أو تفوقها من حيث القوة. مثال عن هذه السياسة في الوقت المعاصر سياسة "هنري كيسنجر" مابين 1972–1973 عندما توصل الى تحالف مع الصين الشيوعية، بالتالي كانت سياستها مختلفة عن السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الاتحاد السوفياتي.

5–سامساريا ,Samsarya وهي سياسة حماية المملكة الضعيفة (تحالف) كان كوتيليا يعتقد أن الممالك القوية يجب أن تحمي الممالك الأقل قوة والأضعف. أي أن الممالك الضعيفة كانت تستخدم الممالك الأقوى كدروع في مواجهة هجمات الممالك الأقوى .

6–يانا ,Yana سياسة الهجوم. كان "كوتيليا" يعتقد أن السلام والاستقرار مهمان بالنسبة لقوة الدولة. وكان يعتبر" كوتيليا" أنه يجب مهاجمة الملوك غير العادلين، والذين يضطهدون شعوبهم. هذا النوع من الممالك تعتبر أهداف عسكرية جيدة، لأن اللااتفاق الاجتماعي يضعف حكم الملك وسلطته السياسية، بالتالي المملكة التي تهاجم بإمكانها السيطرة على ثروة هذه الممالك.

تصنيف "كوتيليا" الذي يعكس الأوضاع الخارجية بين الوحدات السياسية التي كانت في شكل ممالك امبراطورية، لم يعد صالح للإسقاط على السياسات التي تتبناها الدول في العصر الحالي، وشكل الدولة القومية المعاصرة التي تختلف توجهاتها وسياساتها عن الوحدات السياسية في العصور السابقة، بالإضافة الى شكل التنظيم الدولي المعاصر الذي يحد الى حد ما من الطموحات التوسعية للدول.

استمرت محاولات المفكرين والمحللين في تقديم تصنيف للسياسات الخارجية للدول، نتوقف في القرن العشرين عند الصنيف الذي قدمه "كالفي هولستي" في مقاله الموسوم ب" من الاعتماد على الغير إلى التنويع: كندا"، حيث قدم "هولستي" تصنيف رباعيا للسياسات الخارجية، وذلك بناء على مجموعة من المحددات هي مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية، واتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية(تنويع المشاركة وتركيزها) ومدى قبول الدولة لتغلغل القوى الخارجية، ونمط ارتباطاتها العسكرية والدبلوماسية، وفيما يلي يمكن عرض الأنماط الأربعة بايجاز:

1-**الانعزال**: وهو أحد أنماط السياسة الخارجية يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية، ورفض التغلغل الخارجي، وتفادي الارتباطات العسكرية، والدبلوماسية الخارجية.

2-سياسة التبعية: يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية

مع تركيز المشاركة مع قوة خارجية رئيسية، والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي، من تم يزداد مستوى التغلغل الخارجي، والذي قد يتخذ شكل التحالفات العسكرية[1]، لأن الدولة ليس لها حل سوى إقامة علاقات مع الدول الأخرى في المجال التجاري، والثقافي، والدبلوماسي لأنها لا تمتلك الموارد الكافية لتحقق الاكتفاء الذاتي.

3-عدم الانحياز-التنويع يتميز هذا النمط من السياسة الخارجية بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، وتمتلك علاقات متعددة مع العديد من الدول في العالم، فالدولة تحاول أن يكون لها توازن في علاقاتها الخارجية يضمن لها الحفاظ على سيادتها، ويضمن لها عدم الدخول في تحالفات عسكرية.

[1] السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 117.

4-سياسة الثقة: سياسة الثقة للدولة تتميز بكون الدولة تترك الساحة الدولية تؤثر على سياسته الخارجية خاصة في المجالات الاستراتيجية المادية مثل التجارة.[1]

التصنيف الذي قدمه "هولستي" لا شك أنه لا يغط جميع أنماط السياسة الخارجية، وقد استمرت محاولات المفكرين في تقديم تصنيف للسياسات الخارجية للدول في الوقت المعاصر، من بين أبرز المحاولات نذكر التصنيف الذي قدمه Jens Närger عام 2014

1-السياسة الخارجية المعياريةnormative : قوة القانون الدولي والمنظمات الدولية، فرضت على الدول اقحام احترام القانون والمعاهدات الدولية في سياستها الخارجية، فالقانون الدولي والمنظمات أسسوا كل معياري يعلوا على المصالح الوطنية.

2-السياسة الخارجية الامبرياليةimpériale : في هذا النوع من السياسات الدولة تسعى الى تحقيق أهداف سياساتها الخارجية دون ادنى تقيد بالقانون والدولي والمعاهدات والقرارات الدولية فالدولة تعتبر امبريالية لأنها لا تعترف بأي شكل من أشكال العوائق التي قد تقف أمام سياستها الخارجية.

3-**سياسة الواقعية السياسة** :Realpolitik : قد تكون مصالح الدول في بعض الظروف والأوضاع الدولية ذات أهمية بحيث تلجأ الى استخدام كل الوسائل (القصرية وغير القصرية) وهذا ما يجعلها تخترق القانون الدولي، والمعاهدات والقرارات الدولية لبلوغ غاياتها في الخارج.

4-**سياسة الوضع الراهن** quo **status** وفق هذا الأنموذج الدولة تتبع سياسة خارجية شبيهة بسياسة القيم، ولكنها لا تصادق عن كل ما يقره القانون الدولي. فهي عادة ما تضع "بديل قانوني" للوائح الدولية

[1] Vaudelin ; Torrealba Anti-Diplomatie.11.

التي لا تتوافق مع مصالحها الوطنية، ومع ذلك فإنها، فإنها تبرر الخلافات الواضحة في عدد من الكائنات الدولية، بالإضافة إلى أنها تشرح أسباب رفضها.[1]

بشكل عام، في حين قد يكون هناك أربعة أنواع من السياسة الخارجية، فإن كل منها يجلب معه تعقيدات عميقة. يجب على المتخصصين في السياسة الخارجية أيضًا فهم الأدوات المتاحة لهم. لقد كُتبت كتب كاملة عن السياسات الخارجية، لذا دعونا نستكشف بإيجاز أنواع السياسة الخارجية وما يستلزمه كل سياسة.

1 .الإمبريالية: ممارسة أو الدعوة إلى توسيع السلطة من خلال الضم الإقليمي أو من خلال اكتساب السيطرة السياسية والاقتصادية على مناطق أخرى.

لقد تميزت الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر بعد كولومبوس وحتى منتصف القرن الثامن عشر بفترة متواصلة من أوروبا الإمبريالية، والتي تميزت باستعمار قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية من قبل القوى الأوروبية الغربية. ولكن في أواخر القرن التاسع عشر، ساهمت الإمبريالية في أوروبا الوسطى والشرقية في الحرب العالمية الأولى. لقد اعتُبرت الإمبريالية على نطاق واسع أمرًا مستهجنًا ومخالفًا للنظام الدولي القائم على القواعد؛ ومع ذلك، غالبًا ما تستخدم الدول الإمبريالية الدعاية لتشويه سمعة الخصوم وسياساتهم الخارجية.[2]

[1] Ibid,9.

[2] Notre Dame International Security Center, What are the 4 Types of Foreign Policy and How Are They Pursued? (https://ndisc.nd.edu/news-media/news/what-are-the-4-types-of-foreign-policy-and-how-are-they-pursued).

2 .الدبلوماسية: ممارسة التفاوض السلمي مع الدول الأخرى.

في حين ينطبق التعريف الواسع للدبلوماسية على العلاقات السياسية والتجارية والثقافية، فإن الاستخدام الحديث للمصطلح أصبح مرادفًا لأي أعمال رسمية لوزارات الخارجية بخلاف الحرب يمكن أن يأخذ هذا شكل التفاوض على المعاهدات، وإصدار إعلانات رسمية، وتقديم وجهات نظر الحكومة بشأن قضية ما.

على الرغم من أن الحرب غالبًا ما يُنظر إليها على أنها نتيجة لفشل دبلوماسي، إلا أن الدبلوماسيين لا يزالون حاسمين في تهدئة الصراع. في الواقع، هناك تقاطع بين العقول العسكرية العظيمة والدبلوماسيين: الجنرالات جورج مارشال ودوايت أيزنهاور من الأمثلة على القادة الذين شغلوا كلا الدورين.[1]

3 .الانعزالية/الحياد: تجنب الحروب والصراعات بين الدول الأخرى.

على الرغم من أن الانعزالية تدعو إلى الحياد، إلا أن هذين النموذجين مختلفان. فالانعزالية تعارض أي التزامات تجاه الدول الأخرى بما في ذلك المعاهدات واتفاقيات التجارة – معتقدة أنها يمكن أن تعتمد على نفسها بالكامل بدلاً من ذلك.

في الاقتصاد العالمي، تخلت العديد من الدول عن مفهوم الانعزالية في الماضي. ويحل محله مفهوم الحياد: وهو نية الدولة البقاء على الحياد في حالة نشوب نزاع مسلح، مع الاحتفاظ بالحق في أن تصبح عدوانية إذا تعرضت للهجوم.

من خلال اتفاقية لاهاي لعام 1907، فإن الحياد هو وضع محدد بدقة ويتم تطبيق قيود محددة. ومن المعروف أن سويسرا تلتزم بالحياد الدائم.

4 **الأمن الجماعي:** تعمل مجموعات من الدول معًا كحلفاء للحفاظ على السلام و/أو الأمن المتبادل.

[1] Ibidem.

غالبًا ما يُنظر إلى الأمن الجماعي باعتباره نهجًا واعدًا لإدارة السلام والقوة، وقد تم تطبيقه لأول مرة في أعقاب الحروب النابليونية. المبدأ الأساسي للأمن الجماعي هو "الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع." حددت كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة تطلعات الأمن الجماعي في عهدهما وميثاقهما على التوالي، لكن لم يتمكن أي منهما من منع الصراع بشكل موثوق. المنظمة التي أصبحت مرادفة للأمن الجماعي هي بالطبع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). على حد تعبير المنظمة نفسها، "مبدأ الدفاع الجماعي هو في صميم المعاهدة التأسيسية لحلف شمال الأطلسي". تم تحديد الأساليب التي يتم من خلالها تحقيق ذلك في المعاهدة نفسها، لكن المادة 5 أصبحت اختصارًا للأمن الجماعي.[1]

سادسا نظريات السياسة الخارجية

رغم أنه من الطبيعي أن نعتبر تطور النهج المقارن المعروف باسم تحليل السياسة الخارجية المصدر الأكثر وضوحاً للنظريات الخاصة بتحليل سلوك السياسة الخارجية، فمن المهم أن نتذكر أن كل وجهات النظر حول موضوع العلاقات الدولية تحتوي على بيانات حول السياسة الخارجية. وقد كان هذا هو الحال تاريخياً لأن كل المناهج تقريباً لدراسة العلاقات الدولية اعتبرت الدولة الفاعل المركزي. وعلى هذا فإن المناهج المتنوعة مثل تلك التي تركز على الاقتصاد السياسي والمجتمع الدولي والماركسية تضمنت جميعها فكرة عن ماهية الدولة، وكيف تسفر سياستها الخارجية بغض النظر عن الطريقة التي قد يتم بها تعريف السياسة. وبالتالي فإن نظريات السياسة الخارجية تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظريات العلاقات الدولية، حتى بالنسبة لأولئك الذين ينكرون مركزية الدولة كفاعل في المجتمع الدولي.

انتقدت نظرية السياسة الخارجية المبكرة جانبين أساسيين من النهج التقليدي لدراسة السياسة الخارجية: فقد دافعت عن نظرية أكثر علمية، وشككت في الأولوية التحليلية التي كانت تُعطى سابقًا للمستوى الدولي.

[1] Ibidem.

وبالتالي، عملت نظرية السياسة الخارجية على تقويض التمييز التقليدي بين العلاقات الدولية والعلوم السياسية، على الرغم من الجدل الدائر حوله دائمًا. والواقع أن هذين الانتقادين يمكن دمجهما ضد الواقعيين الكلاسيكيين. فقد كان الواقعيون الكلاسيكيون يزعمون أن المستوى الدولي يختلف نوعيًا عن السياسة الداخلية وهو الاختلاف الذي يفسر أيضًا سبب "لماذا لا توجد نظرية دولية؟" بأي معنى مماثل للعلوم السياسية. وبالتالي، لم تكن نظرية السياسة الخارجية نفسها في البداية محصورة في إطار التخصص الفرعي "اليائس" للعلاقات الدولية، بل كانت في إطار فرع العلوم السياسية للسياسة العامة.[1]

هناك خمسة نماذج رئيسية في تحليل السياسة الخارجية سيتم استكشافها في هذه المقالة: نموذج الفاعل العقلاني، ونموذج السياسة البيروقراطية، ونموذج العملية التنظيمية – والتي طورها محلل السياسة الخارجية والباحث جراهام أليسون، ووضحها في كتابه، جوهر القرار: شرح أزمة الصواريخ الكوبية – بالإضافة إلى نموذج السياسة بين الفروع ونموذج العملية السياسية. لكي يتمكن متخصص العلاقات الدولية من تحليل السياسة الخارجية ككل بشكل فعال، من الضروري تحديد نقاط القوة والضعف النسبية لكل نموذج فيها وفهم الطرق التي يمتلك بها كل نهج القدرة على معالجة أوجه القصور في الآخرين.

المنظور الواقعي

أول ما يجب الانطلاق منه أن الواقعية لا تمثل نظرية واحدة، سيتم التركيز عند الحديث علة موضوع السياسة الخارجية على التياران الكلاسيكي والجديد الذي يتفرع هو الاخر الى جملة من النظريات الأخرى لكن مما لا شك فيه أن هاتان المدرستان تشتركان في عدد من الافتراضات حول العالم الذي نعيش فيه. **أولاً**، تقبل جميعها الدولة كحقيقة أساسية في العلاقات الدولية. والسبب وراء هذا التركيز الأحادي على الجهات الفاعلة في الدولة متجذر في مبدأ الواقعية التنظيمي: تفتقر الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى

[1] STEN RYNNING & STEFANO GUZZINI, Realism and Foreign Policy Analysis

القدرة العسكرية على تهديد الجهات الفاعلة في الدولة وبالتالي فهي تعتمد على دولتها الأصلية من أجل الأمن في النظام الدولي الفوضوي. وهذا يقود الواقعيين إلى التركيز على دور الدول في تحليلهم للأحداث الدولية وتجاهل تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية. تجعل الدولة الواقعية مختلفة تمامًا عن النموذج التعددي للعلاقات الدولية الذي اقترحته المدرسة الإنجليزية وتساعد في تحديد النهج الواقعي لفهم العلاقات الدولية.

ثانيًا، يحدد الواقعيون من جميع الأطياف البقاء على قيد الحياة باعتباره الهدف الرئيسي لأي دولة على الساحة الدولية. وكما تعلمت بالفعل، يؤكد الواقعيون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي. وبهذا المعنى، فإن الواقعيين ليسوا وحدهم في نظرية العلاقات الدولية. فكل من المدرسة الإنجليزية والمؤسسية الليبرالية تتفقان على أنه لا يوجد حاكم أو قاض أعلى قادر على تسوية النزاعات الدولية. ولكن في حين تحدد هذه النظريات المؤسسات والأنظمة كمصدر محتمل للنظام والعدالة، فإن الواقعية تؤكد أن القوة وحدها هي القادرة على ضمان بقاء الدولة في الدولي. ويجب إخضاع جميع الأهداف الأخرى للسعي إلى البقاء، حتى ولو كان هذا يعني التخلي عن حليف أو انتهاك جانب رئيسي من جوانب القانون الدولي. وثالثاً، يتفق جميع الواقعيين على أن الدول لا تستطيع ضمان بقاءها إلا من خلال استراتيجيات المساعدة الذاتية التي تسمح لها بالدفاع عن نفسها ومصالحها ضد عدوان دولة أخرى. وهم يرفضون المفهوم الليبرالي للتناغم بين المصالح المشتركة بين جميع الجهات الفاعلة الدولية ويشككون في استدامة التحالفات على المدى الطويل. ففي نهاية المطاف، يمتلئ التاريخ بأمثلة لحلفاء انقلبوا على بعضهم البعض بمجرد زوال التهديد الذي كان يوحدهم. وهذا هو ما حدث على وجه التحديد في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما انفصلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن الاتحاد السوفييتي بعد إخماد تهديد ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية. وقد

أثرت هذه التجربة بشكل عميق على مفكري الواقعية الأوائل، مما دفعهم إلى الاستنتاج بأن أي تحالف لا يمكن أن يكون دائمًا ولا يمكن أن يستمر.[1]

ان الواقعيون يفسرون السياسة الخارجية من منظور سياسة القوة. وهم يختلفون حول المعنى الدقيق للقوة وحول كيفية ومدى تأثير السياسة على السياسة. ولكنهم جميعاً يجدون أن القوة تحتوي على عنصر مادي قوي وأن تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية من المرجح أن يختلف وفقاً للتحديات الأمنية الناجمة عن البيئة الخارجية. ومن المرجح أن يؤثر الحجم النسبي للموارد المادية للدولة على قدرتها على تحديد الأجندات والتأثير على القرارات والنتائج المحددة في الشؤون الدولية. ومن المرجح أن تؤثر طبيعة البيئة الاستراتيجية، والأهم من ذلك ما إذا كان أمن الدولة وبقاؤها تحت تهديد مباشر، على الوزن النسبي للتأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية. وباختصار، تتمتع القوى العظمى بحيز عمل خارجي أكبر في سياساتها الخارجية مقارنة بالدول الأضعف، وتتمتع الدول الآمنة بحيز عمل خارجي أكبر في سياساتها الخارجية مقارنة بالدول غير الآمنة.[2]

بالنسبة لنظرية تحليل السياسة الخارجية كمجال للدراسة في أوائل ستينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة. وينبغي قراءة هذه الجملة في حد ذاتها باعتبارها مفارقة: فماذا كان يفعل عدد كبير من الباحثين غير تحليل السياسة الخارجية؟ لقد اتهم تحليل السياسة الخارجية البحوث التقليدية بأنها غير كافية. ورد الواقعيون الكلاسيكية بأن تحليل السياسة الخارجية له غرض وموضوع مختلفان تمامًا.[3]

[1] Michael Cox, R. Campanaro ,Introduction to international relations(London: University of London International Programmes.2016)108.

[2] Anders Wivel, Realism in Foreign Policy Analysis(https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-475)

[3] STEN RYNNING & STEFANO GUZZINI, Realism and Foreign Policy Analysis..3

نظرية الفاعل العقلاني: Rational Actor Model

إن النهج الأكثر شيوعاً في تحليل السياسة الخارجية هو نموذج الفاعل العقلاني. ويفترض هذا النهج أن الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية هو فرد عقلاني يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات مدروسة ومدروسة تعمل على تعظيم القيمة والفوائد الملموسة للدولة. ويعتمد نموذج الفاعل العقلاني على التفاعلات الفردية على مستوى الدولة بين الدول وسلوك الحكومة كوحدات للتحليل؛ ويفترض توفر المعلومات الكاملة لصناع السياسات من أجل اتخاذ قرارات محسّنة وأن الإجراءات المتخذة على مر الزمن متسقة ومتماسكة. وهناك أربع خطوات رئيسية في عملية اتخاذ القرار لدى الفاعل العقلاني: تحديد المشكلة، وتحديد النتائج المرجوة، وتقييم عواقب الخيارات السياسية المحتملة، وأخيراً اتخاذ القرار الأكثر عقلانية لتعظيم النتائج المفيدة.

إن النهج النظري للفاعل العقلاني قد يكون مفيداً في فهم الأهداف والنوايا الكامنة وراء أي عمل في السياسة الخارجية. ومع ذلك، يعتقد منتقدو هذا النموذج أنه لا يأخذ في الاعتبار الحالات التي قد لا تتوافر فيها معلومات كاملة، فضلاً عن مفهوم العقلانية الذاتي نسبياً أو العوامل التي قد تمنع اتخاذ القرارات العقلانية.[1]

نموذج السياسة البيروقراطية

وعلى النقيض من نموذج الفاعل العقلاني، الذي ينظر إلى الدولة باعتبارها فاعلاً موحداً يحلل نموذج السياسة البيروقراطية القرارات على أساس أن الإجراءات تتخذها عدد من الكيانات المستقلة المتنافسة داخل دولة معينة. وكل من هذه الكيانات المنفصلة تجلب قيماً إلى عملية صنع القرار، فضلاً عن وجهة نظرها الخاصة حول ما هو الأفضل للمصالح الشخصية والتنظيمية والوطنية. ويحاول كل طرف تحقيق أهدافه،

[1] Norwich University, 5key approches to foreign policy(https://online.norwich.edu/online/about/resource-library/5-key-approaches-foreign-policy-analysis)

وهذا يعني أن أي عمل جماعي يتوقف على المفاوضات الناجحة والتوصل إلى إجماع نهائي بين جميع الكيانات.

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار لكل طرف وكيفية تحقيق أهدافه، مثل القوة النسبية ودرجة نفوذ كل طرف آخر في المجموعة. فلكل طرف وجهات نظر متعارضة ونتائج مرغوبة تتعلق بمجموعة من القضايا، وقد يتطلب النجاح في تحقيق أهداف معينة من أطراف أخرى تقديم تنازلات معينة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات يُنظر إليها غالبًا على أنها أكثر فائدة لجانب واحد من الآخرين. وتشمل العوامل الإضافية التي تؤثر على عملية صنع القرار درجات أهمية أهداف معينة والقيم السياسية التي يمثلها كل طرف. إن الطبيعة الحزبية المتزايدة للسياسة في الولايات المتحدة توفر مثالاً ممتازاً لهذا النموذج في العمل.

إن النهج السياسي البيروقراطي يُروَّج له في كثير من الأحيان باعتباره تفسيراً للأسباب التي تدفع الدول إلى التصرف بطريقة غير عقلانية في بعض الأحيان. ومع ذلك، يزعم البعض أن هذا النموذج لا يأخذ في الحسبان بشكل كافٍ تركيز السلطة إلى حد كبير في أيدي كيانات معينة، مثل السلطة التنفيذية في الحكم في الولايات المتحدة. كما يُنظَر إليه باعتباره شديد التركيز على الولايات المتحدة ويصعب تطبيقه في سياق أنماط أخرى من الحكم.[1]

نموذج العملية التنظيمية

وعلى النقيض من النهجين المذكورين أعلاه، ينظر نموذج العملية التنظيمية إلى الحكومة باعتبارها مزيجاً من المنظمات القوية التي تعمل في انسجام وليس فرداً أو مجموعة من الكيانات الحزبية. ويدرس هذا النموذج قرارات السياسة الخارجية كما تتخذ ضمن القيود الصارمة للبيروقراطية، حيث لا يجوز اتخاذ

[1]Norwich University, 5key approches to foreign policy

الإجراءات إلا بتفويض مناسب والالتزام بسلسلة القيادة، واحترام العمليات الراسخة وإجراءات التشغيل القياسية. وهنا، لا يتعامل قادة الحكومة مع النطاق الأوسع للأزمة، بل يفوضون بدلاً من ذلك جوانب أصغر من القضية إلى اللجان والإدارات والكيانات البيروقراطية الأخرى التي تدعم الحكومة.

غالباً ما يشكو المنتقدون من حقيقة مفادها أن هذا النموذج يحد من قدرة الأفراد على التصرف مما يؤدي إلى انخفاض البصيرة والافتقار إلى وجهات نظر بديلة. كما يمكن لنموذج العملية التنظيمية أن يقلل من المرونة الإجمالية للمنظمة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النموذج لديه القدرة على تبسيط عملية اتخاذ القرار من خلال إنشاء بروتوكول قياسي لظروف معينة مع نتائج يمكن التنبؤ بها وقابلة للقياس. وبعبارة أخرى، يتوقع نموذج العملية التنظيمية الوتيرة المقاسة للممارسات البيروقراطية ويسعى إلى إنشاء بروتوكول يمكن تطبيقه بسهولة في حالة حدوث أزمة.[1]

نموذج السياسة بين الفروع

يشبه نموذج السياسة بين الفروع نماذج العمليات التنظيمية والبيروقراطية من حيث أنه ينطوي على مجموعات أو كيانات محددة بشكل منفصل. ومع ذلك، بدلاً من التركيز على أهداف ونتائج مفردة، يقيم نموذج السياسة بين الفروع الإجراءات ونتائجها على أساس الجهود المشتركة وتماسك المجموعات المختلفة وتقدمها نحو تحقيق الأهداف الجماعية. وفقًا لتان تشينغ شان أستاذ العلوم السياسية ومدير الدراسات الآسيوية في جامعة ولاية كليفلاند الذي قدم النموذج لأول مرة، فإن الكيانات البيروقراطية والتنظيمية داخل وخارج الدول لا تعمل باستقلال تام، بل تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض.

[1] Norwich University, 5key approches to foreign policy

نموذج العملية السياسية

تم تطوير نموذج العملية السياسية لتحليل السياسة الخارجية بواسطة روجر هيلسمان في كتابه "سياسات صنع السياسات في الدفاع والشؤون الخارجية". وفقًا لهيلسمان، هناك عدد كبير من الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تتركز بشكل أساسي في مكتب الرئيس والكونجرس، ولكن عبر جميع مستويات الحكومة أيضًا. وعلى غرار نموذج السياسة البيروقراطية، يؤكد نموذج العملية السياسية على المساومة ووجود مراكز قوة مختلفة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة – يمكن أن تكون هذه الأهداف إما متعارضة أو متفقة مع أهداف الآخرين. ومع ذلك، يختلف هذا النموذج عن نموذج السياسة البيروقراطية لأنه يركز بشكل أكبر على المشاركين الأفراد وأهدافهم الشخصية وعقلياتهم حول السياسة الدولية بدلاً من المنظمات والمجموعات ككل. وفقًا لهيلسمان، فإن الإيديولوجية الفردية لكل فاعل سياسي هي واحدة من أهم العوامل في تحديد وتفسير عملية صنع القرار. ومع ذلك، يزعم منتقدو النموذج أنه مشابه جدًا للسياسة البيروقراطية لتقديم مساهمة جوهرية في مجال تحليل السياسة الخارجية.

إن تحليل السياسة الخارجية ضروري لتحسين فهمنا الشامل للحكومة وعمليات صنع القرار السياسي التي تجري على المسرح العالمي. ويقدم كل نهج من النهجين في الدبلوماسية مجموعة فريدة من العيوب والفوائد المحتملة، ويؤكد على أهمية الجهات الفاعلة والهياكل السياسية المعنية وكيفية عملها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.[1]

[1]Norwich University, 5key approches to foreign policy .

المحور الثاني السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية هي أعظم قوة عالمية اليوم، والتي تتمتع بتفوق شديد يجعلها قادرة على التأثير أو ممارسة القوة على المستوى العالمي، وخاصة في التعبيرات الاقتصادية والعسكرية. تقع الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية، وهي جمهورية رئاسية فيدرالية تضم 50 ولاية ومنطقة فيدرالية. يبلغ عدد سكانها حاليًا 300 مليون نسمة وتتمتع بموقع جغرافي متميز على القارة كونها محيطية حيوية. ويمتد امتدادها الإقليمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ وتحدها المكسيك من الجنوب وكندا من الشمال.

الخريطة رقم 01 توضح خريطة الولايات المتحدة الأمريكية

المساحة الجغرافية9,834,00 : كم²

عدد السكان 300 مليون(2022)

الناتج القومي :27360.94 بليون دولار(2023)

الناتج المحلي23000.1 بليون دولار (2024)

نصيب الفرد من الدخل القومي 81.695.دولار أمريكي (2023)

مؤشر القوة: المرتبة **1**المؤشر (2024)0.0699

الترتيب في دليل التنمية البشرية (2024)20

المصدر: خرائط العالم، خريطة الولايات المتحدة الأمريكية(https://arabic.mapsofworld.com/time-zone-map/usa.html)

لقد كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية موضوعًا مثيرًا للاهتمام بالنسبة للمحللين والباحثين على حد سواء، وذلك بسبب تأثيرها الكبير على السياسة العالمية والعلاقات الدولية. نسعى إلى

استكشاف العناصر الرئيسية التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك العوامل التاريخية والسياسة الداخلية والمصالح الاقتصادية.

الولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من أقوى الدول وأكثرها نفوذاً في العالم، ولديها سياسة خارجية لها آثار عالمية كبيرة. وتتشكل السياسة الخارجية للبلاد من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك الأحداث التاريخية والسياسة الداخلية والمصالح الاقتصادية. تاريخيًا شاركت الولايات المتحدة في العديد من الصراعات العالمية، بما في ذلك الحرب العالمية الأولى والثانية، والحرب الباردة، ومؤخراً الحرب على الإرهاب. كان لهذه الأحداث تأثير كبير على السياسة الخارجية للبلاد وتستمر في تشكيل نهجها في العلاقات الدولية.[1]

أولا: السياقات التاريخية والمؤسساتية لتطور السياسة الخارجية الأمريكية

1-العوامل التاريخية: تعتبر الأحداث التاريخية من أهم العوامل التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية. فقد شاركت البلاد في العديد من الصراعات العالمية طوال تاريخها، بما في ذلك الحرب العالمية الأولى والثانية، والحرب الباردة، ومؤخراً الحرب ضد الإرهاب. وقد كان لهذه الأحداث تأثير عميق على السياسة الخارجية الأمريكية وما زالت تشكل نهجها في العلاقات الدولية. على سبيل المثال، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة بداية هيمنة أمريكا على النظام الدولي.

لعبت البلاد دوراً كبيراً في إنشاء مؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وشهدت الحرب الباردة، التي أعقبت ذلك بفترة وجيزة، انخراط الولايات المتحدة في صراع عالمي ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه الشيوعيين، مع تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على احتواء انتشار الشيوعية. وفي الآونة الأخيرة شكلت الحرب ضد الإرهاب السياسة الخارجية الأمريكية مع انخراط البلاد في صراعات في أفغانستان

[1] Mahesh Senadeera, The foreign policy of AmericaApril 2023(https://www.researchgate.net/publication/370048221_The_foreign_policy_of_America).

والعراق، فضلاً عن اتباع نهج أكثر عدوانية لمكافحة الإرهاب. كما أثرت الأحداث التاريخية على نهج أمريكا في الدبلوماسية، حيث يتميز أسلوب البلاد الدبلوماسي غالبًا بتفضيل القوة الصارمة واستخدام القوة. ولكن كانت هناك استثناءات، مثل الاتفاق التاريخي بين الولايات المتحدة، وإيران بشأن البرنامج النووي للبلاد والذي اعتمد على المفاوضات الدبلوماسية بدلا من العمل العسكري.[1]

2-السياسة الداخلية: تلعب السياسة الداخلية والمصالح الاقتصادية أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. يمكن للمناخ السياسي في البلاد أن يؤثر على اتجاه السياسة الخارجية، حيث تلعب عوامل مثل الرأي العام وجماعات المصالح والأيديولوجية السياسية دورًا. على سبيل المثال كانت حرب فيتنام قضية مثيرة للانقسام بشكل عميق في السياسة الأمريكية، حيث أدت المعارضة العامة للحرب في النهاية إلى انسحاب البلاد. وبالمثل، تأثرت سياسات إدارة ترامب "أمريكا أولاً" بشكل كبير بالأيديولوجية السياسية للرئيس، مع التركيز على حماية الوظائف والشركات الأمريكية من المنافسة الأجنبية. تلعب المصالح الاقتصادية أيضًا دورًا حاسمًا في السياسة الخارجية الأمريكية. غالبًا ما تؤثر المصالح الاقتصادية للبلاد على عملية صنع القرار، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. على سبيل المثال، كانت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مدفوعة بالمخاوف بشأن ممارسات الصين التجارية وسرقة الملكية الفكرية، فضلاً عن الرغبة في حماية الشركات والوظائف الأمريكية. ولكن المصالح الاقتصادية قد تتعارض أيضا مع عوامل أخرى، مثل المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، كما هو الحال في علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، التي تعرضت لانتقادات بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان ولكنها تظل حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.[2]

[1] Senadeera, The foreign policy of America
[2] Senadeera, The foreign policy of America.

3-التعاون والتحالفات الدولية

تلعب التعاون والتحالفات الدولية دورًا حاسمًا في السياسة الخارجية الأمريكية. تعد البلاد عضوًا في العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية، وتعمل بشكل وثيق مع حلفائها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. لطالما كانت الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في النظام الدولي، وكانت تحالفاتها مع دول أخرى حاسمة للحفاظ على نفوذها العالمي. على سبيل المثال، كان التحالف بين الولايات المتحدة واليابان حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث وفر توازنًا استراتيجيًا لنفوذ الصين المتزايد في المنطقة. ومع ذلك، فإن هذه التحالفات ليست خالية من التحديات، وقد خلقت سياسات إدارة ترامب "أمريكا أولاً" توترات كبيرة مع بعض حلفاء البلاد التقليديين، مثل أوروبا وكندا. في حين سعت إدارة بايدن إلى إصلاح هذه العلاقات ومتابعة نهج أكثر تعددية للسياسة الخارجية.

تعتبر العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا حالة مستقلة، تسير لاعتبارات السياسة الأمريكية، بين التوافق النادر والمنافسة منذ نهاية الحرب الباردة، ، حيث انخرطت الدولتان في مجموعة من القضايا الخلافية، مثل سوريا وأوكرانيا والتدخل في الانتخابات، وكذلك قضايا مثل التجارة وحقوق الإنسان والنزاعات في بحر الصين الجنوبي.[1]

4-النظام الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية

إذا كان التنافس ثنائي القطب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قد حدد النظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحددت الهيمنة الأمريكية النظام ما بعد الحرب الباردة، فإن "الخروج" المفترض من الهيمنة الأمريكية يشير إلى أن التغييرات الكبيرة أمر لا مفر منه، سواء كان النظام الحالي في الواقع "يتفكك"، لذلك في عام

[1] Senadeera, The foreign policy of America

2017، كان من الضروري إعادة بناء النظام الدولي المتوتر مع تجنب أنواع الكوارث التي تسبق عمليات إعادة البناء هذه في كثير من الأحيان. وفي واشنطن والعديد من العواصم المتحالفة، كافح الاستراتيجيون لتحديد الموضوعات التي يمكن من خلالها بناء إجماع وطني حول كيفية التفكير في النظام الدولي، وما يحتاج إلى إعادة البناء، وما يحتاج إلى التخلص منه. وقد أدركت استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب لعام 2017 التحولات في توزيع الموارد، بما في ذلك الموارد الطبيعية، والتهديدات الأمنية. فالسياسة الخارجية الأمريكية تسعى للمحافظة على شكل النظام الدولي الذي بضمن مصالحها، معتبرين أن التحدي الاستراتيجي الرئيسي الذي في عصرنا هذا يتمثل في إعادة بناء النظام الدولي المتوتر مع تجنب الكوارث التي غالبا ما تسبق عمليات إعادة البناء هذه.

لذا، وإدراكًا لحقيقة مفادها أن تحول القوة الاقتصادية النسبية عالميًا نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، جنبًا إلى جنب مع النزعة الانتقامية الاستبدادية الصينية والروسية، من الطبيعي أن يؤدي إلى شكل من أشكال التنافس بين القوى العظمى. [1]

ثانيا: مؤسسات صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية

في الولايات المتحدة، ينطوي تطوير السياسة الخارجية على تنوع كبير في الفاعلين، وإثارة نقاشات مكثفة ويفترض مراجحات طويلة .يتزايد الاتجاه عندما تنتهي حروب سنوات 2000 وتنتهي سنوات 2010. هذه البانوراما من عملية صياغة السياسة الأمريكية الخارجية تترافق بعدة اعتبارات ومحددات من التاريخ والدستور، الثقافة والمقاربات والمؤسسات والامتيازات مع المجتمع.

[1] Ali Wyne America's Great-Power Opportunity Revitalizing U.S. Foreign Policy to Meet the Challenges of Strategic Competition .MILITARY REVIEW January-February 2023 . 143-148(p144).

1- سلطات الرئيس

يعد الرئيس في الولايات المتحدة هو المحدد للخيارات في مجال السياسة الخارجية، ويتمتع بشرعية مصدرها الشعب الذي انتخبه، منحه الدستور سلطات متعددة حيث أنه المسئول الأول عن السلطة التنفيذية .

وللمؤسسة الرئاسية المسؤولية الأولى في صياغة السياسة الخارجية، فالرئيس يختار السياسة الخارجية من ضمن عدة بدائل تعرضها عليه مختلف المؤسسات الاستشارية منها المكتب التنفيذي الذي أنشأه الرئيس فرانكلين روزفلت سنة 1939 المتكون من مكتب البيت الأبيض ومكتب التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي بالإضافة إلى وكالة المخابرات المركزية.[1]

الا انه بالنظر لتزايد التدخلات الأمريكية في العديد من أنحاء العالم بدوافع متعددة أصدر الكونغرس سنة 1973قانون سمي «بقانون سلطات الحرب» يلزم الرئيس بضرورة العودة إلى استشارة الكونغرس عند لزوم التدخل، فإن كان الأمر مستعجلا وقرر الرئيس التدخل عسكريا دون العودة إلى الكونغرس لأخذ الموافقة، فيتوجب عليه إبلاغه في مدة 48 ساعة ولقد منح القانون مهلة 60 يوما لإنهاء تدخله، إلا في حالة تأييد الكونغرس للتدخل العسكري أما في الحالات الطارئة جدا فإن القانون يخول للرئيس إضافة مدة30يوما، هذا يعني أن للرئيس مدة90يوما بعد من التدخل العسكري دون العودة إلى الكونغرس ، إلا أن في الواقع فإن العديد من الرؤساء تجاهلوا سلطة الكونغرس وتطبيق القانون، إذ لم يقم الكونغرس بإصدار قرارات الحرب في تاريخ الولايات المتحدة إلا في خمس حروب من أصل 130 حربا جرت حتى الآن اتخذ الرؤساء وحدهم قراراتها . وهذا العامل الزمني تأخذه القوى الخارجية بعين الاعتبار، فالأعداء المحتملين

[1] محمد شرقي، دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية. مجلة ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية. العدد 3(2015)32-57(ص34-37)

للولايات المتحدة يدركون بأن تحرك عسكري أمريكي ذو المدى الطويل لا يحدث دون موافقة الكونغرس وبالتالي يمكن أن يحدث تباطؤ في رد الولايات المتحدة.

2-الهيئات المساعدة للرئيس

المكتب التنفيذي للرئيس– أExcutive Office of the President

ب- مكتب البيت الأبيض.

3-الكونغرس وصنع السياسة الخارجية

إن الكونجرس قادر على تشكيل السياسة الخارجية بثلاث طرق رئيسية. **أولاً**، يمكنه تمرير (أو منع) القوانين التي تحدد ماهية السياسة الخارجية الأميركية، مثل من يمكن للأميركيين التجارة معه أو الأسلحة التي يمكن للبنتاغون شراؤها. **ثانياً**، يمرر قوانين لإنشاء وكالات السلطة التنفيذية وتعديل كيفية عمل السلطة التنفيذية. وهنا يحسب الكونجرس أن تغيير من يتخذ القرارات وكيفية اتخاذها من شأنه أن يغير القرارات التي يتم اتخاذها. **ثالثاً**، يمكن للكونجرس أن يسعى إلى تغيير الرأي العام، وبالتالي تغيير الخيارات التي يتخذها الرؤساء.

إن محاولات الكونجرس لتحدي الرؤساء لا تضمن النجاح، ولا يشير التقاعس عن العمل دائما إلى عدم الأهمية. وتتراوح العوامل من ما إذا كان حزب الرئيس يسيطر على الكونجرس إلى مدى التزام الرئيس بالسياسة المعنية، على نطاق أوسع، من المرجح أن ينجح الكونجرس في وضع علامته على السياسة الخارجية عندما يسعى إلى تقييد العمل الرئاسي، ويتطلب الدستور من الرؤساء الحصول على موافقة الكونجرس قبل التصرف، ومن غير المرجح أن يقيد الكونجرس الرؤساء عندما يكونون أحرارا في التصرف ما لم يوقفهم الكونجرس. ويكون الكونجرس في أضعف حالاته عندما يحاول إجبار البيت الأبيض بدلا من

تقييده. ولدى الرؤساء طرق عديدة لإحباط وتجاهل دعوات الكونجرس لمتابعة مبادرات جديدة أو مختلفة وهي حقيقة سياسية أوضحتها رئاسة دونالد ترامب على وجه الخصوص.[1]

4- وزارة الخارجية

وزارة الخارجية الأمريكية منظمة في شكل هرمي بيروقراطي يرأسها كاتب الدولة للشؤون الخارجية، ووفق الاختصاصات، ونظرا لانشغالاتها الواسعة وتعقدها توجد وكالة نزع ومراقبة التسلح ووكالة التنمية الدولية، والمشاركة في المفاوضات مع الدول الأخرى، كما توجد وكالة للاتصالات الدولية وغيرها من الأقسام الأخرى والوكالات التي تتواجد تحت إدارة وزارة الخارجية في علاقاتها مع الدول والمنظمات الأخرى، ويساهم في تواجد العديد من المعايير الثقافة الفرعية لوزارة الخارجية كالخبرة المكتسبة نتيجة الممارسة الدبلوماسية في الخارج، كما أن للتقاليد السياسية دورا هاما في إدارة شؤون المندوبون في السفارات والمنظمات الدولية والباحثون والمختصون في صياغة السياسات وتحديد الأولويات والأهداف، وتعتمد معايير تقييم العلاقات مع الدول الأجنبية من إدارة إلى أخرى، وفق معايير محددة مثل :حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب الدولي أو التجارة، كما لوزارة الخارجية مهمة التفاوض والتمثيل ودراسة التقارير المرسلة من مختلف دول العالم إلى هذه المؤسسة.[2]

5-وكالة الاستخبارات المركزية

يشمل نظام المخابرات الأمريكية تسعة فروع أساسية :وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع وهيئة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع، وهيئات المخابرات التابعة لفروع القوات المسلحة الثلاث،

[2] James M. Lindsay, Invitation to Struggle: Congress, the President, and U.S. Foreign Policy**. In** Daniel S. Hamilton and Teija Tiilikainen, eds., Domestic Determinants of Foreign Policy in the European Union and the United States(Washington, DC: Center for Transatlantic Relations and Finnish Institute of International Affairs, 2018)pp145-161.

[1] شرقي، دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية.

وهيئة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفدرالية وفي بعض الأحيان يضم أيضا هذا النظام ممثلا عن مؤسسة الطاقة النووية.

تعد هذه الوكالة أداة إستراتيجية تعمل على تزويد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسة الخارجية، وهي تخضع من الناحية النظرية لرقابة الكونغرس التي يعتمد عليها « اللجنة الدائمة للاستخبارات »غير أن هذه الرقابة محدودة للغاية و أعضاء الكونغرس والتي حافظت على بقائها فوق شبهات التحزب يتوفر لها الأهلية الكافية للخوض في تفاصيل عمليات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كما تضطلع بالمسؤولية وتحتفظ بمعلومات النشاطات الاستخبارية المتاحة لأعضاء الكونغرس.

وتعد وكالة المخابرات المركزية واحدة من بين العديد من أجهزة الاستخبارات تتوزع فيها المهام كالتالي:

1وكالة الاستخبارات الدفاعية

2-وكالة الأمن القومي

3-وكالة الاستخبارات الجغرافية

4-مكتب الاستطلاع الفضائي

5-استخبارات وزارة الخارجية

6-استخبارات وزارة المالية

7-استخبارات وزارة الطاقة

8-استخبارات وزارة الأمن الداخلي

9-وكالة مكافحة المخدرات

10-استخبارات حرس السواحل

11-ستخبارات القوات البحرية

12استخبارات قوات مشاة البحرية(المارينيز)

13-استخبارات الجيش الأمريكي

14-مكتب المباحث الفدرالية الأمريكية FBI.[1]

6-وزارة الدفاع

وزارة الدفاع" البنتاغون " تقع عليه مسؤولية ضمان أمن الولايات المتحدة داخليا وتحقيق أهداف سياستها الخارجية على المستوى الدولي، كما أن الميزانية السنوية العالية المخصصة له تمنحه دورا بارزا في مركز صنع القرار لقوة هذه الهيئة البشرية والمادية، وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية ووجود جيش نظامي كبير في حالة الاستعداد للحرب وجد للقيام بدور رئيسي في السياسة الدولية و المهام الاستراتيجية.[2]

7-جماعات الضغط الداخلية والخارجية

تلعب ما يسمى " لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) دورا محوريا في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وقد أسست عام 1954وتم تسجيلها لدى الدوائر الأمريكية بكونها لوبيا صهيونيا رسميا في الولايات المتحدة وكان الهدف المعلن لهذا اللوبي هو زيادة المساعدة الأمريكية الاقتصادية للكيان الصهيوني.

في الورقة البحثية الموسومة ب The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy ، يزعم جون جيه ميرشايمر بجامعة شيكاغو وستيفن إم والت من أن جوهر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط يتمثل في علاقتها الحميمة بإسرائيل. ويزعم المؤلفان أنه على الرغم من أن التزام الولايات المتحدة بإسرائيل يُبرَّر

---

[2] نفس المرجع، 39-43.

[2] شرقي، دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية.

في كثير من الأحيان باعتباره يعكس مصالح استراتيجية مشتركة أو ضرورات أخلاقية ملحة، فإن هذا الالتزام يرجع في المقام الأول إلى أنشطة "لوبي إسرائيل".[1]

للوبي الصهيوني اليهودي الدور الكبير في الهيمنة على دواليب الحياة السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية الأمريكية، وفيما يخص مواقف السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، فان تأييدها المطلق واللامحدود للكيان الصهيوني تحكمه عدة اعتبارات

-أ- البعد الديني

ب-تقاطع المصالح الأمركية والصهيونية.

ج-الوزن الاقتصادي والاجتماعي لليهود في المجتمع الأمريكي ودورهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وتمويل حملات المترشحين.

د-صورة الديمقراطية الحرة للنظام الأمريكي.[2]

من جهة أخرى تشير العديد من التقارير وجود شبكة من النفوذ الأجنبي في العملية السياسية في الولايات المتحدة. الأجانب، حيث تجني دول مثل المملكة العربية السعودية وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأذربيجان فوائد حملات التأثير السياسي الضخمة.

تستخدم الدول الخارجية شركات مقرها واشنطن للضغط على الأعضاء النشطين في الكونجرس سعياً لتحقيق أهداف مختلفة – مثل تلقي الأسلحة الأمريكية، وكسب الموافقة والتأييد أو على الأقل الصمت الأمريكي في الصراعات الإقليمية، وغسيل السمعة بشكل عام. في عامي 2022 و2023، أبلغ المسجلون

[1] Walt, Stephen and John J. Mearsheimer. "The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy." KSG Faculty Research Working Paper Series RWP06-011, March 2006.

[2] شكالي عمر فاتح، ت جنيدي الز بير، أثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي- . مجلة قضايا معرفية.

في قانون تسجيل العملاء الأجانب عن 14.3 مليون دولار من المساهمات السياسية ونحو 130 ألف نشاط سياسي.[1]

8-وسائل الإعلام: والرأي العام: تعتبر وسائل لإعلام المختلفة من العوامل الهامة جدا في عملية تشكيل وبناء الرأي العام، فوسائل الإعلام تقوم بدور هام وجوهري على كلا الاتجاهين فهي تؤثر وتتأثر بكل من الجماهير والرأي العام والنخب السياسية الحاكمة . وتكون وسائل الإعلام أكثر ديمقراطية ما دامت تعبر عن وجهة نظر الجماهير والرأي العام، وتبتعد هذه الوسائل عن الديمقراطية كلما كانت مرتبطة أكثر بالنخب السياسية الحاكمة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم وسائل الاعلام بشكل كبير في توجيه السياسات الخارجية، وإقناع الرأي العام، وانجاح خطابات الأمننة.

كما أنه من المفترض أن يؤدي الرأي العام بكافة مركباته، مجموعة من الوظائف والأدوار التي يتفاعل من خلالها مع النظام الحاكم وإفرازاته المختلفة، حيث يعمل الرأي العام من خلال هذه الوظائف إلى التأثير الفاعل على قرارات صناع القرار وتوجهاتهم، وذلك لجعل توجهات صناع القرار تستجيب وتلبي متطلبات الرأي العام وتطلعاته.[2]

9-مراكز البحوث والدراسات

من بين العديد من التأثيرات على صياغة السياسة الخارجية الأميركية، فإن دور مراكز الأبحاث هو من بين أهمها وأقلها تقديراً. وباعتبارها ظاهرة أميركية مميزة، فقد ساهمت مؤسسة أبحاث السياسة المستقلة في تشكيل المشاركة العالمية للولايات المتحدة لمدة تقرب من مائة عام. ولكن لأن مراكز الأبحاث تجري معظم أعمالها خارج دائرة الضوء الإعلامية، فإنها تحظى باهتمام أقل من المصادر الأخرى للسياسة الأميركية .

[1]Ben Freeman and Nick Cleveland-Stout, Foreign Lobbying in the U.S. July 3, 2024(https://quincyinst.org/research/foreign-lobbying-in-the-u-s/#h-conclusion-and-recommendations.)

[1] شكالي، جنيدي، أثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي– .

مثل صراع جماعات المصالح، والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة. ومراكز الأبحاث و مراكز الفكر هي مؤسسات مستقلة منظمة لإجراء البحوث وإنتاج المعرفة المستقلة ذات الصلة بالسياسات. وهي تملأ فراغًا حرجًا بين العالم الأكاديمي، من ناحية، وعالم الحكومة من ناحية أخرى، وهي تؤثر على صناع السياسة الخارجية الأميركية بخمس طرق مميزة: من خلال توليد أفكار وخيارات أصلية للسياسة، وتوفير مجموعة جاهزة من الخبراء للعمل في الحكومة، وتوفير أماكن للمناقشات رفيعة المستوى، وتثقيف المواطنين الأميركيين حول العالم واستكمال الجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.[1]

ثالثا: القوة الصلبة كخيار استراتيجي في تطور السياسة الخارجية الأمريكية

بعد خروجها منهكة من حرب السنوات السبع اضطرت بريطانيا لفرض ضرائب على السلع التي تصدرها لمستعمراتها، مما تسبب في احتجاج المستوطنين، و من أشهر الوقائع ما عرف بحفلة بوسطن عام 1773، حين هاجم المستوطنون سفينة بريطانية محملة بالشاي وقاموا برمي حمولتها البالغة 342 كيسا في المياه، فبعثت بريطانيا بتعزيزات من الجنود لإخماد الاحتجاجات.

وفي 14 جويلية 1775 أعلن الكونغرس (برلمان) يضم أكثر من 10 مستعمرات تكليف "جورج واشنطن "بقيادة جيش أميركا للحرب ضد بريطانيا، واستمرت الحرب حتى عام 1783، حينما اعترفت بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة التي حصلت خلال الحرب على مساعدة كل من فرنسا وإسبانيا.وفي 1789 تم اختيار "جورج واشنطن" أول رئيس للبلاد، كما أصدر الكونغرس في 1791 قرارا بتأسيس مدينة واشنطن لتكون العاصمة، ثم انضمت للدولة الجديدة ولايات أخرى من بينها تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو بعد

[1] Richard N. Haass, THINK TANKS AND U.S. FOREIGN POLICY: A POLICY-MAKER'S PERSPECTIVE. U. S. FOREIGN POLICY AGENDA. VOLUME 7 • N3 •(NOVEMBER 2002).5.

حروب انفصلت بموجبها عن المكسيك[1].كما توسعت الولايات المتحدة نحو الأراضي الممنوحة للسكان الأصليين خلال العهد البريطاني وطردتهم منها، و اشترت أراضي من مستعمرات فرنسا، إضافة لألاسكا من روسيا.

بعد ذلك وفي عام 1861 بدأت الحرب الأهلية الأميركية في عقب انتخاب أبراهام لنكولن رئيسا للبلاد وإصداره قرار تحرير العبيد، وهو القرار الذي أثار الخلافات بين الشمال والجنوب، وكان الرئيس الجديد أحد مناصريه.ويعود السبب في الاختلاف حول القرار إلى الوضع المتطور في الولايات الشمالية التي تعتمد على الصناعة، بينما كان الجنوب حينها أقل تطورا ويعتمد على الزراعة التي يحتاج أصحابها إلى يد عاملة رخيصة.

وإثر اندلاع الحرب أعلنت سبع ولايات ثم تلتها أربع أخرى في الجنوب استقلالها تحت اسم الولايات الكونفدرالية الجنوبية، واستمرت الحرب نحو أربع سنوات من 12 أفريل 1861 إلى 9 ماي 1865، وخلالها اغتيل لنكولن، لكن الولايات الشمالية انتصرت في آخر المطاف واعتمد قرار إلغاء العبودية. ومع ذلك ظل السود يعانون من التمييز العنصري، خصوصا بعد صدور قرارات بفصلهم عن السكان البيض في المدارس ووسائل النقل، فضلا عن حرمانهم من الحق في الانتخاب.بعد استقلالها عن بريطانيا شهدت الولايات المتحدة تطورا متسارعا على الصعيد الاقتصادي والصناعي، وأصبحت أرض الأحلام بالنسبة لمواطني العديد من الشعوب الأوروبية، فاستقطبت المزيد من الهجرات.[2].

---

[1] الولايات المتحدة.. دولة ولدت من حرب أهلية وقوتها حربان عالمياتان(https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/18/)

[3] نفس المرجع.

أول حرب خارجية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية كانت مع اسبانيا عام 1898، والتي سيطرت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية على عدة مقاطعات اسبانية عبر البحار وهي: كوبا، بورتوريكو، جوام، الفليبين، وبالرغم من الولايات المتحدة شجعت رسميا توجه هذه المقاطعات الى الحكم الذاتي، ولكنها في الواقع حافظت على سيطرتها الإدارية عليها.[1]إن التطورات التي شهدتها القارة الأميركية جعلت من الحياد امراً مستحيل التحقيق. لقد كانت القارة الأميركية مسرحا لحروب أوروبية –أوروبية وأوروبية – أميركية من اجل السيطرة على القارة.

ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد وفرت لنفسها الأمن وأصبحت قوة عالمية من الدرجة الأولى. وكانت الحرب العالمية الأولى دفعتها الى الخروج من عزلتها. لقد تمت هزيمة المانيا والقوى المتحالفة معها، لكن الولايات المتحدة، برفضها الانضمام الى عصبة الأمم التي ساهمت هي نفسها بإنشائها، عادت الى سياسة العزلة عن المسرح السياسي الأوروبي.

ومهما يكن، فإن سياسة اميركا الخارجية أخذت بعد الحرب العالمية الثانية منحى متشدداً مقابل الحضور السوفياتي – الشيوعي في العالم، محوّلة العلاقات مع القطب الآخر الى حرب باردة انعكست نزاعات اقليمية على الساحة الدولية، وذلك بعد اعلان "ترومان" (1947) امام لجنة مشتركة تابعة للكونغرس عن ضرورة تحمل مسؤوليات جديدة بسبب التهديد الذي يمثله "الآخر" لمبدأ الحرية الذي قامت لأجله الجمهورية، ودعا الرئيس الأميركي الشعب الى تحمل المسؤولية من خلال التعاون مع امم اخرى للتأسيس لنمط حياة خال من الضواغط. فسياسة الولايات المتحدة ستقوم برأي ترومان على الدفاع عن الشعوب الحرة المقاومة لمحاولات الاخضاع التي تقوم بها اقليات حاكمة، او تلك التي تستهدفها ضغوطات خارجية. ولقد تجلّت

[1] عصام عبد الشافي، الإمبراطورية الأمريكية : الجذور والسياسات (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.2016)28.

هذه النزعة نحو الهيمنة الكونية ايضا في خطاب الرئيس "كنيدي" بمناسبة توليه السلطة عندما أعلن عن استعداده لتحمل كل الأعباء والصعوبات، لدعم الأصدقاء ومواجهة الأعداء من اجل نصرة الحرية، ما يبرر بالتالي التدخل الأميركي على اي بقعة من بقاع العالم وللأسباب التي تحددها الولايات المتحدة نفسها. ولقد انعكست هذه النزعة بمجموعة من الاجراءات على المستويين الداخلي والخارجي، الهدف كان احتواء المد الشيوعي.[1]

إن مجموعة من تداعيات الدولية بين 1948 و1950 (انقلاب شيوعي في براغ، وصول الشيوعيين الى السلطة في الصين، تفجير قنبلة نووية في الاتحاد السوفياتي، محاصرة برلين اجتياح كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية).[2]دفعت الأحداث الدولية ما بين 1948 و1965 (حركات الاستقلال، ازمة الصواريخ الكوبية) الولايات المتحدة باتجاه عسكرة غير مسبوقة لسياسة اميركا الخارجية، وتوافق حزبي ورضا غير مسبوق لدى الرأي العام الأميركي على السياسات المتبعة في هذا الاتجاه الذي ورّط الادارة الأميركية في مجموعة من الحروب الاقليمية أبرزها حرب فيتنام التي آلت الى إعادة نظر بهذه السياسة التدخلية، والى انفراج نسبي ((Détente على مستوى العلاقات بين القطبين، وانعكست التطورات الدولية المستجدة على علاقات الولايات المتحدة بالصين حيث شكلت دفعا نحو تعزيز التعاون التجاري بينهما، ومن جانب اخر تم اطلاق اول مفاوضات من نوعها مع الاتحاد السوفياتي حول مراقبة وتنظيم الأسلحة النووية الاستراتيجية (Limitations Talks-SALT Strategic Armsإلا ان مرحلة الانفراج الدولي ما لبث ان تجاوزها الزمن مع اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان سنة 1979، ما دفع بالولايات المتحدة لاتخاذ منحى احتوائي

---

[1] وليد جميل الايوبي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية: قراءة نقدية في المنطلقات القيمية. مجلة جيش الدفاع الوطني اللبناني.العدد47. 2004.

[2] نفس المرجع.

أكثر حدة خلال ادارة الرئيس "ريغن" الذي اعاد احياء مقولة الخير والشر، والحرية واعدائها، وأظهر بالتالي تصلّباً اكبر في التعاطي مع المعسكر الآخر وانصاره (نشر صواريخ متوسطة المدى في اوروبا، اجتياح غرانادا عام 1983، تواجد عسكري في لبنان في اطار القوة متعددة الجنسيات 1983-1984، وفي الخليج العربي 1987، ضرب طرابلس الغرب عام 1986: غزو باناما عام 1989 الخ). وكان ايضا لمشروع ريغن 1983 المعروف بإسم "مبادرة الدفاع الأستراتيجية" ((Initiative de Défense Stratégique الهادفة الى اعتراض الصواريخ النووية السوفياتية اثر كبير على سلوك الاتحاد السوفياتي السياسي والعسكري تجلى باستهجان المشروع الأميركي، معترفاً بارتداداته الشديدة السلبية على الاقتصاد السوفياتي. ومثلت هذه المبادرة مرحلة جديدة في السباق على التسلح، وتالياً في الاندفاع نحو عسكرة مضطردة للسياسة الأميركية على الأرض وفي الفضاء على حدّ سواء، وكان لهذا المشروع اثر كبير على موازين القوى بين قطبين لا يحكم علاقاتهما التكافؤ بقدر ما تحكمها وتتحكم بها الظروف والتحالفات، وشكل هذا السباق المحموم على التسلح من قبل الولايات المتحدة أحد اهم الأسباب التي ادت الى تفكيك الاتحاد السوفياتي .[1]

أفرزت أحداث 11 سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية عددا من التغيرات السياسية والمؤسسية في النظام السياسي الأمريكي، وتوجهاته الداخلية والخارجية، من بينها التغير في دور القيادة السياسية، وفي طبيعة التوازن بين الرئيس والكونغرس في صنع السياسة الخارجية والتغير في الإطار المؤسسي للسلطة التنفيذية في مجال الأمن الداخلي.

الذي حدث هو أن مؤسسة الرئاسة وسعت صلاحياتها مستفيدة من هذه التحولات، للسير في تنفيذ برامجها وطموحاتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، ما ترتب عنه اختلالا للتوازن بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية لصالح المؤسسة التنفيذية، حيث أصبح لمؤسسة الرئاسة الدور الرئيسي في صنع

[1] نفس المرجع.

السياسة الخارجية، ذلك أن رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية، من خلال الاختيار بين عدة بدائل تطرحها الجهات الاستشارية في البيت الأبيض خاصة مجلس الأمن القومي و الهيئات المعنية مثل وزارة الخارجية والدفاع، ويتوقف الثبات والتجانس في السياسة الخارجية الأمريكية على مدى قدرة الرئيس على الحكم على البدائل المختلفة.

الكونغرس له دور مهم في عملية صنع القرار الخارجي، لذلك فان ثبات السياسة الخارجية وتجانس عملية صنعها، يكفل الحصول على تأييد الكونغرس، خاصة اذا كان حزب الرئيس يتمتع بالأغلبية في مجلس الشيوخ، أما الحالات التي يمكن للكونغرس التي يشكل عقبة امام اختيار بديل معين هي وجود قضية محورية تقف خلفها جماعات المصالح الكبيرة أو قوى الضغط المؤثرة في المجتمع الأمريكي.[1]

اضافة الى مختلف التدخلات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الصراعات والنزاعات غبر العالم من خلال تمويل حلفائها ومبيعات الأسلحة، تضمن لها بشكل غير مباشر من تحقيق مصالحها، عام 2022 تبنت منظمة الدفاع الأمريكية الدولية قانون الدفاع، وهو مشروع قانون تم إرفاقه بقانون تفويض الدفاع الوطني، وسمح للولايات المتحدة بإنشاء نظام دفاع جوي وصاروخي متكامل مع شركاء في الشرق الأوسط، نجحت منظمة الدفاع الأمريكية الدولية في تأمين العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى، بما في ذلك مناقشة شخصية مع رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب آدم سميث، وتم تمرير مشروع القانون كجزء من مشروع قانون الدفاع السنوي.

[1] عبد الشافي، الإمبراطورية الأمريكية.44-47.

في عامي 2022 و2023، أعلنت الولايات المتحدة عن مبيعات أسلحة ضخمة لأكثر من نصف الدول العشرين الأكثر نشاطًا، بقيمة تزيد عن 29 مليار دولار. لم تمارس كل هذه الدول ضغوطًا صريحة من أجل هذه المبيعات، على الرغم من وجود سجل ورقي واضح في بعض الحالات للضغط وراء مبيعات الأسلحة الكبرى والتشابكات العسكرية الأخرى مع الأنظمة في الخارج. وباعتبارها المشرفة على برامج المساعدة الأمنية، فإن السلطتين التنفيذية والكونجرسية هما الجهتان الرئيسيتان للضغط من أجل مبيعات الأسلحة .[1]

بالنسبة للقوة الاقتصادية كمتغير مركزي في السياسة الخارجية فانه يمكن مناقشتها من خلال ثلاث نقاط ***أولا*** قد كانت إحدى الفرضيات الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية أن نجاحات أميركا في الخارج سوف تصاحبها مستويات معيشية مرتفعة في الداخل .وكان هذا الادعاء أكثر وضوحاً في بيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأخرى.

ثانيا قضية العقوبات الاقتصادية وهي أدوات شائعة الاستخدام في السياسة الخارجية الأميركية ولا يُفهَم تاريخها وآلياتها القانونية وتكاليفها وتأثيراتها على نحو جيد دائماً.

إن عدداً قليلاً من أدوات السياسة الأخرى تُستخدم على نطاق واسع في السياسة الخارجية الأميركية مثل العقوبات التي تشكل أهمية محورية في العلاقات الأميركية مع روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وأفغانستان، كما استخدمت من قبل العقوبات الذكية ضد العراق. فمن مبنى الخزانة في شارع بنسلفانيا في واشنطن يفرض فريق صغير من البيروقراطيين الأميركيين قيوداً اقتصادية وقيوداً على السفر على دول أخرى، ومسؤولين من تلك الدول ومجموعات غير حكومية، مما يؤثر على اقتصادات بعيدة

[1] Freeman and Cleveland-Stout, Foreign Lobbying in the U.S.

والتجارة العالمية. ونحن نطلق على هذه القيود "العقوبات"، وقد أصبحت أكثر شعبية بالنسبة لصناع السياسات في الولايات المتحدة والأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة.[1]

في مناقشة وتحليل العقوبات، هناك تحديان يجب ذكرهما منذ البداية. الأول هو تنوع الإجراءات التي يصفها مصطلح "العقوبات". إن العقوبات، التي تشمل كل شيء من الحظر الكامل، إلى تجميد الأصول المستهدفة، إلى فرض قيود على سفر السياسيين، تقع في مكان ما بين اللوم الدبلوماسي والحرب. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في عام 2000، فإن العقوبات "تمثل أكثر من مجرد إدانة لفظية وأقل من استخدام القوة المسلحة"، ولكن من الواضح أن العقوبات الأميركية ضد الأشخاص المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في إثيوبيا تختلف في نوعها عن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على الأشخاص المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران قبل الاتفاق النووي في عام 2015 كانت سبباً في تفاقم هذه المشكلة، ورغم أن كلتا الحملتين العقابيتين تتضمنان تدابير مماثلة للكيانات المستهدفة، مثل تجميد الأصول والقيود المفروضة على ممارسة الأعمال التجارية، فإن الأولى أقرب كثيراً إلى اللوم الدبلوماسي والثانية أقرب كثيراً إلى الحرب. والواقع أن العقوبات لا توجد في فراغ. والتحدي الآخر هو أن العقوبات نادراً ما تحقق نتائج حاسمة بمفردها. فهناك دائماً عوامل أخرى تلعب دوراً في هذا مما يجعل من الصعب تقييم التأثير المستقل للعقوبات. على سبيل المثال، خلص محللون خارجيون إلى أن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على يوغوسلافيا من عام 1992 إلى عام 1995 أثناء الحرب البوسنية كانت أساسية في دفع بلغراد إلى قطع العلاقات مع صرب البوسنة. ولكن تحول بلغراد ربما لم يكن ليصمد لولا الانتكاسات العسكرية التي دفعتها إلى توقيع معاهدة سلام في عام 1995. وكانت

[1] Ethan Kessler, Working Paper: How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy(Chicago Council on Global Affairs.2022)1-2.

هناك حاجة مرة أخرى إلى مزيج من العقوبات والقوة العسكرية ضد صربيا بعد بضع سنوات في كوسوفو، وهو ما يوضح بشكل أكبر صعوبة عزل تأثير العقوبات.[1]

ثالثا المساعدات الخارجية منذ خروج الولايات المتحدة الى الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فان المساعدات الخارجية كانت من أبرز أدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وان كان مشروع مارشال كان يهدف لتنمية وإعادة اعمار أوروبا الغربية بما يضمن ضمان التأثير الأمريكي في أوروبا وحمايتها من الدول الشيوعية المحاورة لها، فقد تحول الى أداة لتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية، حيث توظف المساعدات الخارجية كأداة لتحقيق الأهداف العسكرية والأمنية تحت غطاء دعم الدول في القضاء على الإرهاب.[2]

رابعا: مركزية الهيمنة في السياسة الخارجية الأمريكية

قدمت الإدارة الأمريكية في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، العديد من الوثائق الاستراتيجية التي تؤكد مساعي وجهود الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة العالمية. تعددت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أغراض الهيمنة، وضمان بقائها كقوة عالمية، ومن بينها:

1: مشروع القرن الأمريكي الجديد

من بين أبزر المشاريع التي قدمت هي ما قدمته حركة المحافظين الجدد، ماعرف ب" المشروع الأمريكي الجديد" الذي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى وأهم دولة في العالم، وهو انجاز يجب

[1] Ibidem.

[2] سعاد عبدالله محمد، .احمد حامد علي، جيوبولتيك المساعدات الخارجية الامريكية والحرب على الإرهاب (الشرق الأوسط انموذجاً). مجلة مداد الآداب العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية.مجلد 13. 2023 . 713 -738

تأكيده وحمايته، ما يفرض منع ظهور أية قوة منافسة، من الآليات التي طرحها المشروع تأسيس قواعد عسكرية دائمة في جنوب أوروبا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، وتحديث القوات الأمريكية بصورة منتظمة.

في نفس السياق قدمت "مؤسسة التراث" تقريرا صريحا بعنوان" كيف نجعل العالم آمنا بالنسبة لأمريكا"، حيث دعى التقرير الى سيطرة أمريكا على منابع النفط وامداداته، ودعم إسرائيل وتوثيق العلاقة الاستراجية معها ومشر الفكرة الديمقراطية حيث يكون ذلك في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق التفوق العسكري باستمرار، وحرمان أية قوة حليفة أو غير حليفة من تلاك عناصر القوة الكافية لمنافسة القوة الأمريكية.[1]

2: استراتيجية الاحتواء والردع: مع انهيار النظام الأوروبي، وظهور الاتحاد السوفياتي كعدو أيديولوجي فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على خلق ثقلا مضادا مع السوفيات دون الدخول معهم في مواجهة مباشرة.

3: استراتيجية الاعتماد المتبادل: الى جانب استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية المؤسسة على اقتصادات السوق المتكاملة، ودعمها فتح الأسواق ودعم انشاء العديد من المبادرات، والمؤسسات الدولية التي تضمن عمل الأسواق الحرة، واستمرارية النظام الاقتصادي الغربي، وتحافظ على المصالح الأمريكية، وتوسع نفوذها.

4: نشر القيم والمعايير الأمريكية: الى جانب القوة الصلبة تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على قوتها اللينة من خلال السيطرة على الشعوب بجذبهم بالقيم الأمريكية، واكراه الدول الأخرى، على اتباع سياسات اقتصادية وسياسات اجتماعية تخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية.

[1] عبد الشافي، الأمبراطورية الأمريكية.105-107.

5: تقارير حقوق الانسان والحرية الدينية: تستخدم الخارجية الأمريكية تقارير عن حقوق الانسان في دول العالم، لابتزاز العديد من الدول والتأثير في توجهاتها الخارجية، حيث تستخدم الولايات المتحدة الانتهاكات التي تقوم بها بعض الدول، والممارسات الاضطهادية اتجاه الأقليات الدينية والعرقية، كورقة ضغط تضمن من خلالها تحقيق المصالح الأمريكية.[1]

خامسا: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عبر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

تضمنت استراتيجية الأمن القومي عام 2002 في عهد الرئيس "جورج بوش" ثلاث ركائز أساسية:[2]

الركيزة الأولى: المركزية الأمريكية.

الركيزة الثانية: السيطرة العالمية

الركيزة الثالثة :التفوق الدائم

المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الأمريكية

من المؤكد أن السياسة الخارجية الأمريكية وان كانت لديها محددات داخلية وخارجية، الا انه مما لا شك فيه أن الولايات السياسة الخارجية الأمريكية ليست موحدة اتجاه جميع دول ومناطق العالم، ولا تسير بنفس التوجهات من طرف الحزبين. في هذا السياق يمكن الاستعانة بالتصور النظري الذي قدمه "ألكسندر وانت" والتصورات الثلاث للفوضى العدو، المنافس والصديق.

---

[2] نفس المرجع.110-113

[2] The White House, the National Security Strategy of the United States of America(Washington ;2022).

أ. التحالف عبر الأطلسي وأوكرانيا: إن موقف جميع المرشحين الجمهوريين يتمثل في نهج «أمريكا أولًا»، وهو ما يرادف الموقف الانعزالي. ويرجع ذلك بشكل إلى القلق بشأن الميزانية والمخاوف المتعلقة بمالية الدولة، وبالتالي قد يؤثر فى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لأوكرانيا، خاصةً مع ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية. والجدير بالإشارة إلى أن فترة رئاسة ترامب السابقة شهدت فتورا وتوترا بينه وبين معظم قادة دول «الناتو».

في المقابل، يتبنى بايدن والديمقراطيون سياسة خارجية حول حلف شمال الأطلنطي، خاصة حول الأزمة الأوكرانية، ولكن من المتوقع أن يخفف بايدن من لهجة خطابه حول «الديمقراطيات مقابل الأنظمة الاستبدادية»، والذي لم يلق صدى جيدًا أو يقدم مكاسب ملموسة فى السياسة الخارجية.

وتواجه الولايات المتحدة «الإجهاد بسبب أوكرانيا» في عام 2024، ومن المرجح أن تطرح المبادرات الدبلوماسية حولها وكذلك وروسيا في النصف الثاني من العام، أو على أقصى تقدير في أوائل عام 2025، خاصةً إذا ما تم انتخاب ترامب، ولاسيما أنه يرجح إعادة انتخاب بوتين في عام 2024.

ب. العلاقات مع الصين: تنظر المؤسسة السياسية الأمريكية، سواء الجمهوريون أم الديمقراطيون، إلى الصين باعتبارها تحديًا استراتيجيًا رئيسيًا للأمن القومي الأمريكي، وخاصةً فى مجالات الأسلحة النووية والفضاء والذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تستمر سياسة تتميز بالمنافسة القوية تجاه الصين، وارتفاع حدة الخطاب السياسي، مع تجنب الصدامات الفعلية كلما أمكن ذلك.[1]

[1] نبيل فهمي، السياسة الخارجية والانتخابات الأمريكية 2024.. هل تنكسر القاعدة؟. 18جانفي 2024((https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9015/

ج. الشرق الأوسط: وسط الاتجاهات المتضاربة للحوار والمواجهة، فإن الشرق الأوسط يأتي على رأس جدول أعمال الرئيس الأمريكي المقبل. وسيتعامل أي من الرؤساء مع العلاقات بالعالم العربي بطريقة براجماتية عالية، سعيًا لتحقيق فوائد قصيرة الأجل، للحد من النفوذ الصيني الواسع في المنطقة، والتركيز على ردع التوسع الروسي بشمال إفريقيا، والإيراني بسوريا.

بالنسبة لإيران، فقد قام ترامب فى السابق بالانسحاب من جانب واحد من الاتفاق النووي الإيراني، فى حين انتهت محاولة بايدن إلى استئناف هذا الاتفاق بالفشل. ولم تستخدم كلتا الإدارتين القوة إلا عندما وقع فيها ضحايا أمريكيون. ومن المتوقع أن تعكس السياسات المستقبلية الأنماط السابقة دونما التركيز على الاتفاق النووي.

أما فيما يتعلق بإسرائيل، فسيظل الدعم قويًا، بغض النظر عمن كان أو سيكون رئيسًا للولايات المتحدة.[1] وفي حين نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية لطالما ادعت احترامها للقيم الديمقراطية، وحقوق الانسان، فانه منذ تنصيب الرئيس دونالد ترامب في يناير/كانون الثاني 2017، شككت إدارته في الالتزامات الدفاعية طويلة الأمد تجاه شركائها في التحالف، والقيم مثل حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وقواعد التجارة العالمية التي تم التفاوض عليها إلى حد كبير بناءً على طلب الولايات المتحدة. في اليوم الثالث من توليه منصبه، أعلن الرئيس الجديد أن الولايات المتحدة ستنسحب من الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارية طموحة تم إعدادها على مدى عقد من الزمان والتي كانت ستضع قواعد جديدة للتجارة مع اليابان وعشر دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى مدى الأشهر القليلة التالية، انسحب من اتفاقيات باريس للمناخ، وهدد بالانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مع كندا والمكسيك. وطالب بإعادة

[2] نفس المرجع.

التفاوض على اتفاقية تجارية لعام 2012 مع كوريا الجنوبية والتي اعتبرتها الإدارات السابقة نموذجًا للمستقبل.[1]

بالنسبة لإدارة "بايدن" فقد أصدرت في أكتوبر 2022 وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي راجعت فيها أولوياتها على ضوء الحرب الروسية الأوكرانية، وأكدت التزام الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الردع الكامل اتجاه خصومها، مؤكدة أن استراتيجية الأمن القومي للرئيس "بايدن" تحدد كيف ستعزز الولايات المتحدة مصالحها الحيوية، وتسعى إلى عالم حر ومنفتح ومزدهر وآمن، وأنها ستستفيد من جميع عناصر القوة الوطنية للتغلب على منافسيها الاستراتيجيين؛ ومعالجة التحديات المشتركة؛ وتشكيل قواعد الطريق.

تستند الاستراتيجية إلى المصالح الوطنية الأمريكية: حماية أمن الشعب الأمريكي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتحقيق القيم الديمقراطية والدفاع عنها في قلب أسلوب الحياة الأمريكي. وفي سعي الإدارة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف، ستعمل على:

- ✓ الاستثمار في المصادر والأدوات الأساسية للقوة والنفوذ الأمريكي؛
- ✓ بناء أقوى تحالف ممكن من الدول لتعزيز النفوذ الجماعي لتشكيل البيئة الاستراتيجية العالمية وحل التحديات المشتركة؛
- ✓ تحديث وتعزيز الجيش الأمريكي حتى يكون مجهزًا لعصر المنافسة الاستراتيجية.[2]

[1] Edward Alden Changing Economic Fortunes for Americans: Implications for Foreign Policy. ***In*** Daniel S. Hamilton and Teija Tiilikainen, eds., *Domestic Determinants of Foreign Policy in the European Union and the United State.spp99-117. (*Washington, DC: Center for Transatlantic Relations and Finnish Institute of International Affairs, 2018)108.

[2] The White House, FACT SHEET: The Biden-Harris Administration's National Security Strategy October 12, 2022(https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/10/12/fact-sheet-the-biden-harris-administrations-national-security-strategy/).

تؤكد استراتيجية إدارة "بايدن" للأمن القومي الأمريكي على أن جوهر الصراع القادم سيكون بين ما وصفته بـ "الديمقراطيات" مقابل "الأنظمة الاستبدادية"؛ الأمر الذي سينعكس بشكل مباشر على صميم مصالح وأهداف الأمن القومي الأمريكي في المنظور القريب، وفي هذا الإطار؛ تستهدف الاستراتيجية تعزيز نظام دولي يفضّل الديمقراطية من خلال حشد الديمقراطيات ذات التفكير المماثل للعمل والتعاون بطريقة مشتركة، مع التركيز على استعادة القيم الديمقراطية في الداخل الأمريكي والتي تضررت بشدة في السنوات القليلة الماضية.

تُبرِز وثيقة الأمن القومي الأمريكي تحديين استراتيجيين يتعين على واشنطن مواجهتهما، هما :

- **أولا** :التنافس بين القوى العظمى لتشكيل مستقبل النظام الدولي
- **ثانيا** :التعامل مع التحديات العابرة للحدود الوطنية، والتي تشمل قضايا في مقدمتها تغير المناخ وتحول الطاقة والتضخم والإرهاب وانعدام الأمن الغذائي والأمراض المعدية.

ترى الوثيقة أن اصطفاف الصين وروسيا مع بعضهما البعض آخذ في التزايد، ومع ذلك تؤكد أن التحديات التي يفرضها كل منهما مختلفة بصورة مهمة[1].

[1] أسباب، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي: 2022 تنافس جيوسياسي حاسم مع الصين وهزيمة روسيا. العدد • 77 19اكتوبر 20 .1-5

المحور الثاني: السياسة الخارجية للفدرالية الروسية

تقع روسيا في الجزء الشرقي من قارة أوروبا والجزء الشمالي من قارة آسيا. وتمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة أكثر من 4000 كم ومن الغرب إلى الشرق لمسافة 10000 كم تقريباً. ولروسيا حدود مشتركة مع 16 دولة. يحدها من الجنوب الشرقي كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، ومن الجنوب الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا ومن الجنوب الغربي أوكرانيا، ومن الغرب روسيا البيضاء ولاتفيا واستونيا وفنلندا والنرويج .ولمنطقة كالينينغراد حدود مع ليتوانيا وبولندا.

الخريطة رقم 02 :خريطة روسيا والدول المحيطة

المساحة الجغرافية: 17,098,24كم²

عدد السكان144.2 مليون(2022)

الناتج المحلي 2021.42بليون دولار(2023)

نصيب الفرد من الدخل القومي
10420.57 دولار أمريكي (2023)
مؤشر القوة: المرتبة 2 المؤشر 0.0702

الترتيب في دليل التنمية البشرية:
المرتبة 56

المصدر: خرائط روسيا (https://linksshortcut.com/gwiqa)

تمثل روسيا القوة البرية المتفوقة في العالم كونها تمتد عبر 110 درجة من خطوط الطول وهو ما يقارب نصف قطر العالم بأسره ، المنفذ الرئيسي لروسيا يقع على البحر الى الشمال لكنه يتعرض للانسداد

بواسطة جليد القطب الشمالي طوال شهور عديدة من السنة كما ألمح ماهان تتسم القوى البرية بأنها غير منة على الدوام، ومن دون بحار تحميهم، فسيظلون غير راضين على الدوام ومضطرين الى مواصلة التوسع أو التعرض للغزو هم أنفسهم، وهو ما يتسم بالصحة بالنسبة لروسيا خاصة، حيث تتسم أراضيها الشاسعة المسطحة بأنها شبه خالية من الحدود الطبيعية، مما يوفر القليل من الحماية، لقد اندفع الروس الى أوروبا الوسطى والشرقية لصد هجمات فرنسا في القرن التاسع عشر وألمانيا في القرن العشرين، كما اندفعوا اتجاه أفغانستان لاعتراض سبل البريطانيين في الهند والسعي الى الحصول على منفذ على المياه الدافئة للمحيط الهندي، واندفعوا الى الشرق الأقصى لاعتراض سبيل الصين، بينما شكلت جبال القوقاز حاجزا ينبغي أن يهيمن عليه الروس لكي يكونوا في مأمن من الثورات السياسية والدينية في الشرق الاوسط الكبير.[1]

أولا: السياق الجيو تاريخي لتطور السياسة الخارجية الروسية

أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تغيرات جيوسياسية وهيكلية جديدة للنظام الدولي، وهوما أثر على سياسات الدول الكبرى .وتتمثل أبرز النتائج الناجمة عن هذا التغير فيسعي الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة التفرد بمجريات السياسة العالمية .ونتيجة لذلك واجهت روسيا الاتحادية مجموعة من العقبات في صياغة الاستراتيجية الروسية الجديدة خاصة في ظل عدم التكافؤ بين السعي لاستعادة دور الفاعل المؤثر في النظام الدولي وبين الإمكانات الداخلية ومتطلبات عملية التنمية في مرحلة التعافي من آثار تكلفة الصراع الأيديولوجي في عهد الحرب الباردة طيلة عهد الثنائية القطبية الأمريكية والسوفيتية، وتبعات تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وزوال منظومة البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية وموجة التحول الديموقراطي التي أعقبت تلك الحداث الكبيرة. وتمحورت السياسة الخارجية الروسية في عهد

[1] روبرت د .كايلان، انتقام الجغرافيا، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلات وعن الحرب ضد المصير .تر ايهاب عبد الرحيم علي،(الكويت، عالم المعرفة، 2019)199.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نبكل جلاء حول السعي بكل السبل إلى استعادة روسيا الاتحادية المكانة الدولية التي كان الاتحاد السوفيتي السابق يتمتع بها، وتحدي الأحادية القطبية.[1]

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية الروسية

تحدد مضمون التوجهات الروسية الخارجية وفقًا للأولوية العليا لسياسة الأمن القومي، أي حماية مصالح الفرد والمجتمع والدولة، في العديد من الوثائق الرسمية ينبغي أن تركز جهود السياسة الخارجية الرئيسية على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[2]

1-ضمان الأمن القومي، والحفاظ على سيادته وسلامته الإقليمية وتعزيزها، وتحقيق مواقف قوية من السلطة في المجتمع الدولي تلبي بشكل أفضل مصالح الاتحاد الروسي كأحد المراكز المؤثرة في العالم الحديث، والتي تعد ضرورية لنمو إمكاناته السياسية والاقتصادية والفكرية، والروحية؛

2-خلق الظروف الخارجية المواتية لتحديث روسيا، وتحويل اقتصادها على خطوط الابتكار وتحسين مستويات المعيشة، وتوطيد المجتمع، وتعزيز أسس النظام الدستوري، وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وتحقيق حقوق الإنسان والحريات، وبالتالي ضمان القدرة التنافسية -للبلاد في عالم العولمة؛

3-التأثير على العمليات العالمية لضمان تشكيل نظام عالمي عادل وديمقراطي، يقوم على الجماعية في إيجاد حلول للمشاكل الدولية وسيادة القانون الدولي، وفي المقام الأول أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن علاقات الشراكة المتساوية بين الدول مع الدور المركزي والتنسيقي للأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الرئيسية التي تحكم العلاقات الدولية وتتمتع بشرعية فريدة؛

---

[1] السيد محمد السيد عمر ,عبير محمد عاطف الغندور ,رحان سلامة عبد الباسط محمد، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها و استراتيجيتها. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. العدد الأول.المجلد38. 1137.

[2] THE FOREIGN POLICY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION Approved by Dmitry A. Medvedev, President of the Russian Federation(https://russiaeu.ru/userfiles/file/foreign_policy_concept_english.pdf)

4-تعزيز علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، والمساعدة في القضاء على بؤر التوتر والصراعات القائمة في المناطق المجاورة للاتحاد الروسي وغيرها من مناطق العالم ومنع ظهور بؤر جديدة؛

5-البحث عن التوافق والمصالح المتوافقة مع الدول الأخرى والجمعيات الدولية في عملية إيجاد الحلول للمهام وفقًا للأولويات الوطنية لروسيا، وإنشاء نظام للشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف على هذا الأساس بهدف ضمان استقرار الموقف الدولي للبلاد في مواجهة تقلبات السياسة الخارجية الدولية؛

6-توفير الحماية الشاملة لحقوق ومصالح المواطنين الروس والمواطنين في الخارج؛

7-الترويج لصورة موضوعية للاتحاد الروسي على الصعيد العالمي كدولة ديمقراطية ملتزمة باقتصاد السوق الموجه اجتماعيًا وسياسة خارجية مستقلة؛

8-تعزيز ونشر اللغة الروسية وثقافة الشعوب الروسية في الدول الأجنبية، والتي تشكل مساهمة فريدة في التنوع الثقافي والحضاري في العالم المعاصر وفي تطوير الشراكة بين الحضارات.[1]

أكدت الخارجية الروسية من خلال وثائقها الرسمية عام 2000أن الفوارق بين الوسائل الداخلية والخارجية لضمان المصالح الوطنية والأمن تتلاشى تدريجيا. وفي هذا السياق، تصبح سياستها الخارجية واحدة من الأدوات الرئيسية للتنمية الوطنية المستقرة وضمان قدرتها التنافسية في عالم يتجه نحو العولمة.

إن روسيا، باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومشاركاً في مجموعة الثماني وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ذات السلطة، وآليات الحوار والتعاون بين الحكومات، وباعتبارها دولة تمتلك إمكانات كبيرة وموارد كبيرة في جميع مجالات الأنشطة البشرية، وتعمل بنشاط على تطوير

[1] Ibid, 2.

العلاقات مع الدول والجمعيات الرائدة في جميع أنحاء العالم، وتندمج بشكل ثابت في الاقتصاد والسياسة العالميين، تمارس تأثيراً كبيراً على تطوير بنية جديدة للعلاقات الدولية.

الرؤية الروسية للعالم الخارجي مبينية على تصور موسع لتهديدات الأمن القومي الروسي والمصالح الخارجية، حيث تشكل التحديات والتهديدات الجديدة (أولاً وقبل كل شيء، الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والصراعات الإقليمية والمشاكل الديموغرافية، والفقر العالمي، بما في ذلك فقر الطاقة، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية وتغير المناخ) مشاكل عالمية، تتطلب حسب وجهة النظر الروسية استجابة مناسبة من جانب المجتمع الدولي بأكمله وجهود التضامن للتغلب عليها، ويلعب العامل البيئي دوراً متزايد الأهمية، وأصبحت مشكلة الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها أكثر إلحاحاً. وتتطلب الطبيعة المعقدة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي تطوير استراتيجية متوازنة لحلها، على أساس الترابط المتبادل بين قضايا الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية حقوق الإنسان.[1]

ثالثا: أدوات ومحددات السياسة الخارجية الروسية

حسب ما تعلنه الجهات الرسمية الروسية فان تنوع وتعقيد المشاكل الدولية ومواقف الأزمات يستدعيان تقييماً في الوقت المناسب لكل منها عند تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الروسي. ويجب أن يتناسب استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية والقانونية والعسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها في التعامل مع مهام السياسة الخارجية مع قيمتها الحقيقية من حيث حماية مصالح السياسة الخارجية الروسية؛ وعلاوة على ذلك، يجب تطبيق هذه الأدوات على أساس التنسيق الكافي بين جميع فروع السلطة وكذلك الوكالات المختصة.[2]

[1]Ibid, 3.
[2 1] THE FOREIGN POLICY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION .

وتجدر الإشارة الى السياسة الخارجية الروسية محكومة بعدد من العوامل الداخلية والخارجية فعلى النطاق الداخلي، تتأثر السياسة الخارجية بالتغير الحادث في القيادة السياسية وتغير النخبة الحاكمة بشكل عام، فضلا عن تغير التوجه العقيدي السياسي للدولة في انتقالها من النموذج الاشتراكي الشمولي إلى البديل الديمقراطي الخاص .أما على الصعيد الخارجي فتتأثر السياسة الخارجية الروسية بما طرأ من تغيرات في الصعيدين الإقليمي والعالمي في ظل العولمة، وموجة الديمقراطية الثالثة بعد زوال الثنائية القطبية الأمريكية الروسية.

لقد أصبحت التغييرات في السياسة الخارجية الروسية معروفة في عام 2005. فقد أدت سلسلة من "الثورات الملونة" في البلدان المجاورة لرابطة الدول المستقلة (آخرها حدث في قرغيزستان) إلى تطلع النخب الجديدة إلى التكامل دون مشاركة روسيا. وقد أصبح من المعروف أن المعارضة المنتصرة تلقت دعماً مالياً من الغرب. وقد اتخذ بعض القادة الجدد موقفاً معادياً لروسيا. وبدأوا في التقارب مع الولايات المتحدة وأوروبا وبدأوا في التحرك نحو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

ولتوضيح موقفه، اتهم الرئيس بوتن في رسالته السنوية إلى الجمعية الفيدرالية الغرب بالمعايير المزدوجة وأولى اهتماماً كبيراً لمسألة تعزيز التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى. وأعرب بعبارات أقوى كثيراً عن استياء روسيا من خطط وإجراءات الدفاع الصاروخي التي تزعم الولايات المتحدة أنها معادية لإيران وكوريا الشمالية، وتوسع حلف شمال الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية، والمواقف الغربية تجاه البرنامج النووي الإيراني والوضع في كوسوفو، ومعاملة الاتحاد الأوروبي لروسيا في مجال الطاقة، والأحادية العالمية للولايات المتحدة بشكل عام وقضايا أخرى في مؤتمر السياسة الأمنية في ميونيخ في العاشر من فبراير/شباط 2007، حيث حضر ممثلون سياسيون وعسكريون بارزون من 26 دولة عضو في حلف شمال الأطلسي.

يبدو الأمر وكأنه إعادة توجيه نحو الشرق، ولكن في الواقع، إنه مجرد موازنة للسياسة المتعددة الاتجاهات. وباستخدام الموارد المتاحة، تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في الدول المجاورة. وهذا هو الجانب الجيوسياسي للسياسة الخارجية الروسية.

رابعا: السياسة الخارجية الروسية من دبلوماسية الطاقة الى الحرب الطاقوية:

تعتبر السياسة الطاقوية قضية جيوسياسية بامتياز، لذلك وبالنظر للإمكانيات الطاقوية التي تمتلكها روسيا تعتبر الطاقة موضوع مركزي في السياسة الخارجية الروسية. وقد أعلنت القيادة الروسية أنها تؤيد تنويع عملائها وبدأت في استخدام مواردها من الطاقة لتحويل روسيا إلى "قوة طاقة عظمى"، ومن المهم للغاية بالنسبة لموسكو أن تستعيد روسيا كمركز قوة عالمي يحتاج إلى البيئة المناسبة.

من جهة أخرى تعمل روسيا في مجال مصالحها السائدة بوسائل اقتصادية لتعزيز نفوذها. لقد فقدت الجمهوريات السوفييتية السابقة تفضيلاتها الروسية، وأصبح اتحاد الدول المستقلة غير مستقر داخليًا، حيث أنشأت أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا اتحاد الاختيار الديمقراطي وتتجه فقط نحو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.[1]

من الجانب الأمني، ومن أجل ضمان الاستقرار الاستراتيجي، وإزالة مقدمات شن حرب عالمية ومخاطر استخدام الأسلحة النووية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، وتشكيل هيكل متجدد للأمن الدولي، تعتزم روسيا الاتحادية إيلاء الأولوية في الاهتمام إلى ما يلي:

1) الردع الاستراتيجي، والحيلولة دون تفاقم العلاقات الدولية إلى مستوى من شأنه أن يثير نزاعات مسلحة، بما في ذلك باستخدام الأسلحة النووية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل،

[1] Tatiana ZAKAURTSEVA, The Current Foreign Policy of Russia

2) تعزيز نظام المعاهدات الدولية في مجالات الاستقرار الاستراتيجي، وتطويره، والرقابة على التسلح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها، وإنتاج السلع والتكنولوجيات المتعلقة بها (بما في ذلك اخذ بنظر الاعتبار خطر وقوع مكونات هذه الأسلحة في أيدي كيانات غير حكومية)،

3) تعزيز وتطوير الأسس (الاتفاقات) السياسية الدولية التي تدعم الاستقرار الاستراتيجي وأنظمة الرقابة على التسلح وعدم انتشار كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، مع الجرد الشامل الإلزامي لجميع أنواع الأسلحة والأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر في ترابطها على الاستقرار الاستراتيجي،

4) منع قيام سباق التسلح واستبعاد نقله إلى مجالات جديدة، وخلق الظروف للتخفيض التدريجي مستقبلا للقدرات النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي،

5) رفع القدرة على التنبؤ في تطورات العلاقات الدولية، وعند الضرورة تحسين تدابير بناء الثقة في المجالين العسكري والدولي، والحيلولة دون وقوع حوادث مسلحة غير مقصودة،

6) تنفيذ الضمانات الأمنية بخصوص الدول الأطراف في المعاهدات الإقليمية بصدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

7) الرقابة على الأسلحة التقليدية والتصدي للمتاجرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

8) تعزيز الأمن النووي التقني والمادي على الصعيد العالمي ومنع أعمال الإرهاب النووي،

9) تطوير التعاون في مجال الاستعمال السلمي للطاقة الذرية لتلبية احتياجات جميع الدول المهتمة في مجال الوقود والطاقة، مع مراعاة حق كل دولة في تحديد سياستها الوطنية في هذا المجال بصورة مستقلة،

10) تعزيز دور الآليات متعددة الأطراف لمراقبة الصادرات في مجالات ضمان الأمن الدولي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والتصدي لتحويل هذه الآليات إلى أداة لفرض القيود من جانب واحد، التي تعوق القيام بالتعاون الدولي المشروع.

خامسا: محددات السياسة الخارجية الروسية من منظور وثيقة 31 مارس 2023

تعتبر الوثيقة التي صادق عليها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 31 مارس 2023 وثيقة تخطيط استراتيجي وتمثل نظام وجهات نظر حيال المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية في مجال السياسة الخارجية، والمبادئ الأساسية، والأهداف الاستراتيجية، والمهام الرئيسية والاتجاهات ذات الأولوية للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، المتمثلة فيمايلي:[1]

1- تشكيل نظام عالمي عادل ومستقر

أوضحت الوثيقة أن روسيا تسعى لتشكيل ذلك النظام للعلاقات الدولية الذي يضمن الأمن المتين والحفاظ على الهوية الثقافية – الحضارية، وتكافؤ فرص التنمية لجميع الدول، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وحجم أراضيها وديمغرافيتها، ومواردها، وإمكاناتها العسكرية والسياسية، ونظامها الاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل تحقيق هذه المعايير، ينبغي أن يكون نظام العلاقات الدولية متعدد الأقطاب.

[1] وزارة الخارجية روسيا الفدرالية، مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (صادق عليه رئيس روسيا الإتحادية فلاديمير فلاديميروفتش بوتين في 31 مارس 2023)(
(https://mid.ru/fr/foreign_policy/official_documents/1860586/?lang=ar#sel=203:1:ZZ3,203:7:Z3Z)

2- سيادة القانون في العلاقات الدولية

أكدت وثيقة السياسة الخارجية ضمان سيادة القانون في العلاقات الدولية هو أحد أسس نظام عالمي عادل ومستقر، ودعم الاستقرار العالمي، وتعاون الدول واتحاداتها السلمي والمثمر ويُعد عاملا في تخفيض التوتر الدولي وزيادة القدرة على التنبؤ بالتنمية العالمية.

3-تعزيز السلم والأمن الدوليين

تنطلق روسيا الاتحادية من أن الأمن الدولي غير قابل للتجزئة (في الجوانب العالمية والإقليمية) وتسعى إلى ضمانه بصورة متساوية لجميع الدول على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. وعلى هذا الأساس، فإن روسيا منفتحة للعمل المشترك مع جميع الدول المعنية والاتحادات الدولية لتشكيل بنية متجددة وأكثر استقرارا لنظام الأمن الدولي.

4-ضمان مصالح روسيا الاتحادية، في المحيطات العالمية والفضاء الكوني والمجال الجوي

وضعت وثيقة السياسة الخارجية جملة من السياسات التي تمكن من دراسة المحيط العالمي وامتلاك ناصيته واستعماله لضمان أمن روسيا وتنميتها والتصدي لتدابير فرض القيود من جانب واحد التي تتخذها الدول غير الصديقة واتحاداتها تجاه أنشطة روسيا البحرية.

5-التعاون الاقتصادي الدولي والمساعدة الإنمائية الدولية

وضحت وثيقة السياسة الخارجية سعي روسا ضمان الأمن الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام، والتجديد الهيكلي والتكنولوجي ورفع القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، والحفاظ على مكانة روسيا الرائدة في الاقتصاد العالمي، وتخفيض الأخطار واستغلال الفرص في ضوء التغيرات

العميقة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، وذلك في ضوء إجراءات الدول الأجنبية غير الصديقة واتحاداتها.

من أجل رفع متانة استقرار نظام العلاقات الدولية لمواجهة الأزمات، وتحسين الوضع الاجتماعي – الاقتصادي والإنساني في العالم، والقضاء على عواقب النزاعات المسلحة، وتنفيذ جدول عمل في مجال التنمية المستدامة للحقبة حتى عام 2030، وتعزيز النظرة الإيجابية إلى روسيا في العالم، تعتزم روسيا الاتحادية المساهمة في التنمية الدولية، وإعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية أبخازيا، وجمهورية أوسيتيا الجنوبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التي تحافظ على علاقات حسن جوار مع روسيا، وكذلك مع الدول النامية التي تنتهج سياسة بناءة حيال روسيا الاتحادية.

6-حماية البيئة والصحة العالمية

التأكيد على هدف الحفاظ على بيئة مناسبة، وتحسين نوعيتها، وتكييف روسيا بعقلانية مع تغير المناخ لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

7-التعاون الإنساني الدولي

من أجل تعزيز دور روسيا في الفضاء الإنساني العالمي، وتكوين انطباع إيجابي عنها في الخارج، وتوطيد مكانة اللغة الروسية في العالم، والتصدي لحملة الرهاب من روسيا التي تقوم بها الدول الأجنبية غير الصديقة واتحاداتها، فضلا عن تعميق التفاهم المتبادل وتعزيز الثقة بين الدول.

8-حماية مواطني روسيا من التطاولات الأجنبية غير القانونية، وتقديم الدعم للمواطنين الذين يقيمون في الخارج، والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

9-المواكبة الإعلامية لأنشطة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية.

حدد المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية توجهات تلك السياسة تجاه أقاليم العالم المختلفة على النحو التالي:[1]

أ-" **الخارج القريب** :"يولي الاتحاد الروسي أهمية كبرى لدول الجوار والجمهوريات السوفيتية السابقة، في ظل الروابط التاريخية والسياسية والثقافية المشتركة، وهي الدول التي تطلق عليها روسيا دول "الخارج القريب". وتعكس التوجهات الروسية تجاه تلك المنطقة القلق من "التحريض على الثورات الملونة" والتدخل الخارجي الغربي في شئون تلك الدول وعلاقاتها بروسيا، والقناعة بدور تاريخي روسي مستمر في حماية الأمن الإقليمي لتلك المنطقة، ومواجهة محاولات نشر بنية تحتية عسكرية للدول غير الصديقة لروسيا في محيطها الإقليمي، مع تطوير أشكال إضافية متعددة للتفاعل بين روسيا ودول منطقة آسيا الوسطى، والسعي نحو تعميق التكامل وإقامة فضاء اقتصادي وسياسي متكامل في أوراسيا على المدى الطويل مع التأكيد على أن حل جميع القضايا المتعلقة بمنطقة بحر قزوين يقع ضمن الاختصاص الحصري لدول بحر قزوين الخمس. وقد دعمت الاستراتيجية اعتماد إجراءات سياسية ودبلوماسية لمنع التهديدات الناشئة من الأقاليم والدول المجاورة لأمن روسيا، وإنشاء وتحسين آليات ضمان الأمن الإقليمي وتسوية الأزمات في المناطق ذات الأهمية لمصالح روسيا، كمدخل لتعزيز الأمن الإقليمي ومنع الحروب المحلية والإقليمية، وعلى رأسها منطقة "الخارج القريب."

ب- **القطبان الشمالي والجنوبي** :في ظل تصاعد التنافس الدولي على القطب الشمالي، تحدد الاستراتيجية ملامح السياسة الخارجية الروسية تجاه تلك المنطقة، والتي ستعمل على التعاون مع الدول الصديقة غير القطبية الشمالية المهتمة بالمنطقة، ومواجهة سياسات الدول غير الصديقة التي تتهمها موسكو بأنها تهدف

[1] نفس المرجع.

إلى عسكرة المنطقة، والحد من قدرة روسيا على ممارسة حقوقها السيادية في المنطقة القطبية الشمالية التابعة لها، مع ضمان عدم تغيير النظام القانوني الدولي للمياه البحرية التابعة لها، وإيجاد حل سلمي للقضايا الدولية المتعلقة بالقطب الشمال، فضلاً عن تعزيز طريق بحر الشمال كممر للنقل بين أوروبا وآسيا، وفي القطب الجنوبي تشير الوثيقة إلى الاهتمام بالحفاظ على قارة أنتاركتيكا كمنطقة منزوعة السلاح يسودها السلام والاستقرار والحفاظ على الاستدامة البيئية، مع توسيع وجودها في المنطقة.

ج- آسيا والمحيط الهادئ :مقابل الاهتمام الأمريكي المتزايد بتلك المنطقة، تستهدف السياسة الخارجية الروسية زيادة التعاون الاقتصادي والأمني والإنساني، وغيره مع دول المنطقة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإنشاء هيكل شامل ومنفتح ومتعدد الأطراف وعادل للأمن والتعاون، ومواجهة محاولات تقويض النظام الإقليمي متعدد الأطراف للأمن والسياسات الهادفة إلى رسم خطوط الانقسام في المنطقة، في إشارة إلى السياسة والتحالفات الأمريكية في المنطقة.

هـ-المنطقة الأوروبية :حرصت الوثيقة على استخدام وصف المنطقة الأوروبية وليس القارة الأوروبية في ظل انحيازها إلى مفهوم قارة "أوراسيا". ويرى الكرملين أن معظم الدول الأوروبية تنتهج سياسة عدوانية تجاه روسيا تهدف إلى تهديد الأمن والسيادة والاستقرار القيم الروحية والأخلاقية التقليدية لروسيا، فيما تبرر روسيا سلوكها تجاه تلك الدول بأنه سلوك دفاعي لوقف الأعمال غير الودية والتدخل في الشئون الداخلية الروسية، مع التأكيد على سعيها نحو الانتقال إلى سياسة حسن الجوار والتعاون متبادل المنفعة. وتدعو الوثيقة إلى تشكيل نموذج جديد للتعايش والسلام الدائم في الجزء الأوروبي من أوراسيا. فيما ترى موسكو أن العامل الرئيسي المعرقل للعلاقات الروسية الأوروبية هو المسار الأمريكي الذي تحاول موسكو تأليب الدول الأوروبية ضده عبر اتهامه بأنه يستهدف تعميق الانقسامات في المنطقة الأوروبية لإضعاف القدرة التنافسية لاقتصادات روسيا والدول الأوروبية وتقييد سيادتهم لضمان الهيمنة الأمريكية على العالم، مقابل دعوة روسيا

تلك الدول للاستقلال عن السياسة الأمريكية والتوجه نحو التعاون المتبادل مع روسيا كمسار بديل يحقق أمن ورفاهية المنطقة الأوروبية، ويساعد الدول الأوروبية على أخذ مكانها المناسب في الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى، والنظام الدولي متعدد الأقطاب.

و- أوراسيا :تسعى موسكو إلى تعميق الروابط بشكل شامل وتعزيز التنسيق مع مراكز القوة والتنمية العالمية التي تتشارك معها رؤيتها المستقبلية للنظام الدولي، مع التركيز بشكل خاص على زيادة تعزيز الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي مع الصين، وتقديم المساعدة المتبادلة وتعزيز التنسيق على الساحة الدولية، في ظل الموقف الصيني الإيجابي تجاه موسكو في أزمة الحرب الأوكرانية، وموقفهما المتشابه من الهيمنة الأمريكية والسعي نحو عالم متعدد الأقطاب وسعي الدولتان لتطوير شراكة استراتيجية وصداقة بلا حدود بينهما في مختلف المجالات. كما تعمل موسكو على بناء شراكة استراتيجية مميزة مع الهند لتعزيز وتوسيع التعاون في جميع المجالات، والتركيز بشكل خاص على زيادة حجم التجارة الثنائية، وتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا، وضمان مقاومتها للتحالفات المعادية. ورغم أن موسكو تختلف مع نيودلهي فيما يتعلق بمفهوم منطقة "الإندو–باسيفك" وخاصة الحوار الأمني الرباعي "كواد" ودور الهند في الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصين في المنطقة، إلا إنها قدّرت امتناع نيودلهي عن الإدانة العلنية الشديدة لها بخصوص حربها في أوكرانيا وعدم التصويت على أية قرارات حاسمة ضد روسيا بالأمم المتحدة. وتبدي روسيا حرصها على الشراكة الموجودة مع الهند وتسعى لتعميقها باعتبارها مركز ثقل مهماً في أوراسيا والعالم. وقد عززت روسيا بالفعل من إمدادات الطاقة للهند التي أصبحت أحد المشترين الرئيسيين للطاقة الروسية.

ويتجلى في تلك المنطقة التوجه الروسي نحو تعزيز دور المؤسسات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، مع السعي نحو إنشاء تكامل واسع للشراكة الأوروبية الآسيوية من خلال الجمع بين إمكانات جميع الدول والمنظمات والإطارات الإقليمية الأوروبية والآسيوية، مع إيلاء اهتمام بالتعاون الاقتصادي وممرات النقل

في القارة، حيث تستهدف تحديث وزيادة قدرة خط بايكال–أمور للسكك الحديدية، وإطلاق ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، وإنشاء مناطق تنمية وممرات اقتصادية في أوراسيا، بما في ذلك الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا. كما تستغل موسكو الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان لتطرح سعيها لتسوية شاملة في أفغانستان والمساعدة في إعادة بناء الدولة وإدماجها في إطارات التعاون الإقليمي الأوراسي.

ز–أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي :تعرض الوثيقة الجديدة تقديم روسيا الدعم للدول الواقعة تحت ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة والساعية لتحقيق الاستقلال عن واشنطن من خلال تعزيز وتوسيع التعاون الأمني والعسكري والتقني مع تلك الدول. وتسعى السياسة الخارجية الروسية إلى تعزيز الصداقة والتفاهم والشراكة ذات المنفعة المتبادلة مع البرازيل وكوبا ونيكاراجوا وفنزويلا، وهو ما يمكن تفسيره برضا الكرملين عن مواقف تلك الدول تجاه روسيا وعمليتها العسكرية ورفض الانضمام إلى العقوبات المفروضة عليها. ولذلك تربط موسكو تطوير علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى بدرجة الاستقلال والإيجابية في سياساتهم تجاه روسيا.

ك–أفريقيا :تعد القارة الأفريقية أحد أبرز مناطق العالم التي تلوح فيها فرص للانتشار الاستراتيجي الروسي مقابل الدول الغربية، وهو ما تستغله روسيا بشكل واضح عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وتلتقي روسيا مع بعض دول القارة فيما يتعلق بالسعي نحو عالم متعدد المراكز أكثر إنصافاً، والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العالمي الذي يتزايد بسبب السياسات الاستعمارية الجديدة لبعض الدول المتقدمة تجاه أفريقيا، حيث ترى تلك الدول في موسكو وبكين أطرافاً دولية قادرة على المساعدة في ذلك بأطروحات مناهضة للهيمنة الأمريكية. وفي هذا الإطار، تعتزم روسيا تقديم مساعدات للدول الأفريقية في قطاعات الغذاء والطاقة والأمن والدفاع، مع زيادة التجارة والاستثمار. فضلاً عن تطوير الروابط في المجال الإنساني، والتعاون العلمي، والدعم الطبي، وتدريب الكوادر البشرية. مع مراعاة أهمية حماية القيم الدينية والروحية والأخلاقية

والثقافية التقليدية في القارة. وتسعى روسيا إلى أن تلعب دوراً في حل النزاعات المسلحة في أفريقيا. كما تراود الرغبات الأفريقية في مواجهة التدخلات الخارجية بالدعوة إلى دور ريادي للدول الأفريقية في هذه الجهود على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن المفترض أن يمثل منتدى الشراكة الروسية الأفريقية أحد منصات الدور الروسي في القارة.

ل- الدول الإسلامية :اتساقاً مع اتخاذ المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية من البعد الثقافي والحضاري والروحي مرتكزاً رئيسياً في تفاعلات موسكو مع العالم ورؤيتها، فإن الاستراتيجية الجديدة رغم تحديد اتجاهات إقليمية للسياسة الخارجية الروسية، تعاملت مع الدول الإسلامية ككتلة واحدة على أساس ثقافي وحضاري، ولم تكتفي بالبعد الجغرافي لأقاليم وقارات العالم المختلفة الذي يضم ضمنياً الدول الإسلامية، ووصفتها بـ "العالم الإسلامي" و"دول الحضارة الإسلامية الصديقة"، حيث تسعى موسكو إلى استغلال رغبة تلك الدول في ترسيخ نفسها كمركز مستقل للتنمية العالمية في عالم متعدد المراكز . وستسعى روسيا إلى تعزيز التعاون الشامل متبادل المنفعة مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع طمأنة تلك الدول بالتأكيد على احترام أنظمتها الاجتماعية والسياسية والقيم الروحية والأخلاقية التقليدية، كما أشارت الوثيقة الاء مزيد من الاهتمام إلى تطوير التعاون الواسع النطاق والموثوق مع إيران، وتقديم الدعم الشامل لسوريا، وتعميق الشراكات ذات المنفعة المتبادلة مع مصر والسعودية وتركيا. فضلاً عن تنفيذ مفهوم الأمن الجماعي الروسي لمنطقة الخليج العربي وتسوية الخلافات وتطبيع العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك بين هذه الدول وجيرانها، في إشارة إلى إيران وإسرائيل، والسعي نحو حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية، فضلاً عن دعم إعادة علاقات بعض الدول العربية مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ومكافحة الإسلاموفوبيا. وكذلك لم تغفل الوثيقة الإشارة إلى دعم الإمكانات الاقتصادية لتلك الدول ضمن جهود إقامة الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى.

بإجراء مقارنة بين استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ووثيقة السياسة الخارجية الروسية يظهر أن الأمريكان يبتنون بشكل علني خطابات الهيمنة، وفوقية المصالح الأمريكية، في حين وان ظهر الخطاب الروسي لا يمتلك طموح الهيمنة، الا أنها تبدي حالة عدم الرضا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، الذين يسعون للحفاظ على نظام دولي غير عادل، وهو ما اعتبرته الخطابات الغربية سياسة عدائية، أيديولوجية، ودعائية[1]، حتي وان لم يظهر ذلك بشكل صريح ومباشر في الخطاب الرئاسي الرسمي، الا أن الألفاظ التي وردت في وثيقة السياسة الخارجية مثل العالم الروسي، الهيمنة الغربية، الكولونيالية الجديدة، الجماعة الغربية، القيم التقليدية عالم متعدد الأقطاب، الأنجلوساكسونية، الروسيافوبيا، النازية الجديدة، حسبهم هذه المصطلحات الدعائية بنت السياسة التي بررت الغزو الروسي لأوكرانيا.

كما تقف الدراسات الغربية عند تقسيم وثيقة السياسة الخارجية الى تسع مناطق، مما يظهر حسبهم أن التغيير الذي مس السياسة الخارجية الروسية بنيت على متغيرات الهوية الروسية والاخرين. [2]

[1] Hyun, Seungsoo, Key Characteristics of Russia's 2023 'Foreign ,Policy Concept' and Its Implication. the (Korea Institute for National Unification.2023)2

[2] Ibid, 3.

المحور الرابع: السياسة الخارجية الصينية

الخريطة رقم 03خريطة جمهورية الصين الشعبية

المساحة الجغرافية: 9.597مليون كم²

عدد السكان1.411مليار(2023)

الناتج المحلي17.79بليون دولار(2023)

الناتج القومي34.39:بليون دولار(2023)

نصيب الفرد من الدخل القومي
12614.06 دولار أمريكي (2023)
مؤشر القوة: المرتبة3 المؤشر 0.0706

الترتيب في دليل التنمية البشرية:
المرتبة 75

المصدر: خريطة جمهورية الصين الشعبية(https://2u.pw/SKv0Zsrw)

أولا تطورات السياسة الخارجية الصينية من سياسة الانطواء الى سياسة التحدي : منذ أواخر سبعينيات، وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة أجرت الصين تعديلات مهمة في سياستها الخارجية. فقد تطورت السياسة الخارجية الصينية من سياسة انطوائية وتفاعلية وتحدي للنظام إلى سياسة خارجية تتسم بطابع استباقي وتوجه نحو الخارج والسعي لتغيير النظام الدولي.

منذ تولى "شي جين بينينغ" السلطة في عام 2012، شهدت السياسة الخارجية الصينية تغييراً كبيراً، من نهج دفاعي إلى نهج حازم .فعلى مدى عقود من الزمان، وبينما كانت تحفز النمو الاقتصادي، عملت بكين على الاندماج في النظام الدولي الليبرالي وتقديم نفسها كقوة صاعدة سلمياً، وفي حين استمرت بعض عناصر رواية "الصعود السلمي" هذه حتى هذا التاريخ، فإن البلاد، تحت قيادة الرئيس شي جين بينج، كانت تعرض صورة دولة أكثر قوة في الساحة الدولية .وعلى الرغم من أن استراتيجية شي تهدف إلى طمأنة الدول الأخرى بأن النوايا الصينية حميدة، فإنه يحاول أيضاً إنشاء نظام عالمي أكثر ملاءمة لمصالح بلاده .وفي جوهر الأمر، أظهر الرئيس " شي" أنه غير راغب في التكيف بشكل سلبي مع النظام القائم الذي أنشأته القوى الغربية[1].

مثل السياسات الخارجية في البلدان الأخرى، كانت السياسة الخارجية الصينية تحت تأثير التطورات الداخلية والدولية، وتطور وجهات النظر الرسمية حولها. ولا تنعكس مثل هذه التطورات بالضرورة في تغييرات المبادئ الأساسية. على سبيل المثال، تمسكت الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي خلال الأربعين عامًا الماضية، ولكن في الممارسة العملية، ظهرت أنماط تغيير في السياسة الخارجية الصينية. وبشكل عام، كان عام 1979 نقطة تحول تاريخية في تاريخ السياسة الخارجية الصينية، خلال هذا العام أعطت الصين الأولوية للتنمية الاقتصادية وتبنت سياسة الإصلاح والانفتاح. وكان لهذا التعديل في الأولوية الاستراتيجية تداعيات واسعة النطاق وبعيدة المدى على السياسة الخارجية الصينية. لقد طالبت الدبلوماسية الصينية بأن تخدم التنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز فقط على الأمن العسكري، والمكانة الدولية. لقد أدى ذلك إلى ظهور الحاجة لدى الصين إلى التعلم والاستفادة من التجارب العالمية، بشكل موضوعي حتى تتمكن من تحقيق أفضل استفادة من الفرص التنموية التي يقدمها العالم الخارجي. لقد بدأت عملية تغيير

[1] *Paolo Magri,Indroduction .IN* Axel Berkofsky and Giulia Sciorati, China's Foreign Policies Today. Who is in Charge of What.pp09-10(Milan: Ledizioni LediPublishing.2022)10.

مفاهيمي. ومنذ ذلك الحين، تعلمت الصين تدريجيًا النظر إلى علاقاتها بالعالم الخارجي باعتبارها لعبة محصلتها غير صفرية، وأصبحت مهتمة بشكل متزايد بالمشاركة والتعاون الدوليين. [1]

ثانيا: دور الأيديولوجيا في بلورة السياسة الخارجية الصينية

قبل عام 1979، كانت الحكومة الصينية تتبنى في الأساس نهجًا واقعيًا في التعامل مع العلاقات الخارجية للصين. وهذا يعني أنها أعطت أهمية أساسية للمصالح الوطنية، مثل السلامة الإقليمية والسيادية، والمكانة الدولية، والأمن الوطني في سلوكها الدبلوماسي. ومع ذلك، فإن الاعتبارات الإيديولوجية أثرت على السياسة الخارجية الصينية كما حدث أثناء الثورة الثقافية حتى أنها أصبحت وفي بعض الأحيان تهيمن على دبلوماسية الصين

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وأواخر سبعينيات القرن العشرين، كان العامل الإيديولوجي مسؤولاً عن تبني الصين لسياسات مثل التحالف مع الاتحاد السوفييتي، ودعم حركات التحرير الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتشجيع الثورة العالمية وما إلى ذلك. كما حدد العامل الإيديولوجي سياسة الصين تجاه الدول الغربية. كان قرار تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات مناورة تكتيكية أكثر منه محاولة متعمدة لخفض مستوى الإيديولوجية في الدبلوماسية الصينية، على الرغم من أن هذا هو ما حدث. وخلال السنوات اللاحقة، واصل المتطرفون الإيديولوجيون الضغط من أجل أجندتهم الراديكالية في السياسة الخارجية الصينية من خلال الهجمات المتكررة على الجهود الدبلوماسية الأكثر براجماتية التي تبناها تشو إن لاي ودنج شياوبينج.

[1] QINGGUO JIA, From Self-imposed Isolation to Global Cooperation: The Evolution of Chinese Foreign Policy Since the 1980s.168.(https://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-1999-2/artjia.pdf).

ولكن بحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين، قرر القادة الصينيون أنه إذا كانوا يريدون تطوير بيئة دولية مستقرة وسلمية للصين، فإنهم لا يستطيعون السماح للأيديولوجية بتشكيل أجندة سياستهم الخارجية، وينبغي لهم أن يتبنوا نهجًا عمليًا في علاقاتهم الخارجية. وبناءً على ذلك أسقطت الصين تدريجيًا المصطلحات الأيديولوجية مثل "النضال الثوري"، و"الإمبريالية الأمريكية"، و"الإمبريالية الاشتراكية السوفييتية"، و"المراجعة" وما إلى ذلك من خطابها الدبلوماسي. لم تتخل الصين عن اللغة الأيديولوجية فحسب، بل تخلت أيضًا عن التقارب الإيديولوجي كمعيار لتشكيل علاقاتها مع البلدان الأخرى طالما التزمت الدولة بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، أصبحت الصين على استعداد لتطوير علاقات جيدة معها، بغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية. وعلى هذا الخط إلى حد كبير، أدارت الصين علاقاتها الخارجية منذ ثمانينيات القرن العشرين.[1]

ثالثا: خيار القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية

في ظل النظام السياسي الهجين أو "الديمقراطية المقيدة"، اعتمدت الصين الاستخدام المزدوج للقوة الصارمة والحادة من خلال تقليص أولوياتها في إنشاء "السلامة الثقافية" "ون هوا ان تشوان"، وإذا ظلت خيارات سياستها الخارجية خاضعة إلى حد كبير للمصالح الاقتصادية، فقد أصبحت الثقافة، منذ العشرين عامًا الماضية جانبًا أساسيًا من المبادرات الدبلوماسية الصينية في الخارج، فهي لا تعاني من أي شكل من أشكال المعارضة، وتستجيب للحاجة إلى إنشاء صناعات ثقافية فريدة من نوعها في المجال السمعي البصري والرقمي ولكن أيضًا من أجل صياغة خطاب يسمح بإعادة تفسير التاريخ لخدمة القوة، الصينية بالطبع. وفي هذا السياق فإن سياسة طريق الحرير الجديد – والتي تسمى أيضًا ") OBORحزام واحد طريق واحد"؛ "يي داي يي لو" باللغة الصينية) – التي بدأها شي جين بينغ في عام 2013 هي نوع تجاري من الاستراتيجية ومشروع ثقافي ذو توجه عالمي. ويهدف إلى استغلال الودائع في الإمكانات التي يوفرها، على سبيل المثال

[1] QINGGUO JIA, From Self-imposed Isolation to Global Cooperation: The Evolution of Chinese Foreign Policy Since the 1980s.169

التعليم العالي للنخب في الجنوب. إن الصين تعتمد على فرضية ثقافية مفادها أن الصين لديها قيمها الخاصة، ليس فقط الكونفوشيوسية الجديدة ولكن أيضًا الماركسية. وهذه القيم لها دعوة عالمية تريد الدولة الحزبية تعزيزها من خلال الدبلوماسية الثقافية الطموحة. وإلى هذه الملاحظات الأولى، تضاف ملاحظة أخرى. فمنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الدبلوماسية الصينية أكثر نشاطًا مع زيادة عدد المواطنين الصينيين في الخارج بشكل مطرد.[1]

كُرِّست العديد من الدراسات لمناقشة السياسة الخارجية الصينية، وخاصة في عهد الرئيس شي جين بينج ويتفق غالبية المراقبين على تسليط الضوء على الانفصال الجذري عن الماضي في السنوات الأخيرة، حيث تسعى البلاد إلى سياسات خارجية أكثر نشاطًا وحزمًا وحركية مقارنة بالماضي، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ومن المؤكد أن هذا النوع من "النشاط" قد أزعج وعطل الوضع الراهن في المنطقة في مناسبات عديدة، وما لم يكن هناك تحول نوعي أساسي في السياسات الخارجية والأمنية الصينية في عهد شي في السنوات المقبلة، فإن السياسة الخارجية الصينية تتجه أكثر نحو النشاط من حيث التوسع الإقليمي الصيني بالنظر لعدم حسم العديد من القضايا، فالمياه الإقليمية في بحر الصين الجنوبي متنازع عليها، وتايوان لم يتم توحيدها بعد مع البر الرئيسي للصين، وجزر سينكاكو لا تزال هذه المناطق خاضعة لسيطرة اليابان ولم يتم "حل" النزاع الحدودي المستمر مع الهند بعد.

في هذا السياق يمكن عرض بعض الأمثلة على تحول السلوك الخارجي الصيني؛ بناء جزر اصطناعية حول الجزر والشعاب المرجانية المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، واقتحام السفن الصينية للمياه الإقليمية التي تسيطر عليها اليابان في بحر الصين الشرقي، ودخول الطائرات المقاتلة الصينية إلى منطقة

[1] EMMANUEL LINCOT, CHINA AND ITS FOREIGN POLICY.

تحديد الدفاع الجوي في تايوان، تبني بكين لقانون يجيز لخفر السواحل في البلاد إطلاق النار على السفن الأجنبية في ظل عدد من الظروف المخاوف في المنطقة .[1]

رابعا: التصورات الجيواقتصادية الصينية: طريق الحرير الجديد واسترتيجية عقد الؤلؤ

لقد عزز شي جينبينغ ,Xi Jinpingالكثير من القوة في النظام الصيني، ولا تختلف سياسته الخارجية عن المجالات الأخرى. على العكس من ذلك، كان الرئيس شي منخرطًا جدًا في قضايا السياسة الخارجية، وقد التزم شخصيًا بهذا المجال. منذ توليه السلطة في عام 2013، كانت هناك إصلاحات في معظم مجالات الدولة الصينية مع خضوع المناطق والقوات المسلحة ووظائف الدولة بشكل متزايد لسلطة الحزب والرئيس "شي جينبينغ". ومع تزايد حزم الصين، وحتى عدوانيتها، تجاه الدول الأجنبية وقراراتها السيادية التي تفسرها الصين على أنها تتعارض مع المصالح الصينية، زادت أهمية السياسة الخارجية للصين. أصبحت الشؤون الخارجية قاعدة قوة أكثر أهمية ولا سيما منذ إنشاء مبادرة الحزام والطريق (BRI) والمكاسب الاقتصادية والسياسية التي يمكن تحقيقها للجهات الفاعلة الفردية.

يسعى "جينبينغ" إلى إحياء الصين كقوة عظمى، مع التركيز على الرخاء الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها. وهو يتضمن أهدافًا سياسية لتوسيع القوة الوطنية، وتحديث الجيش، وتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI)وقد قدم الرئيس شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق في خطاب ألقاه في جامعة نزاربايف في أستانا، كازاخستان، في أكتوبر 2013. بهدف إحياء العلاقات التجارية والبنية الأساسية والنقل وتعزيز مكانة الصين في الساحة العالمية. ولا توجد مقارنة واضحة لمبادرة الحزام والطريق من حيث النطاق أو الطموح. ومع ذلك، فإن لها تاريخًا يعود إلى

[1] Axel Berkofsky, Giulia Sciorati, A Three-Pronged Foreign Policy
in the New Era. *IN* Axel Berkofsky and Giulia Sciorati, China's Foreign Policies Today. pp109-126 .

أكثر من 2000 عام إلى الخطة العظيمة لطريق الحرير القديم، التي أسست طرقًا تجارية بين الصين والبحر الأبيض المتوسط وقلب أوروبا في عهد أسرة هان، واستعرضها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013 أثناء التحول الاقتصادي في الصين[1].

إن مبادرة الحزام والطريق الصينية هي مشروع بنية تحتية طموح يربط بين شرق آسيا وأوروبا. وقد توسعت إلى إفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين. وفي الوقت الحاضر، وقعت 147 دولة، تضم ثلثي سكان العالم و40٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على المشاريع أو أعربت عن اهتمامها. ونتيجة لذلك، فإنها تتجاوز خطة مارشال، والتي بلغت 130 مليار دولار فقط بالمصطلحات الحديثة، ومن المرجح أن تكون أكبر دفعة استثمارية خارجية تقوم بها دولة واحدة على الاطلاق، وبما أن مبادرة الحزام والطريق تستثمر مليارات الدولارات في البنية التحتية، فإنها ربما تكون التطور الأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي منذ سنوات عديدة.[2]

إن مبادرة الحزام والطريق في حالة تغير مستمر، تمامًا مثل اسمها، أحد الأسباب التي تجعل الحكومة الصينية مترددة في وضع تعريف محدد لمبادرة الحزام والطريق هو أنها مستمرة في التطور، والواقع أن المبادرة كانت في حالة تغير مستمر منذ طرحها لأول مرة، وهو ما يمكن أن نراه حتى في اسمها، فقد طرح المفهوم لأول مرة في سبتمبر 2013 في خطاب ألقاه الرئيس شي جين بينج في جامعة نزاربابيف في أستانا بكازاخستان. وكان الاسم الذي أُطلق على المبادرة في ذلك الوقت "الحزام الاقتصادي على طول طريق الحرير"، وقد قدم شي هذه السياسة من خلال ربطها بطريق الحرير التاريخي، والتأكيد على إمكانات التنمية

[1] Jnyanendra Barman, China's Belt and Road Initiative: An Analysis. Journal of Contemporary Politics. Vol. 2, No. 3,(July-Sept 2023) pp. 97–102.
[2] Ibid ;97.

في آسيا الوسطى، ويستهدف "طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين" جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا وشمال أفريقيا.[1]

الحزام:The Belt يضم الحزام البري الجنوبي الشرقي ثلاثة طرق برية، الأول من شمال شرق وشمال غرب الصين، عبر آسيا الوسطى وروسيا، إلى أوروبا وبحر البلطيق؛ والثاني من شمال غرب الصين، عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، إلى الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط؛ والثالث من جنوب غرب الصين، عبر شبه جزيرة الهند الصينية، إلى المحيط الهندي. وتنقسم هذه الطرق الثلاثة إلى ستة ممرات اقتصادية:

1 .جسر بري أوراسي جديد، من غرب الصين إلى غرب روسيا عبر كازاخستان.

2 .ممر الصين – منغوليا – روسيا، يمتد من شمال الصين إلى شرق روسيا.

3 .ممر الصين – آسيا الوسطى – غرب آسيا، يمتد من غرب الصين إلى تركيا.

4 .ممر الصين – شبه جزيرة الهند الصينية، يمتد من جنوب الصين إلى سنغافورة.

5 .ممر الصين – ميانمار – بنغلاديش – الهند، يمتد من جنوب الصين إلى ميانمار.

6. ممر الصين–باكستان، من جنوب غرب الصين إلى باكستان.[2]

[1]Grzegorz Stec, China’s Belt and Road Initiative is Neither a Strategy, Nor a Vision. It is a Process. the European Institute for Asian Studies. February 2018.3.
[2] Barman, China’s Belt and Road Initiative. 98.

الخريطة رقم04 توضح اتجاهات طريق الحرير الجديد

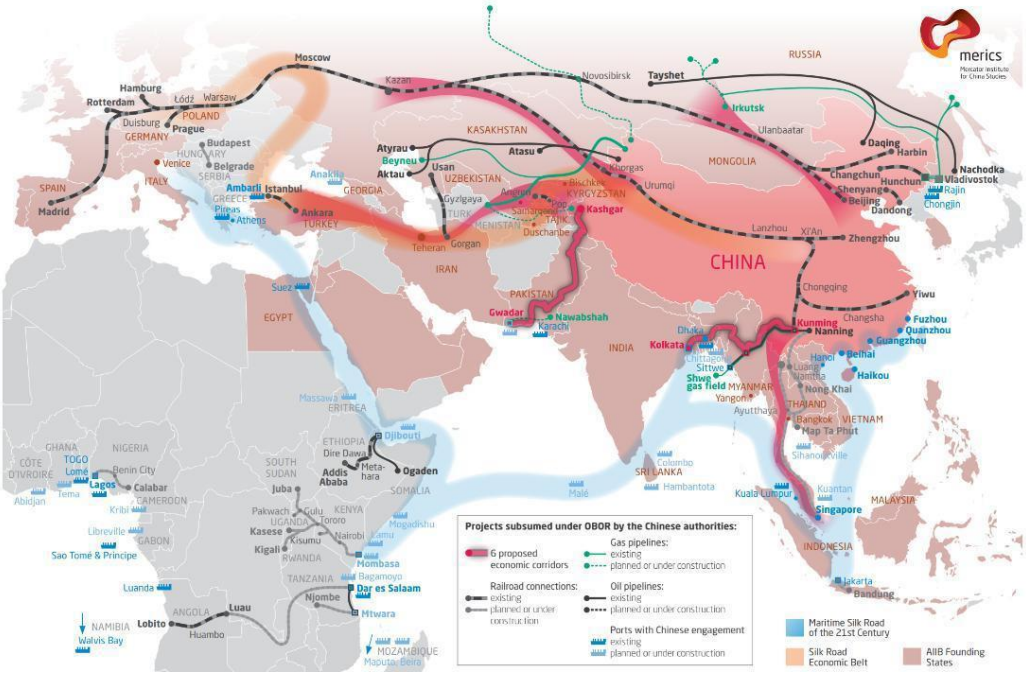

المصدر: Stec, China's Belt and Road Initiative is Neither a Strategy, Nor a Vision. It is a Process .p3

الطريقThe Road : قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ مفهوم الطريق البحري في أكتوبر 2013 في خطاب ألقاه أمام البرلمان الإندونيسي كجزء من رحلته إلى منتدى قادة الاقتصاد في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. وأعلن شي أن الصين ستستثمر في بناء الموانئ حول المحيط الهندي، من جنوب شرق آسيا وصولاً إلى شرق إفريقيا وأجزاء من أوروبا، للتعامل مع تدفقات التجارة البحرية المتزايدة. التجارة البحرية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني الصيني، حيث تمثل حوالي 90% من إجمالي التجارة الخارجية للبلاد من حيث الحجم وحوالي 60% منها من حيث القيمة. تم تصميم الطريق للعمل بالاشتراك مع رابطة دول جنوب شرق آسيا عندما تم تقديمه لأول مرة في أكتوبر/تشرين الأول 2013ومع ذلك، لم يتم تحديد المدى الجغرافي للطريق البحري.

وبعد ستة عشر شهرًا، وفي أول وثيقة رسمية للطريق بعنوان "الرؤى والإجراءات"، مع التركيز البحري الأوسع الذي شمل منطقة المحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد طرحت وثيقة الرؤية والإجراءات خيارين لمسار طريق الحرير البحري. أولاً، يبدأ الطريق الشرقي من ساحل الصين عبر بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ. وثانيًا، سيكون بحر الصين الجنوبي جزءًا من مسار الطريق الغربي، والذي سيصل إلى إفريقيا وأوروبا. وقد أدخلت ورقة بحثية عام 2017 بعنوان "رؤية للتعاون البحري" في إطار مبادرة الحزام والطريق تعديلاً بسيطًا على هذه الخطة من خلال اقتراح ثلاثة مسارات مميزة. أولاً، الممر الاقتصادي الأزرق بين الصين والمحيط الهندي وأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار ((BCIM-ECوالممر الاقتصادي بين الصين وباكستان ((CPEC، والذي يمتد غربًا من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهندي. ثانيًا، من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادئ وأوقيانوسيا وجنوب المحيط الهادئ. وهناك أيضًا مسار آخر متخيل، وهو مسار يستخدم المحيط المتجمد الشمالي للصعود إلى أوروبا. ويشمل كل من طريق البحر الجنوبي الشرقي، وطريق البحر الجنوبي الشرقي ،لكن حاليًا ثلاثة مسارات، في تناسق تام.

في سبتمبر 2015، أصدرت الحكومة إرشادات للترجمة الرسمية لـ (yidai yilu) "一带一路" إلى "الحزام والطريق" بدلاً من "حزام واحد، طريق واحد". ولكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن الوثيقة تحظر على وجه التحديد ترجمة عبارة (changyi) 倡议 إلى "استراتيجية" أو "برنامج" أو "مشروع" أو "أجندة". وبدلاً من ذلك، فإن العنوان الرسمي هو "مبادرة"، وهو ما نراه في الاسم الحالي.

تسلط هذه التكرارات الضوء على عملية أصبحت من خلالها المبادرة أكثر شمولاً بمرور الوقت؛ ففي السابق كان المكونان فرعيين إقليميين، بعد ذلك أصبح المصطلح عالميًا مما يترك قدرًا كبيرًا من المرونة للصين لتفسيره وفقًا لوجهات نظرها.

طبيعة السياسة الخارجية الصينية، تفرض علينا النظر إلى مبادرة الحزام والطريق باعتبارها عملية وليس استراتيجية محددة أو رؤية واضحة .وتتقدم مبادرة الحزام والطريق من خلال عملية تطورية، وقد شهدنا بالفعل تحولها من مبادرة تركز فقط على البنية الأساسية إلى مبادرة تضم الآن أيضاً مكونات الصناعة والتكنولوجيا والثقافة والبيئة .وفي الوقت نفسه، كانت مبادرة الحزام والطريق تعمل على زيادة نطاقها الجغرافي من خلال تحويل تركيزها من منطقة طريق الحرير التاريخي إلى العالم بأسره .كما وضع صناع السياسات الصينيون أهدافاً طموحة على نحو متزايد لمبادرة الحزام والطريق؛ من التنمية الاقتصادية إلى بناء مجتمع "المصير المشترك للبشرية جمعاء ."ونتيجة لهذا، فإن الثابت الوحيد الذي أظهرته مبادرة الحزام والطريق هو ميلها إلى التغيير.[1]

لقد شهدت مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقت في البداية لربط وسط وجنوب وجنوب شرق آسيا بالصين، نموًا كبيرًا. ففي عام 2015، انضمت 17 دولة، وفي عام 2017، تم توسيعها إلى أمريكا اللاتينية من خلال طريق الحرير البحري. واستضافت الصين ثلاثة منتديات لمبادرة الحزام والطريق في أعوام 2017 و2019 و2023، وجذبت قادة العالم ووقعت العديد من الاتفاقيات. وفي الذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها أعلنت الحكومة الصينية أن أكثر من 150 دولة و30 منظمة دولية تبنت مبادرة الحزام والطريق، مع وجود 3000 مشروع بقيمة تريليون دولار قيد التنفيذ حاليًا في جميع أنحاء العالم، وحتى أغسطس 2022، صادقت 52 دولة أفريقية على اتفاقيات أو تفاهمات تتعلق بمبادرة الحزام والطريق، وفقًا للموقع الرسمي لمبادرة الحزام والطريق في الصين. وتعد أفريقيا جزءًا أساسيًا من مبادرة الحزام والطريق نظرًا لإمكاناتها في مجال السكك الحديدية والطرق والطاقة، وتظل البنية التحتية عائقًا كبيرًا أمام التنمية، حيث لا يحصل سوى 43% من الأفارقة على الكهرباء، و48% لديهم طرق معبدة، و6% لديهم أراضٍ مروية.

[1] Grzegorz Stec, China's Belt and Road Initiative is Neither a Strategy, Nor a Vision .6.

ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، تركز الصين على تعزيز قدرتها الجيواقتصادية على الصمود في مواجهة التهديدات التي تؤثر على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي وأمن نظامها، في أعقاب النزاعات التجارية والتعريفات الجمركية مع الولايات المتحدة. ويأتي هذا ردًا على العزلة الاقتصادية أو الدبلوماسية المحتملة التي فرضتها الولايات المتحدة في الخمسينيات والتسعينيات، وللحفاظ على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي وأمن نظامها.[1]

2-استراتيجية "عقد الؤلؤ"

يشير مصطلح "عقد الؤلؤ" إلى نظرية جيوسياسية لشبكة النوايا الصينية في منطقة المحيط الهندي .وهي عبارة عن شبكة من المرافق والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية إلى جانب خطوط الاتصالات البحرية والتي تمتد من البر الرئيسي الصيني إلى بورتسودان .وهي استراتيجية تستخدمها الصين لمواجهة الهند وعزلها جغرافيًا ، والسيطرة على الموارد الهائلة من النفط والبترول وطرق التجارة لجميع صادرات العالم . ولهذا الغرض، استثمرت الصين بكثافة في البنية التحتية المادية في القارة.

"عقد الؤلؤ" هي استراتيجية تنتهجها الصين، من خلال بناء شبكة من القواعد والموانئ التجارية والعسكرية في العديد من البلدان. وقد صاغت سياسة "عقد الؤلؤ" في الأصل شركة الاستشارات الأمريكية Booz Allen Hamiltonواكتسبت شعبية مع نشرها في Energy Futures in Asia وقد اتخذت الصين خطوات مختلفة مثل حزام واحد طريق واحد، والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، وسياسة فخ الديون و"عقد الؤلؤ" لبناء أساس قد ينفذ خطة تساعدها على أن تصبح القوة العظمى الجديدة في العالم، وتنشر الصين نفوذها ببطء خارج حدودها، وتستمر في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الأجنبية، وبناء الموانئ المتطورة، والقاعدة البحرية، والمساعدات المالية للدول الأضعف. لذا فإن "عقد الؤلؤ" الساحلي الذي يمنح

[1] Barman, China's Belt and Road Initiative.99.

الصين طريقًا آمنًا للطاقة والتجارة والشحن، ويسمح لها بالوصول إلى محطات الأمن والاستخبارات في جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي. انتشرت هذه الاستراتيجية في منطقة المحيط الهندي وانتهت في جيبوتي حيث بدأت الحكومة الصينية في بناء قاعدة كبيرة. تهدف هذه السياسة في المقام الأول إلى ربط منطقة القرن الأفريقي بمنطقة المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي. ومن خلال هذه الاستراتيجية، ستتمكن الصين من تحقيق هدفين استراتيجيين في المحيط الهندي مثل تأمين تدفق ثابت لموارد الطاقة، وسيضمن هذا الطريق الوجود الصيني في السوق الجديدة، وستكون الصين قادرة على تأمين طرق الإمداد عبر خط البحر. وأخيرًا، يساعدها عقد اللؤلؤ في نشر القوة الناعمة في جميع أنحاء المنطقة.[1]

وفقًا للدراسات الهندية، فإن سلسلة اللآلئ تعتبر محاولة لتطويق الهند استراتيجيًا، وهي أجندة جيوسياسية تعكس النية الصينية في منطقة المحيط الهندي من خلال الاتصال عبر نظام من الأنشطة العسكرية والتجارية الصينية حول خطوط الاتصال البحرية التي تبدأ من البر الرئيسي للصين إلى ميناء السودان في إفريقيا. ستكون "عقد الؤلؤ" مهمة بشكل خاص في القرن الحادي والعشرين، حيث تحاول الصين تحقيق التفوق البحري، وبالتالي فهي تتحدى القوى العظمى العالمية الأخرى. تمثل كل لؤلؤة في هذه السلسلة كمية هائلة من النفوذ وتأمين الصين للموانئ والمدن الساحلية على طول شواطئ المحيط الهندي. النقطة الرئيسية لهذه السياسة هي المواضع الاستراتيجية لهذه اللآلئ مع بعضها البعض من أجل إنشاء سلسلة من المحاور التي يمكن أن تعمل كمحطة اقتصادية وعسكرية واستخباراتية في منطقة المحيط الهندي.[2]

إن المحيط الهندي يشكل أهمية بالغة على الصعيد الدولي. ذلك أن البلدان المطلة عليه تمتلك أكثر من ثلثي احتياطيات النفط العالمية، و35% من ثروات الغاز العالمية، و60% من اليورانيوم، و40% من الذهب، و80% من مخزونات الماس. ويشكل المحيط الهندي أهمية بالغة بالنسبة للهند والصين. وفي

[1] Shurabhi Ghosh, CHINA'S STRING OF PEARL STRATEGY: A THREAT TO INDIA'S SECURITY . JOURNAL OF CRITICAL REVIEWS .VOL 7, ISSUE 09, (2020)10201-10206.
[2] Ibid,10202.

سياق السياسات البحرية الصينية والهندية، لابد من النظر في الأهمية الجيوستراتيجية للمحيط الهندي من أجل فهم ديناميكيات الأمن في المحيط الهندي بشكل كامل. ففي المحيط الهندي تتألف الملكية الصينية في المقام الأول من الموانئ التجارية المملوكة للصين ومحطات الإمدادات المملوكة للحكومة المركزية في الصين. وقد تفاقم التنافس الاستراتيجي بين الصين والهند في البعد البحري بسبب الاعتماد المتزايد على الموارد والتجارة البحرية. ويتزايد التغلغل الصيني في المحيط الهندي. ولكن في نهاية المطاف، سوف تستخدم الصين نفوذها الدبلوماسي الناعم لتعزيز مكانتها في المنطقة. إن الصين والهند تسيران ببساطة على خطى الدول الكبرى الأخرى في العالم التي أنشأت قواعد عسكرية في الخارج. ولا شك أن هذا الطريق سوف يواجه الاسم الذي أطلقه عليه البنتاجون الأميركي "بوز–آلن–هاملتون" أو "عقد اللآلئ الصينية"، لجعله طريقاً بالغ الأهمية بالنسبة للصين. ويشير هذا المصطلح إلى الجيش الصيني وشبكة التجارة على طول بحاره، من المنطقة الصينية إلى بورتسودان. وهناك عدة نقاط صدمات بحرية رئيسية في هذه البحار، مثل مضيق ملقا ومضيق هرمز وغيرها في باكستان وسريلانكا وبنجلاديش وجزر المالديف

إن الصين تبني روابط استراتيجية وقدرة على النمو من أجل تأسيس وجود بحري محتمل، وترسم هذه الخطوط البحرية عدة خطوط استراتيجية، مثل الخطوط حول جنوب آسيا والهند على وجه الخصوص. فسلسلة اللؤلؤ" تشير إلى المرافق العسكرية والتجارية الصينية والروابط البحرية التي تمتد من البر الرئيسي للصين إلى جنوب بورتسودان. كل عقدة هي "عقدة" في السلسلة التي تزيد من القوة الإجمالية للدولة الأم.[1]

تغطي هذه الاستراتيجية نقاط الاختناق المهمة المعروفة باسم لآلئ الخطوط البحرية في المحيط الهندي مثل مضيق باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا ومضيق لومبوك. تتم مناقشة كل لآلئ هذه السياسة على النحو التالي:

[1] Neeraj Singh Manhas, China's Policy of 'String of Pearls'. International Journal of Social Impact. Volume 5, Issue 3,(July - September, 2020)17-25.

1-جيبوتي: أبحرت القوات الصينية لإنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية للبلاد في جيبوتي. وقد أثارت قاعدة جيبوتي البحرية مخاوف في الهند من أنها جزء من استراتيجية الصين لتطويق شبه القارة الهندية.

2-جوادر، باكستان: بمساعدة التحالفات والأصول العسكرية في بنجلاديش وميانمار وسريلانكا، أنشأت الصين قاعدة بحرية في جوادر، باكستان، كجزء من مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني جوادر، سيساعد هذا الميناء الصين على مواجهة الهند من الغرب.[1]

جوادر هي مدينة صغيرة للصيادين في باكستان والصين، على بعد 450 ميلاً إلى الغرب والشرق من كراتشي، إيران. يمنح ميناء جوادر الصين وباكستان مجموعة من المزايا والفائزين العظماء. بالنسبة للحكومة الباكستانية، يعتبر ميناء جوادر مخفيًا عن الحصار الهندي المحتمل لميناء كراتشي، الذي يدير حاليًا 90٪ من تجارة البحارة الباكستانيين. على الرغم من أنه تم إنشاؤه كميناء محتمل في عام 1964، إلا أن باكستان كانت تفتقر إلى رأس المال لبناء الميناء في ذلك الوقت. إنه بحر عميق جاف، يقع على قمة بحر العرب ومدخل الخليج الفارسي في إقليم بلوشستان الباكستاني. يقع الميناء استراتيجيًا بين ثلاث مناطق رئيسية: الشرق الأوسط، وباكستان الغنية بالنفط والمكتظة بالسكان وآسيا الوسطى. سيعمل الميناء الجديد في جوادر على توسيع العمق الاستراتيجي لباكستان على طول الساحل مع الهند. جوادر هي واحدة من نقاط القوة الاستراتيجية الرئيسية للصين، حيث تمول غالبية 1.2 مليار مبنى، والتي تبعد 240 ميلاً فقط عن مضيق هرمز. استثمرت الصين في الميناء نفسه أربعة أضعاف ما استثمرته باكستان، وزودت جوادر كراتشي بمبلغ 200 مليون دولار إضافي منذ بدء بنائه في عام 2002[2].

[1] Shurabhi Ghosh, CHINA'S STRING OF PEARL STRATEGY.10202.
[2] Singh Manhas, China's Policy of 'String of Pearls. 20-21.

العسكرة المتزايدة لآسيا الوسطى، والتي وصفها المسؤولون الحكوميون الصينيون صراحةً بأنها حافز رئيسي لبناء مشروع جوادر. تم التحكم رسميًا في شركة الصين القابضة المملوكة للدولة من قبل الميناء في 18 فبراير 2013 في إسلام أباد وحضر الرئيس آصف علي زرداري والسفير الصيني سيو جيان والوزراء الفيدراليون وأعضاء البرلمان وكبار المسؤولين جلسة الاستماع. وقد أقيم هذا الحفل للاحتفال بنقل اتفاقية امتياز هيئة ميناء سنغافورة إلى شركة) COPHCشركة الصين القابضة للموانئ الخارجية)، وبالتالي تعزيز نفوذ الصين على مشروع جوادر، ومن شأن ذلك أن يعزز من قدرة الصين الغربية على الحركة الاقتصادية من خلال تقليص مسافة الوصول إلى البحر. وهذا من شأنه أن يساعد بشكل خاص التجارة الغربية للصين ويعزز نمو مناطقها الغربية. كما أن الميناء هو خط أنابيب الشحن لنقل النفط من جوادر إلى منطقة شينجيانغ الغربية كمرساة بحرية صينية محتملة. كما أن الوصول إلى طرق التجارة الدولية يصب في مصلحة الصين. ومع ذلك، فإن التأثير شديد أيضًا على الهند، التي تبعد 180 ميلًا بحريًا فقط عن مضيق هرمز، مما يسمح لباكستان بإدارة خط أنابيب الطاقة العالمي والحظر المفروض على ناقلات النفط الهندية.[1]

3-شيتاغونغ، بنغلاديش: أكبر ميناء بحري في بنغلاديش هو شيتاغونغ .ولديها احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، كما أقامت الصين وجودها في هذا البلد من خلال إنشاء قاعدتها البحرية في ميناء شيتاغونغ .وفي الوقت الحالي، أعلنت بنغلاديش عن شراء غواصتين من الصين لحمايتها .ميانمار، سيتوي: تعمل الصين على زيادة علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع هذه الجارة الهندية لاستخدام أراضيها ضد الهند .وتعد خطوط أنابيب الغاز من ولاية أراكان الغربية في ميانمار إلى مقاطعة يونان وميناء سيتوي من المشاريع الرئيسية للصين في ميانمار .جزر المالديف: تقع هذه الدولة في المحيط الهندي بالقرب من جزيرة لاكشديب الهندية .كما أنشأت الصين قاعدتها العسكرية في هذا البلد أيضًا .حتى تتمكن من مواجهة الهند بحزم في **المحيط الهندي .سيشل:** سمحت دولة جزرية صغيرة أخرى لها وجود في المحيط الهندي للصين

[1] Ibid,21.

بإنشاء قاعدتها البحرية لمجرد بعض المساعدات المالية من الصين .ويمكن أن تكون هذه الدولة أيضًا حاسمة في القتال البحري بين الهند والصين[1].

4-ميانمار، سيتوي من المتوقع أن تمتلك ميانمار في 19 حقلاً بريًا وثلاث مناطق بحرية رئيسية أكثر من 90 مليار قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي. تمتلك بورما أعلى احتياطيات من الغاز الطبيعي في جنوب شرق آسيا وهي غنية بالنفط.

وتعد خطوط أنابيب الغاز من ولاية أراكان الغربية في ميانمار إلى مقاطعة يونان وميناء سيتوي من المشاريع الرئيسية للصين في ميانمار .على مر السنين، ساعدت الصين ميانمار في مناسبات مختلفة في تحسين وتطوير المرافق العسكرية القائمة. وفي المقابل، بموجب معاهدة عام 1992، تمكنت الصين من تطوير المرافق البحرية في ميانمار من خلال السماح باستخدام جزر كوكو، وتشمل مشاريع ميانمار بناء الطرق بين كونمينغ وسيتوي في عام 2005، وبناء الميناء البحري في كياوكبيو، وتمويل الطريق السريع من رانغون إلى أكياب، تم تنفيذ المشروع من خلال دراسة جدوى في عام 2005. ستعبر ناقلات النفط الصينية من الشرق الأوسط وأفريقيا البنغال بمجرد توسيع خطوط الأنابيب في سيتوي وكيوكفيو في ميانمار بالكامل إلى مقاطعة يونان.

على النقيض من خط أنابيب جوادر شينجيانج التابع للحكومة الباكستانية، تعطي الصين أهمية أكبر لخط أنابيب أراكان يونان بسبب الأمن المتضمن. إن خطوط أنابيب أراكان يونان مفيدة للغاية مقارنة بجوادر وسوف تساعد في نقل الغاز الذي يتم شراؤه محليًا من الشركات الصينية إلى أراكان، وستكون مفيدة أيضًا لنقل النفط من غرب آسيا وأفريقيا من ناقلات النفط الصينية. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل إمكاناتها كطريق

[1] Shurabhi Ghosh, CHINA'S STRING OF PEARL STRATEGY.10203.

إمداد لوجستي للقوات البحرية الصينية في المحيط الهندي. كما أن ميانمار هي المصالح الاستراتيجية الهندية في جنوب شرق آسيا الأكثر تعرضًا للتهديد.

5-هاينان، الجزر:بشكل عام، تعد المؤسسة البحرية الصينية في جزيرة هاينان أولى المؤسسات البحرية الصينية في بيرلز. إن ميناء نو كلير الاستراتيجي تحت الماء هو أصغر مقاطعة في جمهورية الصين الشعبية تخفي عن أقمار التجسس ما يصل إلى عشرين غواصة نووية. وبالإضافة إلى المرافق الموسعة بالفعل الواقعة في هاينان، فإن قواعد الغواصات تحت الماء التي تم بناؤها حديثًا تبدو وكأنها دليل آخر على أهمية هاينان المتصورة كقاعدة تحكم لمطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي. كما تم تسمية جزر وودي باعتبارها "مكانًا لاستضافة ترقية مهبط طائرات صيني".

6-ملقا، المضائق :أصبح مضيقا ملقا وهرمز الآن الممرات المائية الرئيسية للصين. ومن ثم فإن التعاون الوثيق مع ميانمار وباكستان يشكل أهمية بالغة. فهو أحد أكبر ممرات الشحن في العالم. ويمر عبر هذا المضيق ما يقرب من 80% من النفط الصيني. وفي الأساس، فإن كل من يسيطر على ملقا

يهدد طريق إمدادات النفط للصين. والإمدادات الاستراتيجية من الطاقة في الصين هي الأكثر عرضة للخطر في مضيق ملقا، وهو أكبر نقطة صدمة بحرية بين المحيطين الهندي والهادئ. ومع ذلك، ظلت الصين دقيقة وغير مباشرة في تنافسها مع الهند. وقد أدت التحسينات التي طرأت على جزر أندامان ونيكوبار الهندية إلى تحسين قدرة الهند بشكل كبير على تنفيذ المهام العسكرية في مضيق ملقا مما أثار استياء الصين[1].

7-جزر كوكو :كانت جزر كوكو في السابق جزءًا من الهند تحت الحكم البريطاني، ولكن في غياب السيطرة

[1] Singh Manhas, China's Policy of 'String of Pearls. .24

الوثيقة، تم نقلها إلى ميانمار. يُقال إن الجزر كانت مؤجرة لجمهورية الصين الشعبية منذ عام 1994. وقد نُشرت مصادر مختلفة. وهما عبارة عن زوج من الجزر الإستراتيجية الواقعة في المحيط الهندي الشرقي وتحت إدارة يانغون في بورما. تفصل قناة ألكسندرا جزر كوكو الرئيسية (وجزر كوكو الأصغر حجمًا) عن بحر أندامان. ويفصلها أنبوب كوكو عن بحر أندامان، وتشمل العمليات الصينية في جزر كوكو تطوير قاعدة بحرية في جزيرة كوكو، وإقامة استخبارات الإشارات والاستخبارات الإلكترونية في محطة جمع المعلومات الكبرى في جزيرة كوكو. وهي مهمة للغاية بالنسبة للصين، وخاصة من خليج البنغال إلى مضيق ملقا، لتتبع السفن والقوارب التي تتحرك من الجزر. وسجل المحلل الهندي أن قيادة الخدمة التايوانية الهندية قد تعرض ميناء بلير (على بعد 190 ميلًا بحريًا) للخطر.[1]

8-جزر المالديف: تقع هذه الدولة في المحيط الهندي بالقرب من جزيرة لاكشديب الهندية. كما أنشأت الصين قاعدتها العسكرية في هذه الدولة أيضًا. وذلك حتى تتمكن من مواجهة الهند بقوة في المحيط الهندي.

9-سيشل: سمحت دولة جزرية صغيرة أخرى لها وجود في المحيط الهندي للصين بإنشاء قاعدتها البحرية فقط بسبب بعض المساعدات المالية من الصين. ويمكن أن تكون هذه الدولة أيضًا حاسمة في القتال البحري بين الهند والصين.[2]

[1] Ibidem.
[2] Shurabhi Ghosh, CHINA'S STRING OF PEARL STRATEGY.10203.

المحور الخامس: السياسة الخارجية الفرنسية: امكانيات قوة متوسطة بطموحات قوة كبرى

الخريطة رقم 05:توضح خريطة فرنسا

المساحة الجغرافية: 632834كيلومترً²

عدد السكان68.37.2 مليون(2024)

الناتج القومي2805,7 بليون دولار (2023)

الناتج المحلي(2022) 2,779 بليون دولار

نصيب الفرد من الدخل القومي 44 408,42 دولار أمريكي (2023)

مؤشر القوة المرتبة 11 مؤشر 0.1878

الترتيب في دليل التنمية البشرية: المرتبة 28

المصدر: خريطة فرنسا بالعربي بالمسافات(https://www.almrsal.com/post/835508)

أولا إشكالية التموضع للقوة الفرنسية : بالرغم من انه منذ الحرب العالمية الثانية، كانت مكانة الجمهورية الفرنسية كقوة كبرى محل نقاش خاصة وانه شأنها شأن كل الدول الأوروبية تعتمد في دفاعها الخارجي على حلف الناتو، بالنظر لمتغيرات أخرى منها الاقتصاد الفرنسي، امتلاكها للسلاح النووي، أحد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، وبالرغم من خسارتها لمستعمراتها في افريقيا وآسيا في ظل موجات الاستقلال في القرن العشرين، الا أنها حرصت على إبقاء علاقات سيطرة على العديد من مستعمراتها التقليدية، بما يحفظ

لها الوصول الى مصادر الطاقة ومختلف المصادر الطبيعية.[1]كلها متغيرات لتكون من مصاف القوى الكبرى.

لقد شكلت الأيديولوجية الديغولية التي تعتبر فرنسا "قوة عظمى" أساس السياسة الخارجية للجمهورية الخامسة منذ عام 1958. وبحلول عام 2021، فيما يتعلق بمؤسسات السياسة الخارجية، كانت فرنسا تمتلك ثالث أكبر شبكة من السفارات والقنصليات في العالم بعد الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. وتظل الدبلوماسية العسكرية عنصرا كاملا في السياسة الخارجية الفرنسية. وتتركز عملية صنع القرار إلى حد كبير في أيدي السلطة التنفيذية، وبشكل أكثر تحديدا، مع رئيس الجمهورية، مما يسهل إلى حد كبير هذا البعد من السياسة الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة. ويبدو أن عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي تشكل بالتأكيد موردا لتعزيز المصالح الوطنية على الساحة العالمية. وفي سياق المواجهة الثنائية القطبية الجديدة بين الولايات المتحدة والصين، تبدو فرنسا قوة متوسطة ذات طموحات عالمية لا تزال قائمة. ويعتبر العديد من النخب السياسية والبيروقراطية الفرنسية هذه الاستراتيجية النفعية وسيلة للحفاظ على عظمة فرنسا.[2]

ثانيا: أدوات السياسة الخارجية الفرنسية من منظور وزارة خارجيتها

السياسة الخارجية الفرنسية شأنها شأن بقية الدول الكبرى، تعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات، متمثلة بشكل أساسي في: الدبلوماسية، وأدوات التأثير والدبلوماسية، الجيش والاقتصاد، بذلك لم تعد وزارة

[1]Marius-Mircea Mitrache and Sergiu Mișcoiu The Mental Maps of French Foreign Policy: Between Ambitions of Grandeur and Constraints of Multipolarity in the Twenty-First Century.IN Valentin Naumescu, Great Powers' Foreign Policy (The Netherlands: Koninklijke Brill NV.2023)198-199.

[2] Christian Lequesne. France: A European Middle Power with Still a Global Ambition. Brian McKercher (ed.). The Routledge Handbook of Diplomacy and Statecraft, Routledge, pp.82-91, 2022,

الخارجية مركزا لصنع القرار الخارجي، وانما يشارك في ذلك وزارة الدفاع والجيوش، ووزارة الاقتصاد والتمويل.[1]

الوثائق الرسمية للخارجية الفرنسية تؤكد أن السياسة الخارجية لفرنسا تأسست لعدة قرون من على التقاليد الدبلوماسية وبعض المبادئ الأساسية: حق الشعوب في تقرير المصير، احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، واحترام سيادة القانون والتعاون بين الأمم. ضمن هذا الإطار، فإن قلق فرنسا هو الحفاظ على استقلالها الوطني، بينما تعمل في الوقت نفسه على تعزيز التضامن الإقليمي والدولي، لذلك تشير وثائق الخارجية الفرنسية الى أن فرنسا توجه سياستها الخارجية من أجل الأهداف التالية:

1-هدف وحدة أوروبا: منذ عام 1945 كان البناء الأوروبي في قلب السياسة الخارجية الفرنسية، وهناك عدة أسباب رئيسية لذلك: الرغبة في استعادة السلام وضمان أمن الدول، وتعزيز الحكم الديمقراطية، وبناء مجال اقتصادي ورقي متكامل قادر على ضمان الازدهار لشعوب أوروبا.

2-الأمن الدولي:في مجال الأمن، فانه حسب الخارجية الفرنسية،، فان سنوات الحرب الباردة والفترة التالية من عدم الاستقرار ، وضعت مسؤوليات شديدة على جميع الدول الديمقراطية، بما في ذلك فرنسا، وهم يساهمون في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، و تنتمي فرنسا أيضًا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) وEurocorps ، حيث تضم فرنسا ما يقرب من 13000 جندي[2].

كواحدة من القوى النووية الخمس – إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والصين – تضمن فرنسا الحفاظ على قوته الرادعة، وتكييفها مع الحقائق الاستراتيجية الجديدة ، مع مراعاة البعد الأوروبي

[1] SIENSKI Maëlle, Etude de la politique étrangère de la France à l'égard de la Chine et des exactions qu'elle commet. L'atteinte aux droits humains du peuple Ouïghour. MÉMOIRE DE RECHERCHE.(Université de Lille Faculté des Sciences Juridiques, ,Politiques et Sociales.Juin 2022)

[2] Ambassade de France en Oman, France's Foreign Policy(https://om.ambafrance.org/France-s-Foreign-Policy).

لدفاعها ، بينما العمل من أجل حظر تام على الاختبارات النووية وارتكاب نفسه لمكافحة الأسلحة ونزع السلاح.

3-النشاط في الأمم المتحدة: حسب الخارجية الفرنسية، فان تتم السياسة الخارجية لفرنسا وفقًا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة والأغراض والمبادئ التي تتوافق في الواقع للمثل العليا الكامنة وراء التقاليد الجمهورية لفرنسا. تعد فرنسا رابع أكبر مساهم في الأمم المتحدة، ففي عام 2004، ساهمت بما مجموعه 84.35 مليون يورو في ميزانية الأمم المتحدة العادية و107.57 مليون يورو للوكالات المتخصصة في نظام الأمم المتحدة.

كعضو دائم في مجلس الأمن، شاركت فرنسا مباشرة في العديد من عمليات حفظ السلام الأمم المتحدة (في الشرق الأوسط، كمبوديا ، يوغوسلافيا السابقة ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، إثيوبيا ، إريتريا ، سيراليون ، كوت ديفوار ، هايتي ، إلخ .). بلغت المساهمات الفرنسية في عمليات حفظ السلام 140.34 مليون يورو في عام 2003. تدعم فرنسا أيضًا عمل الأمم المتحدة في مجال المساعدات التنموية ، لا سيما من خلال المساهمات والمساعدة التقنية التي توفرها للبرامج الرئيسية لمكافحة الفقر ((UNDPأو حماية الطفل (اليونيسف) أو أدوية القتال (UNDCP)

4-التعاون الدولي: تعتمد سياسة التعاون الدولي في فرنسا على ممارسة كل من التأثير والتضامن.

تقوم المديرية العامة للتنمية والتعاون الدولي (DGCID) تنفيذ هذه السياسة حول أربعة محاور رئيسية:

أ-تقديم المساعدات التنموية من خلال التعاون

تعتزم فرنسا مواصلة جهدها للتضامن تجاه أفقر البلدان، ويتم تخصيص الجزء الرئيسي من الأموال التي توفرها فرنسا للمساعدة التنموية للمساعدة الثنائية المقدمة مباشرة للبلدان المستفيدة من قبل إدارات الحكومة الفرنسية، أو أولئك الذين يتصرفون من أجلهم.

ب–تشجيع التبادلات الثقافية واستخدام اللغة الفرنسية

لدى فرنسا 151 مؤسسة ثقافية فرنسية في الخارج ، تقع في 91 دولة ، وشبكة من 283 تحالفًا. تتعلق سياسة الترويج باللغة الفرنسية 82 مليون متعلم في 130 دولة وتعتمد على 900000 مدرس وتقوم وكالة الدراسات الفرنسية في الخارج (AEFE) بتنسيق أنشطة المدارس الفرنسية 268 في العالم.

ج–**تعزيز التعاون العلمي والأكاديمي**:

تعتزم فرنسا دعم كل من تدويل الأبحاث الفرنسية، ونشر المعلومات عن الأنظمة العلمية للبلدان الشريكة.

مرصد العلوم والتكنولوجيا، وثمانية وعشرون مركز أبحاث فرنسي في الخارج، مسؤولون عن تنفيذ هذه الأهداف.

فيما يتعلق بالتعاون الأكاديمي، تدير فرنسا أكثر من 200 دورة دراسية ناطقة بالفرنسية في جميع أنحاء العالم، وتعزز على وجه الخصوص علاقاتها مع شركاء مثل ألمانيا والولايات المتحدة، و يتم الترحيب بزيادة عدد الطلاب الأجانب في فرنسا: ويبلغ عددهم 220،000.

د–ضمان وجود فرنسي في المشهد السمعي البصري العالمي

إن الوجود السمعي البصري الفرنسي في الخارج قوي بشكل متزايد ودعم المشغلين الرئيسيين في هذا القطاع مثل القناة الناطقة بالفرنسية TV5 و Radio France International (RFI) ، هو أولوية حكومية وفي نفس السياق تدعم فرنسا أيضًا توزيع الأفلام والأفلام الوثائقية الفرنسية.

هـ–العمل الإنساني:

تمنح فرنسا العمل الإنساني مكانًا محددًا في سياستها الخارجية، كما توضح ولاءها للقيم التي ألهمتها. وتؤكد وثائق الخارجية الفرنسية، أن فرنسا لعبت دورًا حيويًا في تطور العمل الإنساني والقانون الإنساني الدولي.

ينفذ وفد العمل الإنساني لوزارة الخارجية الفرنسية أعمال الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ في الخارج التي قررتها الحكومة، وبالتالي فإن الوفد يطابق عمل شركائه المؤسسيين المختلفين مثل Sécurité Civile)خدمات الطوارئ التي تتعامل مع الكوارث الطبيعية، والتخلص من القنابل، وما إلى ذلك من الخدمات الطبية للطوارئ المتنقلة – الفرع الدولي، وزارة الدفاع الفرنسية، الطوارئ المنظمات غير الحكومية .....الخ.

في هذا المجال، تقدم فرنسا الدعم لأنشطة المنظمات متعددة الأطراف عبر مختلف الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة: مكتب المفوض السامي للاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، اليونيسف برنامج الغذاء العالمي(WFP) ، وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين (الأونروا) اللجنة الدولية للالتقاط، الصليب الأحمر .(ICRC)

أخيرًا، تصل مساهمة فرنسا في البرامج التي تم تنفيذها في الإطار الأوروبي إلى أكثر من 100 مليون يورو. من خلال Echoالمكتب الإنساني للمجتمع الأوروبي، تساعد فرنسا البلدان أو الشعوب المحتاجة وتعاني من آثار الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية.[1]

و-عالم ناطق بالفرنسية (الفرانكوفونية):

في نفس الوقت الذي تشجع فيه فرنسا على زيادة البورصات الثقافية والعلمية والتقنية تحرص على زيادة استخدام اللغة الفرنسية.من خلال الفرانكوفونية ، تعتزم جعل مجتمع الفرنكوفون في منتدى حقيقي للتعاون[2].

كان كبار المسؤولين الفرنسيين، من ديغول إلى ميتران، ينظرون إلى عمليات التكامل الأوروبي باعتبارها فرصة لتجديد نفوذ البلاد القاري وليس خسارة من حيث السيادة الوطنية. والواقع أن التقارب مع جمهورية ألمانيا الاتحادية والتوطيد التدريجي للجماعات الأوروبية سمح لفرنسا بالحفاظ على مكانة متميزة في أوروبا

[1] Ibidem.
[2] Ibidem.

وتجنب العزلة. كما قدمت الجماعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي، ولكن بدرجة أقل، لفرنسا إمكانية تعزيز صورتها كمروجة للقيم العالمية الشاملة والدفاع عنها ضد الكتلة السوفييتية وغيرها من الأنظمة غير الديمقراطية.

ومع سقوط جدار برلين، وجدت فرنسا نفسها مرة أخرى في موقف أكثر غموضًا. فكان المنتصر الواضح للكتلة الغربية التي هزمت الاتحاد السوفييتي هو الولايات المتحدة، في حين كان لألمانيا الموحدة نفوذ أكثر مباشرة على الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا. وانهار نظام فرنسا وأفريقيا تحت وطأة مطالب الشعوب الأفريقية بالتعددية والديمقراطية، وفقدت فرنسا قدرتها المالية على دعم حلفائها في أوروبا الشرقية.

ولقد كانت فرنسا من بين الدول التي بادرت إلى تبني برامج المساعدات للجنوب، ولكن من خلال إنقاذ اعتماد معاهدة ماستريخت في الحالات القصوى، واصلت فرنسا السير على المسار الأوروبي وحافظت على مكانتها الرئيسية في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت إتقانها للفرنكوفونية للحفاظ على نفوذها في بعض دول الجنوب، وتعزيز حضورها الثقافي وتعاونها التاريخي مع دول في وسط وشرق أوروبا، مثل رومانيا وبولندا، أنها استراتيجية مثمرة إلى حد ما.[1]

لقد أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحروب التي تلتها في أفغانستان وخاصة في العراق، كفرصة لفرنسا للتأكيد بقوة على استقلالها، وإصرارها على احترام قواعد القانون الدولي وتفضيلها للتعددية. وفي حين وفرت هذه الحلقة لفرنسا قدرًا كبيرًا من الشرعية والتقدير، فقد أثرت على علاقاتها مع المملكة المتحدة والعديد من البلدان في وسط وشرق أوروبا وأماكن أخرى، والتي دعمت استراتيجية التدخل الوقائي الأمريكية. ومع ذلك، استقر مناخ الخوف من التهديدات وعدم اليقين لفترة طويلة في كل من الوسط الحكومي الفرنسي والرأي العام. وكان نفس تصور التهديدات هو الذي منع فرنسا من تبني معاهدة الدستور

[1] Mitrache , Mișcoiu The Mental Maps of French Foreign Policy,198.

الأوروبي في عام 2005. وإلى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، أدى هذا الشعور بالتهديد والقلق إلى ظهور العودة إلى الذات(repli sur soi) ، والتي تفاقمت بشكل كبير بسبب أزمة اللاجئين في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لقد حاول نيكولا ساركوزي (2007–2012) تعزيز ثقل فرنسا الدولي من خلال اللعب على موقفه الطوعي وأسلوبه المباشر وغير المطابق، بينما أكد فرانسوا هولاند (2012–2017) على العكس من ذلك على الحاجة إلى "تطبيع" فرنسا، بمعنى أنها بحاجة إلى الابتعاد عن مطالباتها بالقوة العظمى، والعمل بشكل أفقي أكثر مع البلدان الأخرى في العالم. وفي الممارسة العملية، اضطر هولاند إلى القيام بالعكس – مضاعفة التدخلات الأجنبية، وتعزيز قدرة فرنسا الدفاعية

منذ عام 2015، بدأت فرنسا في فرض سياساتها الأمنية. وقد أعاد البعض النظر في التدخلات السابقة في ليبيا (2011)، ومالي (2013) وسوريا (2014) باعتبارها أسبابًا للهجمات الإرهابية في عام 2015. ونتيجة لذلك، تم اقتراح استراتيجية "أكثر واقعية"، بما يتماشى مع الموقف الدولي الجديد للولايات المتحدة حيث تم انتخاب دونالد ترامب رئيسًا في عام 2016.

ومع ذلك، اختار الرئيس الفرنسي المنتخب عام 2017، إيمانويل ماكرون، الحفاظ على استراتيجية "الليبرالية الحذرة" السابقة، مما يعني أن السداسي سيستمر في توسيع حضوره العالمي وانفتاحه الدولي مع الاستعداد أكثر من ذي قبل للدفاع عن أراضيه، والرد والتدخل من أجل منع التهديدات المحتملة للنظام العالمي وأمنه. ومع ذلك، فإن المشاكل البنيوية للنظام الاجتماعي والاقتصادي في فرنسا والتي أدت إلى أزمة السترات الصفراء (2018–2019) ثم أزمة كوفيد–19 أزعجت مشاريع الرئيس الطموحة لإصلاح الاتحاد الأوروبي وإعادة تأكيد المكانة الدولية لبلاده.[1]

[1] Ibide,198-199.

ثالثا: السياسة الخارجية كأداة لجعل فرنسا قوة كبرى

في خطاب ألقاه في منتصف يناير/كانون الثاني حول استراتيجية الدفاع الفرنسية المقبلة الممتدة لست سنوات، كشف الرئيس إيمانويل ماكرون عن خطط طموحة لتعزيز الإنفاق الدفاعي بأكثر من الثلث. ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الجيوسياسية الحالية والتطورات التكنولوجية، يخطط الرئيس ماكرون الآن لتخصيص 413 مليار يورو للاستثمار في الجيش للفترة 2024–2030. وإذا تم إقرار هذا، فإن هذا من شأنه أن يدل على زيادة قدرها 118 مليار يورو، ارتفاعا من 295 مليار يورو لدورة 2019–2025، وهو ما يشير إلى حقيقة مفادها أن الإنفاق الدفاعي الفرنسي تضاعف منذ تولى إيمانويل ماكرون منصبه لأول مرة في عام 2017.

في خطابه الافتتاحي لمؤتمر ميونيخ للأمن، أعلن الزعيم الفرنسي دعمه لمبادرة تطوير درع دفاع جوي جماعي، وعرض عقد مؤتمر في باريس لمعالجة التهديد الروسي في مرحلة ما بعد معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى. وفي الوقت نفسه، شجع ماكرون الدول الأوروبية على زيادة الدعم العسكري لكييف ضد الغزو الروسي. بعبارة أخرى، ليس على المحك السلام والأمن الأوروبيان فحسب، بل وأيضًا رؤية ماكرون المتميزة لدور فرنسا في النظام العالمي الجديد. يكمن مفتاح استيعاب هذه الرؤية الكبرى حيث يجب أن تصبح فرنسا – من خلال الاتحاد الأوروبي – قوة عالمية في حد ذاتها في المقام الأول في فحص المبادئ الثلاثة التالية التي استخدمها ماكرون لطرح سياسة أوروبية وخارجية طموحة، والتي يمكن وصفها أكثر من أي وقت مضى بأنها وجهان لعملة واحدة.

أولا، منذ أن بدأ عهدته، استخدم الرئيس الفرنسي منظورا حضاريا لتأكيد فكرة مفادها أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى أن يصبح أقوى وأن فرنسا يجب أن تلعب دورا محوريا في تحقيق ذلك. في مقابلاته المتعلقة بالسياسة الخارجية وخطاباته السنوية للسفراء الفرنسيين في قصر الإليزيه الرئاسي، زعم ماكرون أن السياسة

العالمية تشهد حاليا أزمة عميقة في النظام الليبرالي الوستفالي، مما أدى بدوره إلى ظهور نظام غير ليبرالي وثنائي القطب(صيني–أمريكي) في السياسة العالمية. هذه الظواهر، على حد تعبير ماكرون، تعرض الحضارة الأوروبية للخطر، والتي تقوم على مبادئ التنوير والحريات الفردية واقتصاد السوق والنظام الديمقراطي وتقدم الطبقة المتوسطة.[1]

ثانيًا، دعا ماكرون بشدة إلى سياسة دفاعية أكثر تركيزًا على أوروبا، يشار إليها بالاستقلال الاستراتيجي، والتي من شأنها أن تكمل إلى حد كبير حلف شمال الأطلسي الذي يعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة. ومع تفاقم البيئة الأمنية في أوروبا وواقع جديد من التحولات الجيوسياسية العميقة والمنافسة بين القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين، أراد ماكرون، المخلص للتفكير الاستراتيجي الفرنسي والتقاليد الديغولية، أن يصبح الاتحاد الأوروبي قوة مستقلة وسيادية استراتيجيًا لديها القدرة على الدفاع عن القارة والعمل عسكريًا في جوارها دون الاعتماد على الولايات المتحدة. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح مشاريع طموحة رئيسية مثل أكاديمية الاستخبارات الأوروبية، والمجلس الأوروبي للأمن الداخلي، وقوة حماية مدنية مشتركة، وقوة شرطة حدودية، ومعاهدة بشأن الدفاع والأمن.

إن طموح ماكرون الدفاعي الذي يركز على أوروبا متجذر إلى حد ما في افتراض مفاده أن الاتحاد الأوروبي القوي من شأنه أن يعزز مصالح فرنسا. وكما زعم الرئيس الفرنسي، فإن أوروبا القوية من شأنها أن تمكن فرنسا من الاحتفاظ بمكانتها وهيبتها في النظام العالمي الذي تعرض لاهتزازات خطيرة في الآونة الأخيرة. والأمر الأكثر أهمية هو أن هذا المشروع الدفاعي مرتبط إلى حد كبير بالهوية الفرنسية والثقافة الاستراتيجية التي تؤكد أن فرنسا أكثر من مجرد قوة متوسطة. ووفقا لماكرون، فإن فرنسا، باعتبارها قوة اقتصادية

[1] Alouddin Komilov, Can Emmanuel Macron Make Europe Great Power?(https://moderndiplomacy.eu/2023/04/05/can-emmanuel-macron-make-europe-great-power/).

وصناعية عظمى، وعضوا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقوة نووية، وقوة عسكرية ودبلوماسية، لابد أن تكون قادرة على أداء دورها كقوة موازنة عندما تظهر اختلالات التوازن في السياسة العالمية، ولابد أن تمكن أوروبا من أن تصبح زعيمة العالم الحر. ورغم أن تحقيق طموح الدفاع الذي خطط ماكرون لتحقيقه يثير الشكوك إلى حد كبير، إلا أنه لا يزال من الجدير بالذكر أنه نجح في وضع مبادرة التدخل الأوروبية، وطائرة مقاتلة أوروبية، وقوة أوروبية لحماية المدنيين، وإنشاء صندوق دفاع أوروبي بقيمة 13 مليار يورو.

ثالثا، منذ بداية رئاسته، بدأ ماكرون في تقديم مبادرات لموسكو بهدف إعادة إطلاق العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وكان هذا النهج المثير للجدل على نطاق واسع تجاه روسيا والذي دفع به الرئيس الفرنسي قائما على افتراض أنه طالما أن الاتحاد الأوروبي متورط في أزمة أمنية مطولة مع روسيا، فإن فرص تحقيق قدر ضئيل من الحكم الذاتي الاستراتيجي تظل ضئيلة. لذلك، سعى إلى معالجة انعدام الأمن المستمر بشأن موسكو من خلال دمج روسيا في الحظيرة الأوروبية. وباستغلال الموارد الطبيعية والقوة الصلبة لروسيا، أرادت باريس إعفاء الاتحاد الأوروبي من نمط من عدم اليقين والاعتماد المستمر على الضمانات الأمنية الأمريكية. ولن يخدم هذا التطور مصالح أوروبا فحسب، بل وأيضا مصالح روسيا، حيث كان وجود القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي يدفع روسيا إلى الحفاظ على نبرتها العسكرية الحازمة تجاه أوروبا. والأمر الأكثر أهمية هو أن التقارب مع روسيا من شأنه بدوره أن يمنع التحالف المحتمل بين الصين وروسيا من التبلور في أوراسيا.[1]

[1] Ibidem.

المحور السادس: السياسة الخارجية للمملكة البريطانية المتحدة

الخريطة رقم 06 توضح خريطة المملكة المتحدة

المساحة الجغرافية: 632834كيلومترً²

عدد السكان68.37.2 مليون(2024)

الناتج القومي2805,7 بليون دولار(2023)

الناتج المحلي(2022) 2,779 بليون دولار

نصيب الفرد من الدخل القومي 44 408,42 دولار أمريكي (2023)

مؤشر القوة :المرتبة 6مؤشر 0.1443

الترتيب في دليل التنمية البشرية: المرتبة 15

المصدر خريطة المملكة المتحدة https://2u.pw/zIgEFine

أولا محددات القوة البريطانية: إذا تم تعريف "القوة العظمى" بأنها الدول الخمس الأكثر نفوذاً في العالم، فإن بريطانيا لم تعد قوة عظمى. وإذا تم تعريفها بأنها من بين الدول العشر الأوائل، فربما تظل المملكة المتحدة قوة عظمى في الوقت الحالي ـ ولكن من غير المرجح أن تحتفظ بهذا المركز بحلول منتصف القرن. ولكن هذا لا يعني أن بريطانيا لا تظل لاعباً عالمياً مؤثراً للغاية. فالمملكة المتحدة تحتل باستمرار مرتبة متقدمة بين الدول الرائدة في العالم في مجال القوة الناعمة، ولا ينبغي الاستهانة بتأثير مؤسسات مثل الدوري الإنجليزي الممتاز والعائلة المالكة وجامعاتها المرموقة على كيفية تصور بريطانيا ومدى نفوذ المملكة المتحدة على المستوى الدولي.

وعلى نحو مماثل، فإن العلاقة الوثيقة بين بريطانيا والولايات المتحدة، وإمكانية المملكة المتحدة للعب دور متزايد الأهمية في أوروبا ـ وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن العالمي ـ تعني أنه على الرغم من أنها قد لا تكون قوة عظمى (وإذا كانت كذلك فلن تكون كذلك لفترة طويلة) فإنها تظل مع ذلك قوة متوسطة الحجم مؤثرة للغاية.[1]

تتمتع بريطانيا بوضع الاقتصادي ممتاز، لذا فهي تسعى إلى اكتساب القوة العسكرية لممارسة السلطة. وبصرف النظر عن الكيفية التي ينظر بها العالم إلى المملكة المتحدة، فإن حكومات جميع الأحزاب كانت تعتقد منذ فترة طويلة أن بريطانيا بحاجة إلى جيش يليق بقوة عظمى ـ حتى ولو كانت الميزانية العسكرية المتضائلة أقرب إلى ما قد يتوقعه المرء من قوة متوسطة الحجم.

لقد استخدمت بريطانيا، مثل العديد من الدول، قوتها العسكرية تاريخياً ليس فقط للدفاع عن نفسها ضد المعتدين، بل وأيضاً لتحقيق المنافع في الخارج. فقد سيطرت على الدول، وأجبرت الحكام والحكومات على تبني خط مؤيد لبريطانيا، وضمنت بشكل عام استفادة بريطانيا أينما أمكن ذلك.

إن الاستعداد الدائم للتدخل عسكريا (والدور البارز الذي يميل رؤساء الوزراء البريطانيون إلى الاضطلاع به على الساحة الدولية) يثبت أن النخبة السياسية ترغب في الحفاظ على مظهر القوة العظمى. ولكن هذا يتطلب قوة كبيرة وقوية ومدربة تدريبا جيدا ومجهزة بالموارد ومتحركة.

وبينما لم تكن قدرات والتزام القوات البريطانية موضع شك أبدا، فقد أثيرت العديد من القضايا حول التزام الحكومات المتعاقبة بتمويل القوات المسلحة بشكل كاف. وقد برز هذا بوضوح شديد أثناء حرب العراق عندما اتُهِمَت الحكومة مرارا وتكرارا بعدم تزويد القوات البريطانية بالمعدات التي تحتاج إليها على النحو

[1] Ben Coxon, To what extent is Britain still a great power? Britain's World council on Geostrategy. No. 11.2024 (https://www.britainsworld.org.uk/p/the-big-ask-11-2024.

اللائق. من الواضح أن بريطانيا ليست قوة عظمى من الناحية العسكرية، فهي ببساطة غير قادرة على دفع أجندتها العسكرية في الخارج دون مساعدة من دول أخرى. [1]وفي حين أن الحكومة والجمهور قد يترددون في تصنيف بريطانيا كقوة متوسطة الحجم، فمن الواضح أن هناك بالفعل بعض الاعتراف بالحدود التي تحد من نفوذ بريطانيا في الخارج. وتشكل خطة التدخل في سوريا دليلاً على ذلك. إننا نشهد بريطانيا تصبح أكثر تعاوناً في أنشطتها. لقد ولت منذ زمن بعيد أيام العمل الأحادي الجانب. وبدلاً من ذلك، وكما هي الحال مع العديد من القوى المتوسطة الحجم، تُرغَم بريطانيا على التفاوض مع الحلفاء الدوليين والأعداء من أجل تحقيق أهدافها، إن هذا التعاون ضروري لبريطانيا، ولكنه يمكّن الدول المتعاونة أيضاً من خلق شعور بالشرعية الدولية.

فعدم شعبية حرب العراق، والتداعيات المترتبة على عصر بلير، جعلت الجمهور البريطاني أكثر إحجاماً عن إرسال قوات برية لملاحقة ما يتبرونه الأعداء، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية. وهذا يعني أن تكاليف الحرب تم تجنبها لفترة وجيزة، وهو أمر نتوقع رؤيته في القوى المتوسطة الحجم.وبينما تبدو بريطانيا عازمة على التواجد العسكري خارج حدودها، فإنها تفعل ذلك كجزء من تحالف، فهي على المستوى الخارجي تتصرف بالطريقة التي قد نتوقعها من الدول متوسطة الحجم؛ وهي تجنب الحرب وبناء التحالفات لدفع أجندتها الدولية.[2]

ثانيا: أولويات السياسة الخارجية البريطانية

في وثيقة سابقة عام 2012 حددت الخارجية البريطانية ثلاث أولويات شاملة: "حماية الأمن القومي البريطاني، وبناء رخاء بريطانيا، ودعم المواطنين البريطانيين في جميع أنحاء العالم من خلال الخدمات القنصلية الحديثة والفعالة". وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها المملكة المتحدة في ضمان أمنها وتعزيز

[1] Australian Institute of International Affairs . Britain Still Thinks it’s a Great Power – But it Isn’t.
[2] Ibidem.

رخائها، قيم تقرير الخارجية البريطانية مدى مساعدة أو إعاقة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف المملكة المتحدة، ولأنها كانت عضوا في الاتحاد الأوروبي فقد كان تقييم ارتباط العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بالمصالح الوطنية للمملكة المتحدة، أولوية أخرى، بالإضافة الى مصالحها القوية مع الكومونولث، كجزء أساسي من الدور المميز للملكة المتحدة، وسياساتها الخارجية.

في أي قضية تتعلق بالسياسة الخارجية، تمتلك المملكة المتحدة مجموعة من الخيارات المحتملة لتحقيق التأثير في مصلحتها الوطنية. وباعتبارها دولة كبيرة نسبيا وثرية وقوية عسكريا، ولديها سياسة خارجية عالمية، وتاريخ طويل من النفوذ في الشؤون العالمية، فإنها تمتلك شبكة معقدة من التحالفات والشراكات التي يمكنها العمل من خلالها، إلى حد لا يضاهيه في الاتحاد الأوروبي إلا فرنسا. وتشمل هذه الشبكة ـ إلى جانب الاتحاد الأوروبي قبل2020 ـ الأمم المتحدة والمجموعات داخلها، مثل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ وحلف شمال الأطلسي؛ والكومنولث؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ومجموعتي الثماني ومجموعة العشرين من الدول الصناعية الرائدة؛ وهلم جرا. وعلى العكس من ذلك، تتمتع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بقدر أقل من الامتداد الدبلوماسي الإجمالي وخيارات أقل خارج الاتحاد الأوروبي.[1]

ثالثا: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية البريطانية

مع خروجها من الاتحاد الأوروبي، وأمام التغيرات والتحديات الدولية، التي شهدتها الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، ، فإن توجهات السياسة الخارجية بعد 2024لن يكون هناك سوى القليل من التمويل للعلاقات الدولية، نظرا لتوقعات النمو الاقتصادي المنخفضة ومدفوعات الفائدة المرتفعة على الديون، والضغوط الشديدة على الخدمات العامة، وفي الوقت نفسه، تواجه المملكة المتحدة تحديات عالمية صعبة:

[1] HM Gouvernement, Review of the Balance of Competences between the United Kingdom and the European Union. The Foreign Policy Report(2013)13.

الطموحات الصينية ؛ والتوترات بين الصين والولايات المتحدة؛ والأسئلة حول التزام الولايات المتحدة بالأمن الأوروبي؛ والحرب في أوكرانيا وتهديد روسيا؛ وحروب الشرق الأوسط المتكشفة. ولا تزال هناك مشاكل أخرى كثيرة بما في ذلك تغير المناخ، والمخاطر الناجمة عن التقنيات الجديدة، والتجارة العالمية الأكثر تفتتا، ونقاط الضعف في مجال ضبط الأسلحة والاستعداد للمواجهة الأوبئة.

التوجه نحو تنشيط السياسة الخارجية البريطانية يعتبر من وجهة نظر رسمية »طموحاً واقعياً"؛ إذ ينبغي للمملكة المتحدة أن تكون عملية فيما يتصل بمواردها وحدودها، ولكن لا ينبغي لها أن تتراجع عن الشؤون الدولية، التي تشكل أهمية بالغة لمصالحها وقيمها وازدهارها، ولا ينبغي لها أن تقلل من أهمية نقاط قوتها الواضحة، فقد لعبت المملكة المتحدة دوراً حاسماً في الأمن الأوروبي، وتتمتع بأصول دفاعية ودبلوماسية وثقافية وعلمية كبيرة لتقدمها، فانتشار المشاكل في الخارج، وتداعياتها على ثروات المملكة المتحدة، يشكل سبباً إضافياً لسياسة خارجية نشطة ومرنة[1].

أطلقت وزارة الخارجية البريطانية، ثلاث مراجعات استراتيجية لسياساتها الخارجية، قائلة إنها تريد تعزيز التأثير العالمي للبلاد، وإنها ستقدم نتائج المراجعات بحلول نهاية العام .ومن المقرر أن تتناول المراجعات الثلاث التي يقودها خبراء خارجيون سبل التأكد من أن العلاقات الدبلوماسية لبريطانيا تسمح لها بالاستجابة للتغيرات الجيوسياسية، وتحقيق أقصى استفادة من عملها في مجال المساعدات الإنمائية، وضمان أن السياسة الخارجية تلبي طموحات البلاد الاقتصادية والتجارية.

هذه المراجعات ستساعد في صياغة استراتيجية المملكة المتحدة لزيادة التأثير العالمي، من خلال:

1-تعزيز النمو على المستوى الدولي، وضمان عمل التنمية والدبلوماسية جنبا إلى جنب."

[1]Olivia O'Sullivan, Bronwen Maddox. Three foreign policy priorities for the next UK government A case for realistic ambition(London: The Royal Institute of International Affairs, 2024)5-6.

2–في وقت سابق، قالت الحكومة التي شكلها حزب العمال، والتي تولت السلطة في يوليو2024، إن السلام والأمن على المدى الطويل في الشرق الأوسط سيكونان محورا لسياساتها الخارجية على الفور.

3–إعادة تشكيل علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي. وقالت إن التزامها تجاه حلف شمال الأطلسي "لا يتزعزع[1]."

حدد حزب العمال التزاماته في مجال الشؤون الخارجية وسياسة التنمية الدولية في فصل من بيانه الانتخابي العام بعنوان "بريطانيا تستعيد الاتصال". وحدد طموح حزب العمال في "إعادة الاتصال بالحلفاء وإقامة شراكات جديدة لتوفير الأمن والازدهار في الداخل والخارج". وزعم أن "بريطانيا القوية والمترابطة" كانت استجابة ضرورية لعالم "أكثر تقلبًا وانعدامًا للأمن"، وهو ما تجسد في عودة الحرب إلى أوروبا، والعنف في الشرق الأوسط. الشرق، والتوترات الجيوسياسية التي تفاقمت بسبب التغير التكنولوجي السريع وتغير المناخ. وقد لخص البيان الانتخابي النهج العام لحزب العمال فيما يتعلق بطموحاته الرئيسية في السياسة الخارجية على النحو التالي[2]:

1–الالتزام اتجاه حلف شمال الأطلسي باعتباره حجر الزاوية للأمن الأوروبي والعالمي لا يتزعزع.

---

[1] سكاي نيوز عربية، بريطانيا تطلق مراجعات استراتيجية لسياستها الخارجية (https://www.skynewsarabia.com/world/1740619-%D8%A8

[2] Thomas Brown, King's Speech 2024:Foreign affairs and international development (London: House of Lords.2024)4-5.

2- الاهتمام بمكانة المملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي، ولكنن كدولة رائدة في أوروبا مرة أخرى، مع علاقة محسنة وطموحة مع الشركاء الأوروبيين.

3-العمل لتكون المملكة المتحدة شريكًا جيدًا للتنمية الدولية، ومدافعًا عن سيادة القانون الدولي.

4- الاهتمام بالعمل المناخي من خلال خلق الوظائف الخضراء في المستقبل في الداخل ودفع التحول في مجال الطاقة إلى الأمام على الساحة العالمية.

وتضمن الخطاب أقسامًا تناولت العلاقات الرئيسية والأمن والازدهار والقيادة في مجال المناخ والدبلوماسية والتنمية الدولية. وفيما يلي ملخص لمحتويات هذه الأقسام:

1-إعادة بناء العلاقات

وصف هذا القسم من البيان الولايات المتحدة بأنها "حليف لا غنى عنه". وأضاف أن "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة "حاسمة للأمن والازدهار" وستتجاوز "أي أحزاب سياسية وأفراد في السلطة" وقالت أيضًا إن حزب العمال سيسعى إلى إعادة ضبط العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

2-الدفاع عن أمن المملكة المتحدة

قال حزب العمال إن "واجبه الأول في الحكومة سيكون الحفاظ على أمن بلادنا". ولتحقيق هذه الغاية، تعهد بإطلاق مراجعة دفاعية استراتيجية "لتقييم التهديدات التي تواجهها المملكة المتحدة، والقدرات اللازمة لمعالجتها".

وجاء في البيان أن حكومة حزب العمال سوف "تعمل مع الحلفاء لبناء وتعزيز وإصلاح" المؤسسات المتعددة الأطراف، مع استخدام المملكة المتحدة "لمكانتها الفريدة في حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة ومجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والكومنولث لمعالجة التهديدات التي يواجهونها، ودعم حقوق الإنسان والقانون

الدولي". كما التزم البيان بالمملكة المتحدة "بشكل لا لبس فيه" بالبقاء عضوًا في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

3-الدفاع عن ازدهار المملكة المتحدة

في هذا القسم، قال حزب العمال إن "مهمته الأولى في الحكومة" ستكون تنمية اقتصاد المملكة المتحدة وأن هذا سيكون في "قلب كل ما نقوم به، بما في ذلك سياستنا الخارجية". وأضاف: "سنستخدم شبكتنا الدبلوماسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-القيادة المناخية

قال حزب العمال إنه سيعمل مع الشركاء الدوليين بشأن العمل المناخي، "وخاصة أولئك الذين هم في طليعة أزمة المناخ، بما في ذلك باكستان وبنجلاديش، ومضيفي مؤتمر الأطراف الثلاثين، البرازيل. وتعهدت المملكة المتحدة أيضًا بإنشاء "تحالف جديد للطاقة النظيفة" لتسريع التحول المناخي، وتعزيز سلاسل توريد الطاقة النظيفة، وخفض فواتير الطاقة للمستهلكين في المملكة المتحدة.

5-تعزيز الدبلوماسية

تعهد البيان الانتخابي لحزب العمال بتعزيز نفوذ المملكة المتحدة في الخارج، والدفاع عن المصالح الوطنية للبلاد، وتعزيز التقدم القيمي، وحماية مواطني المملكة المتحدة.[1]

رابعا: صناعة القرار الخارجي في المملكة المتحدة

بما أن المملكة المتحدة تنتهج سياسات خارجية متعددة في وقت واحد، فلا توجد إجابة واحدة على السؤال حول من الذي يضع هذه السياسات. ورغم أن الرؤية المثالية ان السياسة الخارجية لا تُصنع في

[1] Ibid, 5.6.

فراغ سياسي، بل إنها تتشكل من خلال عوامل داخلية (مثل الرأي العام)، وضغوط العولمة (مثل تكنولوجيات الاتصال)، والاتجاهات التشاركية (خاصة الولايات المتحدة، و داخل الاتحاد الأوروبي(والقوى العابرة للحدود الوطنية (مثل الضغط من جانب المنظمات غير الحكومية). ومع ذلك، فإن المنطق الذي يستند إليه عملية السياسة الخارجية في المملكة المتحدة لم يتغير إلا قليلاً على مدى

القرن الماضي. ومن الناحية المثالية، ينبغي للوزراء والمسؤولين والجهات الخارجية ذات الخبرة ذات الصلة أن تصوغ السياسة على أساس مناقشة مستنيرة للبدائل وفقًا لثلاث أفكار تقليدية للسياسة الخارجية :التعددية، والأطلسية، والليبرالية الجديدة. وبعد مراعاة التاريخ والسوابق ذات الصلة، ومواقف المؤسسات المعنية وشرعية ما يتم اقتراحه. وبعد صياغة السياسة، يتعين على الوكلاء الرسميين تفسيرها وتنفيذها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. وخلال المراحل الثلاث، يتعين أيضًا تقديم السياسة لمجموعة متنوعة من الجماهير سواء في الداخل أو الخارج. وبالتالي فإن الصياغة والتفسير والتنفيذ والعرض

هي مراحل متكاملة لعملية صنع السياسات؛ في الواقع، من الصعب في كثير من الأحيان الحكم على أين يتوقف أحدهما ويبدأ الآخر، فتركيبة الجهات الفاعلة والمؤسسات والضغوط الخارجية المشاركة في هذه العملية تختلف تبعًا للقضية المعنية.[1]

[1] PAUL WILLIAMS, Who’s making UK foreign policy? International Affairs 80, (2004)909-929.

المحور السابع اليابان وألمانيا وتوجهات التخلص من سياسة خارجية تابعة

أولا محددات السياسة الخارجية اليابانية

الخريطة رقم 07 توضح خريطة اليابان

المساحة الجغرافية 377973 كم

عدد 123.515.447(2024)

الناتج المحلي(2022) 2,779 بليون دولار

نصيب الفرد من الدخل القومي
408,42 44 دولار أمريكي (2023)

مؤشر القوة: المرتبة 7 مؤشر 0.1601 (2024)

الترتيب في دليل التنمية البشرية:
المرتبة 24

المصدر: خريطة اليابان (https://2u.pw/5TLP08)

غالباً ما يتم تفسير السياسة الخارجية لليابان في ضوء ثلاثة نماذج متناقضة: الضعف والقوة والاختلاف.

وهنا تجدر الإشارة الى أن الحقائق البسيطة تظهر أن تناقض "القوة والضعف" يأتي بشكل أساسي من أوجه القصور النظرية الواقعية واستغلالها لأغراض سياسية.

حيث تظهر علامات الضعف عند الحديث عن العلاقة مع الولايات المتحدة، وهي المحور، بينما تظهر معالم القوة من خلال المكانة الاقتصادية والعلمية التي تحتلها اليابان من جهة، واستمرارية تموضع الأرخبيل كـ"قوة إقليمية" من جهة أخرى، وان كان ذلك في ظل العديد من القيود الناتجة عن تحالفها مع الولايات المتحدة، وتنامي دور الصين في المنطقة.

في حين بقيت تعاني السياسة الخارجية اليابانية من التبعية، بسبب القيود العسكرية والانكفاء بالمظلة الأمريكية فانه في السنوات الأخيرة من أجل الدفاع عن مصالحها السياسية الدبلوماسية، الأمن والاقتصاد و للحفاظ على تطوير نظام دولي على أساس القيم والمبادئ الأساسية للحرية والديمقراطية وحقوق للإنسان وسيادة القانون، وكذلك ل منع الأزمات وتبني سلوكات استباقية من أجل بيئة دولية سلمية و مستقرة، أكدت الخارجية اليابانية من خلال الكتاب الأزرق أنه من الضروري أن تتطور اليابان استراتيجيا سياستها الخارجية، و فهم التغييرات بوضوح و الاتجاهات في الأعمال التجارية الدولية والتكيف معها.

أشار الكتاب الأزرق الدبلوماسي في عام 2023 الى القضايا العالمية مثل تغير المناخ، البيئة، الأمراض المعدية، نزع السلاح وعدم الانتشار الأسلحة النووية والإرهاب لا يمكن أن حلها بواسطة قوة عظمى واحدة، وأن تعاون المجتمع الدولي أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى. الاقتصاد العالمي معولم ومترابط بشكل متزايد، ولذلك الانفصال الكامل لم يعد ممكنا. ولذلك أصبحت البيئة الدولية تستدعي التعاون لمواجهة المخاطر، بناء على ذلك حدد الكتاب الأزرق مجموعة من القضايا التي أصبحت تشكل محور السياسة الخارجية البايانية:[1]

(1) عدوان روسيا: تحدي صارخ اتجاه النظام الدولي؛

(2) حضور متزايد للدول الناشئة والنامية؛

[1] Ministère des Affaires Étrangères du Japon trangères du Japon, Livre bleu diplomatique.(2023)3-10.

(3) إعادة بناء الحوكمة العالمية؛

(4) بيئة أمنية أكثر خطورة في محيط اليابان؛

(5) إشكاليات جديدة مثل الأمن الاقتصادي؛

أكد الكتاب الأزرق أن اليابان تعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولية لأخذ زمام المبادرة في حل المشاكل المتزايدة التي تواجهها ويواجه المجتمع الدولي من خلال:

1-الحفاظ على النظام الدولي حر ومفتوح وتعزيز سيادة القانون من خلال:

أ- تعزيز التعاون مع حلفائها ودول الرؤية المشتركة؛

ب-تطوير نظام اقتصادي حر وعادل مبني على قواعد؛

ج-تعزيز وظائف الأمم المتحدة.

2-مواجهة المشاكل ذات الطبيعة الأمنية من خلال:

أ-تعزيز التحالف الأمريكي-الياباني؛

ب-تعزيز العلاقات مه الحلفاء والدول ذات الرؤية المشتركة.

3-العلاقات مع مختلف دول المنطقة والدول الأعضاء.

4-تحديات الدبلوماسية الإقليمية.

5-مواجعة التحديات المشتركة للبشرية جمعاء.

6-تعزيز التنفيذ بشكل ملموس للدبلوماسية في مجملها.[1]

بذلك يظهر أن طوكيو أصبحت تنجذب نحو مزيد من النشاط في الشؤون الدولية، والقدرة والإرادة على إبراز القوة العسكرية في الخارج بما يتناسب مع حجمها النسبي في الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا المتقدمة

[1] Ibid,11-19.

والصناعة .لقد أصبح اليابانيون أخيراً "يفهمون" ضرورات الدور العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل اليابان في نهاية المطاف أكثر امتثالاً بشكل كامل للاستراتيجيات الأمريكية لتشكيل النظام الدولي.

ثانيا توجهات السياسة الخارجية الألمانية:

الخريطة رقم 08توضح خريطة جمهورية ألمانيا الاتحادية

المساحة الجغرافية 377973 كم

عدد السكان83908406 (2024)

الناتج المحلي الإجمالي
4082.47بليون دولار(2023)

الناتج القومي الاجمالي1104.12:بليون دولار(2023)

نصيب الفرد من الدخل القومي
42000.9 دولار أمريكي (2023)

مؤشر القوة: المرتبة 19 مؤشر 0.2847 (2024)

الترتيب في دليل التنمية البشرية:
المرتبة 7

المصدر :ألمانيا والعالم (https://x.com/almaniahcom/status/415715496265125889)

بالنسبة لألمانيا باعتبارها أكبر قوة اقتصادية في أوروبا فمنذ توحيدها في عام 1990، شككت الجمهورية الاتحادية في دورها على المستوى الدولي ومكانتها في أوروبا والعالم. ومن الغريب أن الكلمات الرئيسية التي هيمنت على الخطب والافتتاحيات لمدة ثلاثين عاما لم تتغير إلا قليلا، في حين تحول السياق الذي تتطور فيه السياسة الخارجية والأمنية في ألمانيا بشكل جذري منذ عام 1990. والكلمات التي تتكرر

وأغلبها هي: الاستمرارية، والتطبيع، والمساءلة، والاستقرار، والتعددية. "الاستمرارية" في ما يتعلق بالخيارات الدبلوماسية منذ ولادة الجمهورية الاتحادية في عام 1949. "التطبيع" نظرا لأن ألمانيا، بعد أكثر من أربعين عاما من الانقسام، تعود إلى إطار الدولة القومية "الطبيعية". "المسؤولية" تعكس الإحساس بالواجب لدى بلد كان سبباً في حربين عالميتين، و"الاستقرار" باعتباره تجسيداً للهدف الأسمى لدولة مرت بسنوات طويلة من الأزمات والفوضى في الماضي، وأخيراً " "التعددية" تعتبر الإطار بامتياز الذي يجب من خلاله التعبير عن العمل الدولي لألمانيا. قد يكون هذا الإطار مثيراً للدهشة، لأننا لا نجد «الاستقلال»، ولا «العظمة»، ولا «السيادة». ولم يهتف أي زعيم ألماني (باستثناء صفوف حزب البديل من أجل ألمانيا) "اجعل ألمانيا عظيمة مرة أخرى"، ولم يؤكد أن ألمانيا يجب أن "تحافظ على خطها" أو "تستعيد السيطرة". ولم تحاول ألمانيا بعد إعادة توحيدها إعادة بناء "مناطق نفوذها" السابقة أيضاً. لكن ألمانيا ليست أميركا ترامب، أو فرنسا ميتران أو بريطانيا العظمى جونسون، أو روسيا بوتين. لا تزال ألمانيا، بعد مرور ثلاثين عاماً على توحيدها، تعيش مع وصمة المحرقة، وهو ما يفسر الكثير من الأمور.[1]

الحرب الروسية الأوكرانية تسبب حسب الألمان في اضطرابات جيوسياسية كبرى في أوروبا تلزم ألمانيا لإعادة التفكير في علاقتها الخاصة مع روسيا، حيث أكدت ن نموذج "التغيير من خلال التقارب وحالة التبعية الأحادية في مسائل الطاقة التي ميزت العلاقة مع روسيا، كانت أخطاء يجب تجاوزها، ودعت الى مراجعة ليس فقط توجهاتها الخارجية، ولكن أيضا السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي وحلفائه، أوروبا القوية والسيادية، تشعر بالقلق إزاء التوازنات الجيوسياسية، في سياق ذلك أكدت ألمانيا الاتحادية أن روسيا قد

[1] Hans Stark, 30 ans de politique étrangère allemande. Entre volonté de continuité et tiraillement inévitable Allemagne d'aujourd'hui . N° 232.2020/2 .

اخترقت مفهوم الامن الجماعي، وأنها من خلال تكتلها مع الدول الناشئة، لذلك فإن ألمانيا، كقوة عظمى يجب تلعب دورا رئيسيا في اخراج المصالح المشتركة على المسرح الدولية في عالم في حالة اضطراب.[1]

لطالما كان ينظر لألمانيا باحباط من كونها عملاق اقتصادين وقزم عسكري، الا أن الأوضاع الجيوبوليتيكية الإقليمية والدولية فرضت على ألمانيا الاتحادية مراجعة سياستها وتوجهاتها الخارجية:[2]

- العلامة الأولى لألمانيا الجديدة تتعلق بالدفاع، على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، بلغ متوسط الإنفاق العسكري الألماني نحو 40 مليار دولار سنويا، أو ما يزيد قليلا عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولوضع ذلك في الاعتبار، كانت ميزانية الدفاع الأمريكية في عام 2021 أكبر بنحو 14 مرة. ولكن بعد ثلاثة أيام من غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط، أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز أن بلاده سوف تتجاوز من الآن فصاعدا هدف الإنفاق العسكري الذي حدده حلف شمال الأطلسي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي ـ وأنها ستفعل ذلك "عاما بعد عام". وكدفعة أولى، تعهد شولز بمبلغ 107 مليارات دولار لترقية القدرة العسكرية لألمانيا، وهو مبلغ يعادل تقريبا نفقات الدفاع السنوية لليابان وفرنسا مجتمعتين.
- ثم هناك المنعطف الذي شهدته ألمانيا في مجال الطاقة. في عام 2011، عندما ضرب تسونامي المنشآت النووية اليابانية في فوكوشيما، شهدت حكومة المستشارة أنجيلا ميركل آنذاك سياسة تعادل الانهيار. أوقفت ميركل على الفور ما يقرب من نصف قدرة توليد الطاقة النووية في ألمانيا وأعلنت أنه سيتم إغلاق الباقي بحلول ديسمبر 2022. وفي عام 2017، أصدرت حكومة ميركل قانونا يحظر

[1] Lars Klingbeil, LA NOUVELLE POLITIQUE ÉTRANGÈRE ALLEMANDE. Une perspective sociale-démocrate.(Paris :Friedrich-Ebert-Stiftung .2022)1-2.

[2] Sebastian Mallaby, Germany is finally acting like Europe’s major power. The Washington post.(Augst2022) https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/08/08/germany-leading-power-europe-russia/.

التكسير الهيدروليكي بشكل أو بآخر، على الرغم من أن ألمانيا كانت تستخدم هذه التقنية بأمان لسنوات لاستغلال احتياطياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي.

- إن التحول الثالث الذي شهدته ألمانيا يتعلق بجيرانها. فقبل عقد من الزمان، أدى جمود برلين أثناء أزمة اليورو إلى استفزاز إدارة أوباما، التي كانت تريد شريكاً تجارياً وجيوسياسياً مستقراً في أوروبا. كما عملت ألمانيا على تأجيج الشعبوية في الاقتصادات الأضعف في جنوب أوروبا من خلال فرض قدر كبير من التقشف عليها. كما هاجمت جهود البنك المركزي الأوروبي لمساعدتها في تخفيف القيود النقدية. ورفضت فكرة السندات الأوروبية المشتركة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق قناة أخرى من قنوات المساعدات لمكافحة الأزمة. ورفضت حتى الاستثمار بشكل كاف في اقتصادها، الأمر الذي حرم الصناعة الألمانية من البنية الأساسية الرقمية وبقية أوروبا من دفعة مفيدة للمطالبة بها. بعد جائحة الكوفيد 2019 باتت تفكر ألمانيا بشكل مختلف، كجزء من استجابتها لجائحة كوفيد-19، وافقت برلين على سندات منطقة اليورو المضمونة بشكل مشترك بقيمة تزيد عن 800 مليار دولار. وفي الوقت نفسه، وفي مواجهة أحدث الهزات المالية على أطراف أوروبا، وهذه المرة في إيطاليا التي تعتبر أكبر من أن يُسمَح لها بالإفلاس، وافقت ألمانيا على تعهد البنك المركزي الأوروبي الفوري بدعم ديون الحكومات التي تتعرض للمتاعب. وخرج التقشف المحلي من النافذة. ويبلغ عجز الميزانية في ألمانيا 3.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تحول كبير عن الفوائض الثابتة قبل جائحة كوفيد.[1]

[1] Ibidem.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1- النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، عمان :دار زهران للنشر والتوزيع.2009.

2-السيد عمر، مقدمة في نظرية السياسة الخارجية. القاهرة: دار المهندس للطباعة

3-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة :مكتبة النهضة المصرية،1997.

4- الجاسور ناظم عبد الواحد، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية .عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2001.

5-أندريه بوفر ، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة : أكرم ديري بيروت : المؤسسة العربية 1978.

6-أندرياس فيرايكة، بيرند مايرهوفر، فرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية، الأنظمة السياسية العلاقات الدولية. تر:سامي أبو يحي. بيروت :المكتبة الشرقية.2012.

8-علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية .الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع.

9- كابلان روبرت د، انتقام الجغرافيا، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلات وعن الحرب ضد المصير.تر ايهاب عبد الرحيم علي. الكويت، عالم المعرفة، 2019..

8- محمد طيطيائي سيد ، علي جاسم محمد التميمي، العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والاستراتيجية. المجلة السياسية والدولية. العدد 37-38(جوان 2018) ص ص51-81.

9- عصام عبد الشافي، الإمبراطورية الأمريكية : الجذور والسياسات. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.2016

10-زايد عبيد مصباح، الدبلوماسية. لبيا: دار الكتب الوطنية.

2-الدوريات:

أ-التقارير:

1- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي: 2022 تنافس جيوسياسي حاسم مع الصين وهزيمة روسيا. العدد 19 • 77اكتوبر 20 .1-5

2-وزارة الخارجية روسيا الفدرالية، مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (صادق عليه رئيس روسيا الإتحادية فلاديمير فلاديميروفتش بوتين في 31 مارس 2023).

ب-المجلات:

1-الايوبي و ليد جميل ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية: قراءة نقدية في المنطلقات القيمية. مجلة جيش الدفاع الوطني اللبناني.العدد47. 2004.

2-الجادر سرمد زكي، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3. (2012)

3-السيد محمد السيد عمر ,عبير محمد عاطف الغندور ,رحان سلامة عبد الباسط محمد، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها و استراتيجيتها. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. العدد الأول. المجلد38. 1135-1183.

4 – عبدالله محمد سعاد، أحمد حامد علي، جيوبولتيك المساعدات الخارجية الامريكية والحرب على الإرهاب (الشرق الأوسط انموذجاً). مجلة مداد الآداب العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية. مجلد 13. 2023. 713 -738

5- بدران ودودة ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، لسياسة الدولية ، العدد 69 (1982)

6-محي الدين صفي سعدون، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية . مجلة الجامعي. العدد.(ربيع 2023)ص ص 117-134.

7 – محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية. مجلة الكوفة. العدد6 .147-.

8-شرقي محمد ، دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية. مجلة ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية. العدد 3(2015).ص ص 32-57.

9- شكالي عمر فاتح، ت جنيدي الز بير، أثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي– . مجلة قضايا معرفية.

3-المواقع الالكترونية:

1-الولايات المتحدة.. دولة ولدت من حرب أهلية وقوتها حربان عالمياتان(https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/18/)

2- نبيل فهمي، السياسة الخارجية والانتخابات الأمريكية 2024.. هل تنكسر القاعدة؟. 18جانفي 2024(https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9015/)

3-سكاي نيوز عربية، بريطانيا تطلق مراجعات استراتيجية لسياستها الخارجية (https://www.skynewsarabia.com/world/1740619-%D8%A8)

4- عدد سكان اليابان (https://populationtoday.com/ar/jp-japan/)

المراجع باللغة الاجنبية:

1-Les Ouvrages:

1 Alden Edward Changing Economic Fortunes for Americans: Implications for Foreign Policy.***In*** Daniel S. Hamilton and Teija Tiilikainen, eds., *Domestic Determinants of Foreign Policy in the European Union and the United State.spp99-117*. .Washington, DC: Center for Transatlantic Relations and Finnish Institute of International Affairs, 2018.

2-Battistella D. « L'intérêt national. Une notion, trois discours », *in* Charillon F.(dir.), *Politique étrangère : nouveaux regards*,Paris, Presses de Sciences .2002.

3--Battistella D,Théories des relations internationales. Paris, Presses de Sciences.2003.

4-Berkofsky Axel, Giulia Sciorati, A Three-Pronged Foreign Policy in the New Era. pp109-126 . *IN* Axel Berkofsky and Giulia Sciorati, China's Foreign Policies Today.

5- Bisley Nick, Great Powers in the Changing International Order .Border: Lynne Rienner.2012.

6- Brown Thomas, King's Speech 2024:Foreign affairs and international development London: House of Lords.2024.

7-Cox, Michael R. Campanaro, Introduction to international relations.London: University of London International Programmes.2016.

8-Éthier -Diane , Introduction aux relations internationales.4em Ed .Montréal: presse de l'Université de Montréal.2010.

9- Lindsay James M., Invitation to Struggle: Congress, the President, and U.S. Foreign Policy**.** **In** Daniel S. Hamilton and Teija Tiilikainen, eds., Domestic Determinants of Foreign Policy in the European Union and the United States(Washington, DC: Center for Transatlantic Relations and Finnish Institute of International Affairs, 2018)pp145-161 .

10-Merl Marcel, La politique étrangère .Paris: Présse Université de France,1984

11-Morin Jean-Frédéric • Jonathan Paquin, Foreign Policy Analysis. Cham, Switzerland: palgrave macmillan..

12- MORIN JEAN- FRÉDÉRIC, La politique étrangère: Théories, méthode ,référence. Paris: Armod Colin,2013.

13-StecGrzegorz, China's Belt and Road Initiative is Neither a Strategy, Nor a Vision. It is a Process. the European Institute for Asian Studies. February 2018.3.

14-Olivia O'Sullivan, Bronwen Maddox. Three foreign policy priorities for the next UK government A case for realistic ambition. London: The Royal Institute of International Affairs, 2024.

-15-Lars Klingbeil, LA NOUVELLE POLITIQUE ÉTRANGÈRE ALLEMANDE. Une perspective sociale-démocrate. Paris :Friedrich-Ebert-Stiftung .2022.

16-Walt Stephen and John J. Mearsheimer. "The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy." KSG Faculty Research Working Paper Series RWP06-011, March 2006.

17- Zala Benjamin, Interpreting great power rights in international society: Debating China's right to a sphere of influence. Journal of International Political Theory.(2020)pp1-21.

B- Les périodiques:

A-Les rapports:

1-Australian Institute of International Affairs, Britain Still Thinks it's a Great Power – But it Isn't. (https://www.internationalaffairs.org.au/britain-still-thinks-its-a-great-power-but-it-isnt/).

2-HM Gouvernement, Review of the Balance of Competences between the United Kingdom and the European Union. The Foreign Policy Report(2013)13.

3- The White House, the National Security Strategy of the United States of America(Washington ;2022).

-4-The White House, FACT SHEET: The Biden-Harris Administration's National Security Strategy October 12, 2022(https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/10/12/fact-sheet-the-biden-harris-administrations-national-security-strategy/).

-5- THE FOREIGN POLICY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION Approved by Dmitry A. Medvedev, President of the Russian Federation(https://russiaeu.ru/userfiles/file/foreign_policy_concept_english.pdf).

6- Ministère des Affaires Étrangères du Japon trangères du Japon, Livre bleu diplomatique.(2023)3-10.

7- The United Nations Development Programme, **The 2023/2024 Human Development Report.** New York 2024.

B-The Articles:

1-Alcaro Riccardo, Hylke Dijkstra, Re-imagining EU Foreign and Security Policy in a Complexand Contested World. THE INTERNATIONAL SPECTATOR 2024, VOL. 59, NO. 1, 1–18

2- Bretschger Lucas · Simone Valente, International economics and natural resources: from theory to policy. Econ Econ Policy (2011) 8:115–120(p116-117).

-3 Barman Jnyanendra, China's Belt and Road Initiative: An Analysis. Journal of Contemporary Politics. Vol. 2, No. 3,(July-Sept 2023) pp. 97–102.

4-Cesa Marco,_Great Pow ers.IN An Introduction to International States. Cambridge University press. 2011.pp268-280.

5-Holsti K. J, « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy », International Studies Quarterly, 14, 3 (1970), 233-309.

6-Hyun, Seungsoo, Key Characteristics of Russia's 2023 'Foreign ,Policy Concept' and Its Implication. the Korea Institute for National Unification.2023.

-Richard N. Haass, THINK TANKS AND U.S. FOREIGN POLICY: A POLICY-MAKER'S PERSPECTIVE. U. S. FOREIGN POLICY AGENDA. VOLUME 7 • (3) • NOVEMBER 2002.5-8(p5).

-STEN RYNNING & STEFANO GUZZINI, Realism and Foreign Policy Analysis..3

7-Kaiser Karl et David Rochefort, Les grandes puissances au xxie siècle .politique étrangére.3(Automne2007).

-8 Kessler Ethan, Working Paper: How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy.Chicago Council on Global Affairs.2022.

-9 Merle Marcel, Sociologie des relations internationales.revue française de sociologie. (1978)p.pp288-292.

-10-Paolo Magri,Indroduction .*IN* Axel Berkofsky and Giulia Sciorati, China's Foreign Policies Today. Who is in Charge of What.pp09-10(Milan: Ledizioni LediPublishing.2022)10.

11-Diplomacy of Jordan. Human and Social Sciences, Volume **50**, No. 5, 2023. 518–531(522).

-12 Shurabhi Ghosh**,** CHINA'S STRING OF PEARL STRATEGY: A THREAT TO INDIA'S SECURITY . JOURNAL OF CRITICAL REVIEWS .VOL 7, ISSUE 09, (2020)10201-10206**.**

13- Neeraj Singh Manhas, China's Policy of 'String of Pearls'. International Journal of Social Impact. Volume 5, Issue 3,(July - September, 2020)17-25.

14-Williams Paul Who's making UK foreign policy? International Affairs 80, (2004)909-929.

15- Wyne Ali America's Great-Power Opportunity Revitalizing U.S. Foreign Policy to Meet the Challenges of Strategic Competition .MILITARY REVIEW January-February 2023 . 143-148

Encyclopédie:

1- Paquin, S. (2012). « Politique internationale », dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.), *Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique*, [en ligne], www.dictionnaire.enap.ca

-2Robert Pfaltzegraff, Charles A.Mclelland .international relations. Encyclopedia Britannica.jull24/2024.

C-Sites et ouvrages électroniques:

-1-Chloë Vaudelin ;Alfredo A. Torrealba, ANTI-DIPLOMATIE: Modèles, Méthodes, Méthodes, Exemples et Risques.2016. https://www.academia.edu/23166245/LES_TYPES_DE_POLITIQUE_ETRANGERE).

2--Notre Dame International Security Center, What are the 4 Types of Foreign Policy and How Are They Pursued? (https://ndisc.nd.edu/news-media/news/what-are-the-4-types-of-foreign-policy-and-how-are-they-pursued).

-3-Norwich University, 5key approches to foreign policy(https://online.norwich.edu/online/about/resource-library/5-key-approaches-foreign-policy-analysis)

- 4-Mahesh Senadeera, The foreign policy of AmericaApril 2023(https://www.researchgate.net/publication/370048221_The_foreign_policy_of_America).

- Departement of International Relations San Franciso state University,Waht is International Relations.(https://internationalrelations.sfsu.edu/what-international-relations)

-5- Rafif Wibowo, Muhammad The Relationship Between International Relations and International Law in The Aspects of International Politics. April 2021.pp3-7. https://www.researchgate.net/publication/351127540_The_Relationship_Between_International_Relations_and_International_Law_in_The_Aspects_of_International_Politics

-STEN RYNNING & STEFANO GUZZINI, Realism and Foreign Policy Analysis

6-Wivel Anders , Realism in Foreign Policy Analysis(https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-475)

- Senadeera, The foreign policy of America
-7Ben Freeman and Nick Cleveland-Stout, Foreign Lobbying in the U.S. July 3, 2024 (https://quincyinst.org/research/foreign-lobbying-in-the-u-s/#h-conclusion-and-recommendations.)

- Freeman and Cleveland-Stout, Foreign Lobbying in the U.S.
-8-Tatiana ZAKAURTSEVA, The Current Foreign Policy of Russia (https://mid.ru/fr/foreign_policy/official_documents/1860586/?lang=ar#sel=203:1:ZZ3,203:7:Z3Z(

-9 QINGGUO JIA, From Self-imposed Isolation to Global Cooperation: The Evolution of Chinese Foreign Policy Since the 1980s.168.(https://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-1999-2/artjia.pdf).

-EMMANUEL LINCOT, CHINA AND ITS FOREIGN POLICY.

-11- SIENSKI Maëlle, Etude de la politique étrangère de la France à l'égard de la Chine et des exactions qu'elle commet. L'atteinte aux droits humains du peuple Ouïghour. MÉMOIRE DE RECHERCHE.(Université de Lille Faculté des Sciences Juridiques, ,Politiques et Sociales.Juin 2022)

-12- Ambassade de France en Oman, France's Foreign Policy(https://om.ambafrance.org/France-s-Foreign-Policy).
-13Mitrache , Mișcoiu The Mental Maps of French Foreign Policy,198.

-14- Alouddin Komilov, Can Emmanuel Macron Make Europe Great Power?(https://moderndiplomacy.eu/2023/04/05/can-emmanuel-macron-make-europe-great-power/).

15- Ben Coxon, To what extent is Britain still a great power? Britain's World council on Geostrategy.No. 11.2024 (https://www.britainsworld.org.uk/p/the-big-ask-11-2024. Australian Institute of International Affairs . Britain Still Thinks it's a Great Power – But it Isn't.

16-The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.(https://european-union.europa.eu/priorities-and-actions/eu-priorities/achievements_en).

-Michal Malovec, FOREIGN POLICY: AIMS, INSTRUMENTS AND ACHIEVEMENTS.04/2024(https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_5.1.1.pdf).
-The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.

-17-Hans Stark, 30 ans de politique étrangère allemande. Entre volonté de continuité et tiraillement inévitableAllemagne d'aujourd'hui . N° 232.2020/2 .

18- Sebastian Mallaby, Germany is finally acting like Europe's major power. The Washington post.(Augst2022) https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/08/08/germany-leading-power-europe-russia/.

19-Trading Economics, Russia GDPhttps://tradingeconomics.com/russia/gdp

World Bank, https://donnees.banquemondia;,

20-États-Unis - Produit National Brut (https://fr.tradingeconomics.com/united-states/gross-national-product).

21- 2024 Military Strength Ranking (https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php).

22- Présentation de la Chine(https://www.china-roads.fr/presentation-chine/).

23-Allmagne Population (https://countrymeters.info/fr/Germany).

24-Germany Full Year GDP Growth (https://tradingeconomics.com/germany/full-year-gdp-growth).

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة الولايات المتحدة الأمريكية	47
02	خريطة روسيا الفدرالية	74
03	خريطة جمهورية الصين الشعبية	91
04	اتجاهات طريق الحرير الجديد	99
05	خريطة الجمهورية الفرنسية	110
06	خريطة المملكة المتحدة البريطانية	121
07	خريطة اليابان	130
08	خريطة ألمانيا الاتحادية	133

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	2
المحور الأول مدخل نظري لدراسة السياسة الخارجية للدول الكبرى	**04**
أولا الدول الكبرى :المفهوم والمحددات	04
ثانيا :تعريف السياسة الخارجية	13
ثالثا: أهداف السياسة الخارجية	19
رابعا :أدوات السياسة الخارجية	24
خامسا: أشكال السياسة الخارجية	33
سادسا :أبرز نظريات السياسة الخارجية	39
المحور الثاني: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	**48**
أولا: السياقات التاريخية والمؤسساتية لتطور السياسة الخارجية الأمريكية	48
ثانيا: مؤسسات صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الامريكية	51
ثالثا: القوة الصلبة كخيار استراتيجي في تطور السياسة الخارجية الامريكية	59
رابعا: مركزية الهيمنة في السياسة الخارجية الأمريكية	67
خامسا: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عبر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي	69
المحور الثالث: السياسة الخارجية لروسيا الفدرالية	**75**
أولا: السياق الجيو تاريخي لتطور السياسة الخارجية الروسية	75
ثانيا: توجهات الخارجية الروسية	76
ثالثا: أدوات ومحددات السياسة الخارجية الروسية	78
رابعا: السياسة الخارجية الروسية من دبلوماسية الطاقة الى الحرب الطاقوية	80

خامسا: محددات السياسة الخارجية الروسية من منظور وثيقة 31مارس 2023	82
المحور الرابع: السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية	**91**
أولا: تطورات السياسة الخارجية الصينية من سياسة الانطواء الى سياسة التحدي	91
ثانيا: دور المتغير الأيديولوجي في بلورة السياسة الخارجية الصينية	93
ثالثا: خيار القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية	94
رابعا: التصورات الجيواقتصادية الصينية: طريق الحرير الجديد واستراتيجية اللؤلؤ	96
المحور الخامس: السياسة الخارجية للجمهورية الفرنسية :امكانيات قوة متوسطة بطموحات قوة كبرى	**110**
أولا: إشكالية التموضع للقوة الفرنسية	110
ثانيا: أدوات السياسة الخارجية الفرنسية	111
ثالثا: السياسة الخارجية كأداة لجعل فرنسا قوة كبرى	118
المحور السادس: السياسة الخارجية للمملكة المتحدة البريطانية	**121**
أولا: محددات القوة البريطانية	121
ثانيا: أولويات السياسة الخارجية البريطانية	123
ثالثا: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية	124
رابعا: صناعة القرار الخارجي في المملكة المتحدة	128
المحور السابع: اليابان وألمانيا وتوجهات التخلص من سياسة خارجية تابعة	**130**
أولا محددات السياسة الخارجية اليابانية	130
ثانيا توجهات السياسة الخارجية الألمانية	133
قائمة المراجع	137
فهرس الخرائط	146
فهرس المحتويات	147-148